تونس

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: "تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 - تونس". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

الجمهوريـة التونسـية

وزارة التربية

التقرير الوطني للتربية للجميع

أفق 2015

المنتدى الوطني للتربية للجميع

2014

الفهرس

المقدّمة..... 1

I. التربية ما قبل المدرسية..... 3

1. رعاية الأطفال دون سن الثالثة من العمر 4
2. الرعاية والتربية للأطفال من سن الثالثة إلى سن الخامسة 8
أ. رياض الأطفال..... 8
ب. الكتـاتيب..... 14
3. السنة التحضيرية (من سن الخامسة إلى سن السادسة) 15

II. التربية والتعليم والتأهيل..... 26

1. البرامج القطاعية 27
أ. المرحلة الابتدائية..... 27
ب. المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي..... 52
ج. التعليم العالي..... 83
د. التكوين المهني..... 89
2. برامج الشراكة والمرافقة والمعاضدة 104
أ. الصحة المدرسية والجامعية..... 104
ب. برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي..... 109
ج. النشاط الثقافي والرياضي والتربية البيئية في الوسط المدرسي..... 115

III. محو الأمية وتعليم الكبار..... 118

IV. الدروس المستخلصة وآفاق ما بعد 2015..... 124

الملاحق..... 131

المقدمة

لقد بيّنت التقييمات والتقارير والتوصيات الصادرة عن منظمة اليونسكو والمتعلقة بالتربية للجميع وجود صعوبات تحول دون تحقيق أهداف داكار الستة بحلول 2015 وذلك رُغم التقدّم النسبي الذي سجل في هذا المجال. ومن هذا المنطلق أصبح بلوغ الغاية المنشودة بمثابة التحدي الذي وجب رفعه لأنه الاستحقاق العاجل و الأفق الذي ترنو إليه عديد الدول على أمل الارتقاء بالنُظم التربوية إلى أعلى المراتب.

ولما كانت تونس التي انخرطت في هذا المسار سبّاقة في المضمار وهي التي تمكنت من قطع أشواط لا يستهان بها ولاحت إثرها على مشارف تحقيق المبتغى والإيفاء بالتزاماتها، فلقد اتضح في ضلّ السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد أنه من الضروري مزيد التأني ومزيد التعمق في المسألة لدقتها وتشعبها وخطورتها. ومن ثمّ تأكّد الإعداد الجيد لتقييم وطني ينطلق من تشخيص موضوعي للواقع الراهن ويدعو إلى جانب المحافظة على المكاسب ودعمها إلى تعميق التفكير وتحديث الطرائق وتعصير الآليات وتحيين المعطيات وتجويد الممارسات وتعديل الخيارات عند اللزوم.

ومن المأمول أن يفضي هذه المنحى إلى تفادي النقائص التي أصبحت جليّة ويمهد لإصلاح تربوي مرتقب ينطلق حتما من تحديد الحاجيات و ترتيب الأولويات الجديدة في تناغم مع مبادئ الثورة استجابة للتطلعات المشروعة للمجموعة الوطنية التي يحتلّ الشأن التربوي فيها منزلة تجلّت في فصلين أفردهما الدستور التونسي الجديد للغرض.

وعلى هذا الأساس جاء التقرير في منهجيته مكرّسا لمقاربة اجتهدنا لكي تكون تشاركيّة منصتة لصوت المدرسة جامعة لمكونات الخطة عبر رصد قطاعي ثم تأليفي لكل الإسهامات. ولقد ركّز التقرير على الجودة والإنصاف مستنيرا في ذلك بمبادئ اليونسكو بغية انجاز تقييم شفاف محايد ينأى عن كل توظيف سياسي وإيديولوجي ويقف على نفس المسافة بين نزعتي المبالغة في الارتياح والغلوّ في النقد.

وينطلق هذا التقرير من عرض لأهم ما تم تحقيقه في القطاعات المعنية مرورا بتشخيص أبرز الإشكاليات العالقة وصولا إلى استشراف الحلول الواجب استنباطها. ولا شكّ أن الهدف من وراء ذلك كلّه هو تحقيق التنمية المستدامة و أهداف الألفية عبر التربية والعلم والثقافة كما ورد ذلك في مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالتعليم أوّلا، ومن ثمّ بلورة نظرة مستقبلية تمكن من بلوغ المرحلة القادمة الخاصة بتحقيق الأهداف السبعة التي رسمتها اليونسكو بعد لأفق 2030 ضمن إعلان مسقط.

أهداف داكار

الهدف 1 :توسيع و تحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.

الهدف 2 :العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

الهدف 3: ضمان تلبية حاجات التعلُّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلُّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف 4: تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، و تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي و التعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف 5 :إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول عام 2015، و تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

الهدف 6: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم و ضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلُّم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

I. التربية ما قبل المدرسية

الهدف1: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكّرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثّراً وأشدّهم حرماناً

تمتدّ مرحلة الطفولة المبكرة في الاصطلاح التونسي من الولادة إلى سن السادسة (سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية)،وتنقسم إلى ثلاث مراحل وهي تباعا ما دون سن الثالثة، من الثالثة إلى الخامسة ومن الخامسة إلى السادسة.

وهي مرحلة أساسية مهمّة تتحدّدأثناءهاالملامح الكبرى لشخصية الطفل وتُصقل قدراته ففيها تشتدّ قابليّته للتأثّر بالعوامل المحيطة به ويكتسب رصيدا من المعارف والمفاهيم والقيم وأساليب التفكير ومبادئ السلوك.

وإقرارالما تكتسيه المراهنة على الطفولة من أهمية بالغة في الخيارات الاستراتيجية للبلاد التونسية فقد تمّ للمرّة الأولى التنصيص في الدستور الجديد للجمهورية التونسية (26 جانفي 2014) على أن كلاّ من الأسرة والدولة مطالبتان بضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم، كما أنّه على الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز وفق المصالح الفضلى للطفل(الفصل 47 من الدستور).

1. رعاية الأطفال دون سن الثالثة من العمر

تتمثل مهمّة المحضنة،وهي مؤسسة تربوية اجتماعية، في رعاية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهرين وثلاث سنوات والعناية بنموهم النفسي والذهني والعاطفي والاجتماعي وذلك من خلال توفير فرص الاستكشاف واللعب والتبادل والتواصل وتركيز مناخ عاطفي وعلائقي مطمئن. كما تسهر المحضنة على تأمين التغذية السليمةوالرعاية الصحية للأطفال[1].

[1]كراس الشروط الخاص بفتح محضنة أطفال الصادر بقرار مؤرخ في 09 فيفري 2009

جدول عدد 1: تطوّر المعطيات المتعلّقة بالمحاضن

	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	200	235	272	273	301
عدد الأطفال	3751	4913	4444	4901	5632
عدد الإطارات	509	608	653	680	817

يُلاحظ من خلال الجدول عدد 1ارتفاع في عدد الأطفال المسجلين بالمحاضن سنة 2013 علما أنّ كلاّ من الإناث والذكور يتمتّع بنفس الحظوظ في الانتفاع بخدمات مؤسسات الطفولة الأولى إذ تتساوى نسب وجود الجنسين بهذه المؤسسات .

وبالنسبة لتوزيع المحاضن فيستأثر القطاع الخاص بحوالي 97 % منها وذلك كما يبيّنه الرسم البياني الموالي.

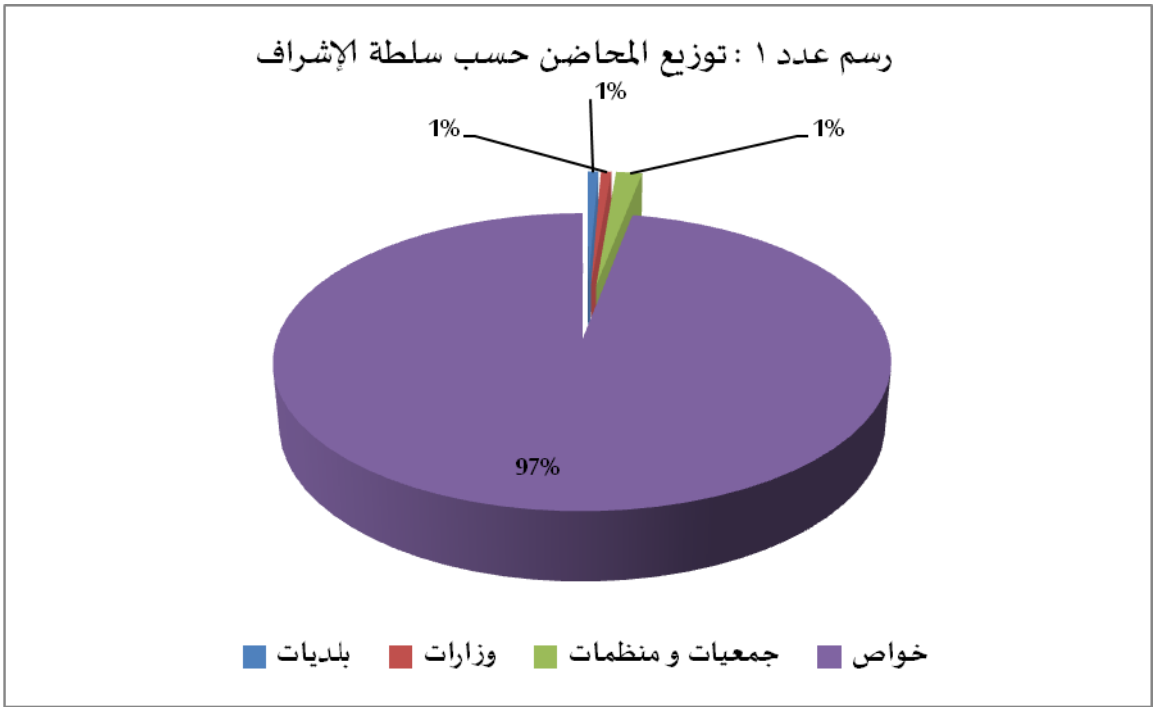

لا يزال عدد المحاضن محدودا ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإحداث التي تخضع لشروط دقيقة تتعلّق برعاية الأطفال وتلبية حاجاتهم الصحية والنمائية والنفسية وبتوفير فضاءات وبُنى أساسية ملائمة، علاوة على لجوء بعض الأولياء إلى حلول بديلة أكثر تماشيا مع إمكانياتهم حيث تبقى الحضانة في الغالب شأنا أسريا.

جدول عدد 2: تطور نسب نمو المؤشرات المتعلّقة بمحاضن الأطفال

	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
المؤسسات	%17.5	%15.74	%0.37	%10.25
الأطفال	%30.98	%-9.55	%10.28	%14.91
الإطارات التربوية	%19.45	%7.40	%4.13	%20.15

يُعزى تراجع عدد الأطفال المسجلين في المحاضن سنة 2011 إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد خلال أحداث الثورة وقد أثّر ذلك على نسق فتح هذه المؤسسات خلال السنة التربوية 2012-2011.

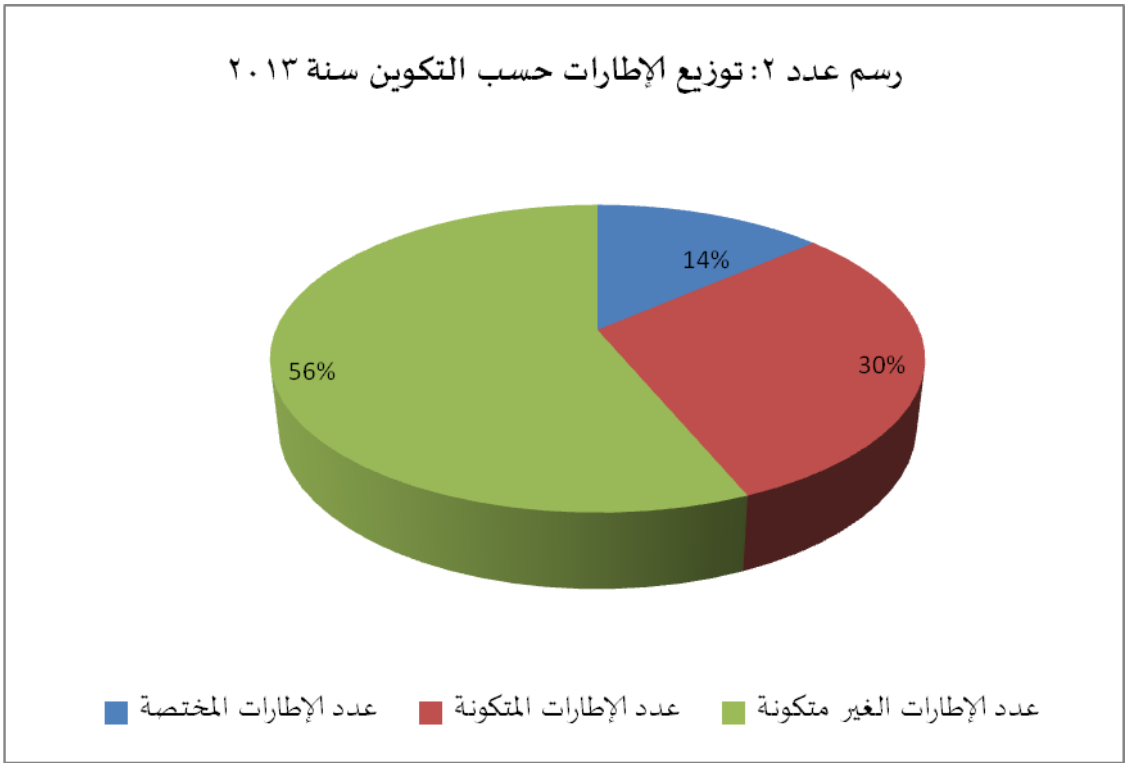

يعتبر النقص في كفاءة الإطار العامل بالمحاضن من أهمّ الإشكاليات التي يشكو منها القطاع حيث بلغت نسبة الإطارات غير المتكونة (غير المدرّبة) 56 % سنة 2013 وذلك بسبب محدودية التكوين الأساسي في المجال وعدم التزام أصحاب المحاضن بتمكين العاملين بها من دورات تكوينية لتحسين مؤهّلاتهم.

رسم عدد ٣: توزيع محاضن الأطفال حسب سلطة الإشراف و الأقاليم سنة ٢٠١٣.

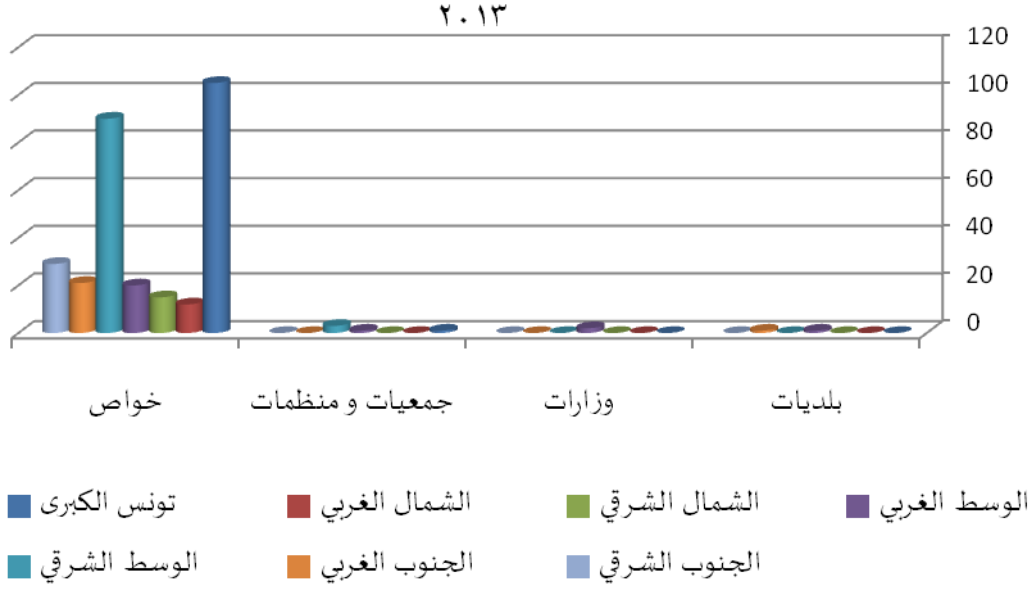

يشير الرسم عدد 3إلى وجود تفاوت كبير في توزيع المحاضن بين الجهات إذ يتمركز العدد الأكبر من هذه المؤسسات بإقليم تونس الكبرى وبإقليم الوسط الشرقي (سوسة المنستير المهدية وصفاقس) في حين تفتقر إليها بقية المناطق وذلك لعدّة أسباب من بينها ارتفاع تكلفةالبعث ونمط العيش.

وسعيا إلى التقليص من التفاوت الجهوي في الانتفاع بخدمات الطفولة،تمّ إحداث خطة **المرشد الاستشاري الأسري** وذلك في إطار "برنامج التربية الوالدية"[2] الذي يهدف إلى دعم دور الأسرة في مجال التربية والرعاية والتنشئة المتوازنة للطفل من خلال تأطير الأسر بالمناطق الريفية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

وبهدف تجويد الخدمات الموجّهةللطفولة تمّ إعداد دليل خاص بالمربين بالمحاضن ودليل آخر موجّه إلى قطاع التفقد والإرشاد البيداغوجي.

❖ الآفاق وسبل التطوير

- ✓ بعث اختصاص التنشيط بمحاضن ورياض الأطفال بالتنسيق مع مركز هندسة التكوين وتكوين المكونين التابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل، لتكوين جيل من الإطارات المختصّة وذات الكفاءة المهنية العالية للإحاطة بالأطفال بهذه المؤسسات.

[2] بالتعاون مع منظّمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

- ✓ تحسين مستوى التكوين ومضمونه للارتقاءبحرفيّة المتدخّلين في المجال من خلال تنظيم دورات تكوينية من قبل متفقدي الطفولة لتكوين الإطارات بالجهات والذين يتلقون بدورهم تكوينا طبقا لروزنامة سنوية محددة.
- ✓ وضع خطة عمل لتحسين جودة الخدمات من خلال تطوير الأدلة وزيادة المُعينات البيداغوجية والمتابعة والتكوين المستمر للمشرفين على الأطفال من قبل متفقدي الطفولة وخاصة في مجال حقوق الطفل وثقافة مقاومة العنف.
- ✓ العمل على مزيد قبول الأطفال المعوقين بمحاضن الأطفال وتننظيم حملات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة العاملين بهذه المؤسسات في مجال رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصيّة.

2. رعاية وتربية الأطفال من سن الثالثة إلى سن الخامسة

توفر الدولة التونسية برامج للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال من سن الثالثة إلى سن الخامسةتتولّى الإشراف عليها كتابة الدولة للمرأة والأسرة ووزارة الشؤون الدينية فضلا عن مساهمة القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي. وتتمثّل المؤسسات الحاضنة لهذه الفئة العمرية في رياض الأطفال والكتاتيب.

أ. رياض الأطفال

تعتبر روضة الأطفال مؤسسة اجتماعية تربوية تحتضن الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 3 و 6 سنوات وتمكّنهم من ممارسة أنشطة تربوية واجتماعية وثقافية بمايسهم في تنشئتهم ورعايتهم جسميا ونفسيابالتعاون مع الوسط العائلي ...(كراس الشروط الخاص بفتح روضة أطفال الصادر بقرار مؤرخ في 28 مارس 2003).

وقدعرفت البلاد التونسية ظهور "رياض الأطفال"منذ فترة الاستعمار وقد كانت حكرا على أبناء الأجانب وأبناء ميسوري الحال والمقرّبين من السلطات الفرنسية وكانت هذه الرياض تعود بالنظر إلى الكنيسة ومؤسساتها.

بادر الاتحاد النسائي بعد الاستقلال ببعث رياض أطفال تونسية تهدف إلى تأطير الأطفال ومساعدتهم على النمو المتوازن السليم وإعدادهم للحياة المدرسية. ثمّ انتقلت التجربة إلى البلديات وبعض الوزارات الأخرى (وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحّة ووزارةالشباب والطفولة) والمنشآت العمومية التي بعثت رياضا خاصّة بها.

وتدعّمت رياض الأطفال بإطارات مختصّة متخرّجةمن المعهد العالي لإطارات التنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي ومدرسة تكوين إطارات الطفولة (تسمّى حاليا المعهد العالي لإطارات الطفولة

بقرطاج درمش)كما زُوّدت بتجهيزات مصنّعة خصيصا بورشات وزارة الشباب والطفولة تستجيب لمعايير محددة تتماشى واحتياجات الأطفال إلى جانب الدعم المادي الذي كان يسند من الوزارة لفائدة هذه المؤسسات. كما تم في نفس الإطار تحديث رياض الأطفال وتجويد خدماتها وتوحيد البرنامج البيداغوجي الخاص بالأطفال في سنة1974 والذي خضع إلى عديد المراجعات إلى حدود سنة 1998 .

عرفت رياض الأطفال نموا عدديا كبيرا في أواخر التسعينات من القرن الماضي بفضل تشجيع المبادرة الحرّة والاستثمار للحساب الخاصّ حيث كانت تسند التراخيص بشكل مكثّف.ولمزيدتنظيم هذا القطاع تمّ في سنة 2003 إصدار كراس شروط خاص بفتح هذه المؤسسات يمكّن الباعث من الانتصاب الفوري بعد الحصول على وصل إيداع ثمّ تقع مراقبته لاحقا.في المقابل تراجع عدد المؤسسات العمومية بعد غلق معظمها وخاصّة رياض البلدية والتفويت فيها لفائدة القطاع الخاص أو تغيير صبغتها. وقد نتج عن ذلك تراجع واضح في جودة الخدمات بسبب عدم كفاءة الإطار العامل بالقطاع الخاص إلى جانب تراجع عدد الأطفال المسجّلين بهذه المؤسسات خاصّة بالمناطق المحرومة والنائية بسبب ضعف المقدرة الشرائية للأولياء وارتفاع معاليم التسجيل.

بلغ العدد الجملي لرياض الأطفال 4005 مؤسسة سنة 2013 ينتفع بخدماتهاحوالي 179541ألف طفلا وطفلة تتراوح أعمارهم بين 3و 5 سنوات أي بنسبة تطور بلغت 7.70%مقارنة بسنة 2012.ويبلغ معدل عدد الأطفال بكل روضة حوالي 45 طفلا.

رسم عدد ٤: توزيع الأطفال حسب عدد الإناث و الذكور و الفئة العمرية .
لسنة ٢٠١٣

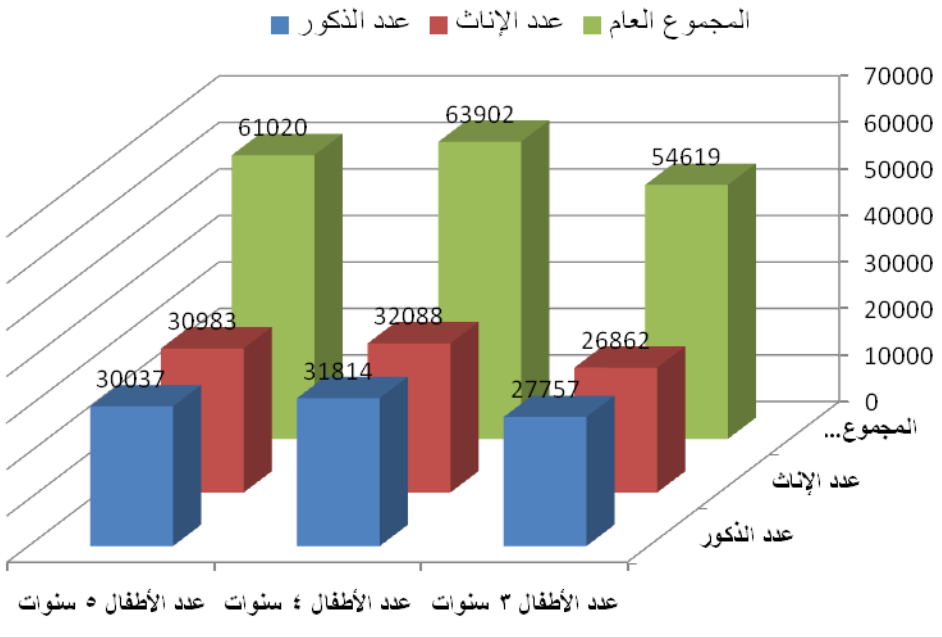

إلى جانب الخدمات المقدّمة لأطفال الثلاث والأربع سنوات توجد الأقسام التحضيرية (تحتضن أطفال خمس سنوات) والتي تخضع لمراقبة وتفقّد وزارة التربية من الناحيتين التربوية والإدارية، وقد بلغت 2518 قسما سنة 2013 موزعة على 4005 روضة أطفال يؤمها 49618 طفلا.

وحظي القطاع بأهمية كبرى في إطار برنامج "معا لرفع التحديات 2009 – 2014" الذي عمل على تطوير النسيج الجمعياتي في مجال الطفولة عامة ورعاية الطفولة فاقدة السند خاصّة وإيلاء دور أكبر للقطاع الخاص والجماعات المحلية في تطوير نسيج رياض الأطفال ضمن خطة جديدة للطفولة انطلقت سنة 2011 بهدف الترفيع من نسبة التغطية وتجويد مستوى الخدمات المقدّمة ومواصلة تعميم السنة التحضيرية موفّى سنة 2014 ومراجعة البرامج الرسمية المعتمدة بالمؤسسات.

يستأثرالقطاع الخاص بنسبة 90 % من جملة عدد مؤسسات الطفولة المبكرة في حين يتوزع العدد الباقي على المنظمات والجمعيات والرياض العموميةكالتالي:

- 51 روضة أطفال تابعة للبلديات،
- 41 روضة أطفال تابعة لوزارات أخرى أغلبها ينضوي تحت وزارة الدفاع الوطني،
- 313 روضة تابعة للمنظمات والجمعيات(الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، منظمة التربية والأسرة...).

وتعمل الوزارة على إحكام التعامل مع الجمعيات بناء على النتائج التي تمّ تحقيقها اعتمادا على التقارير الأدبية و المالية.

رسم عدد ٥: توزيع رياض الأطفال حسب الأقاليم و سلطة الإشراف

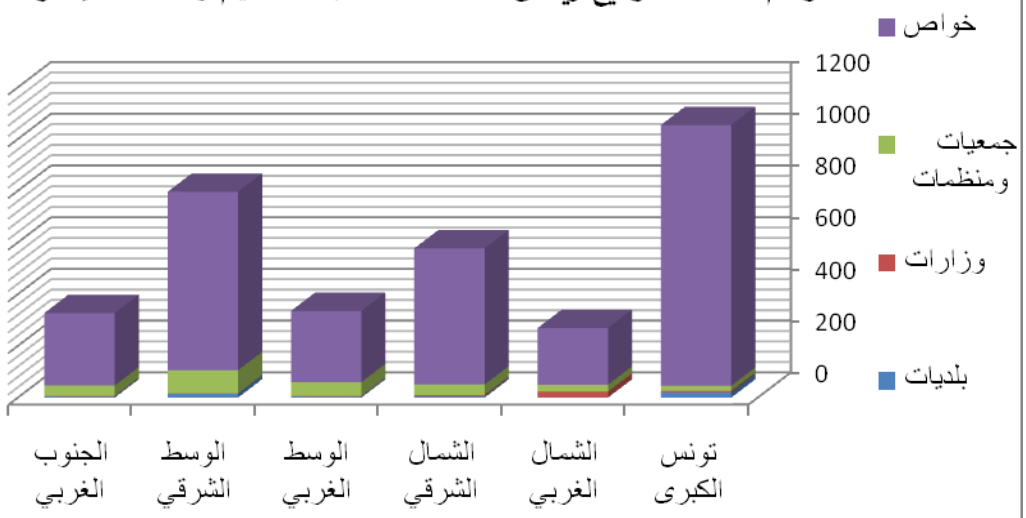

ومن اللافت أنّ توزّع رياض الأطفال على الجهات يفتقر إلى التوازن إذ يرتفع عددها بولايات تونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي في حين يظلّ منخفضا في ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي.

رسم عدد ٦: توزيع رياض الأطفال على الولايات حسب سلطة الإشراف

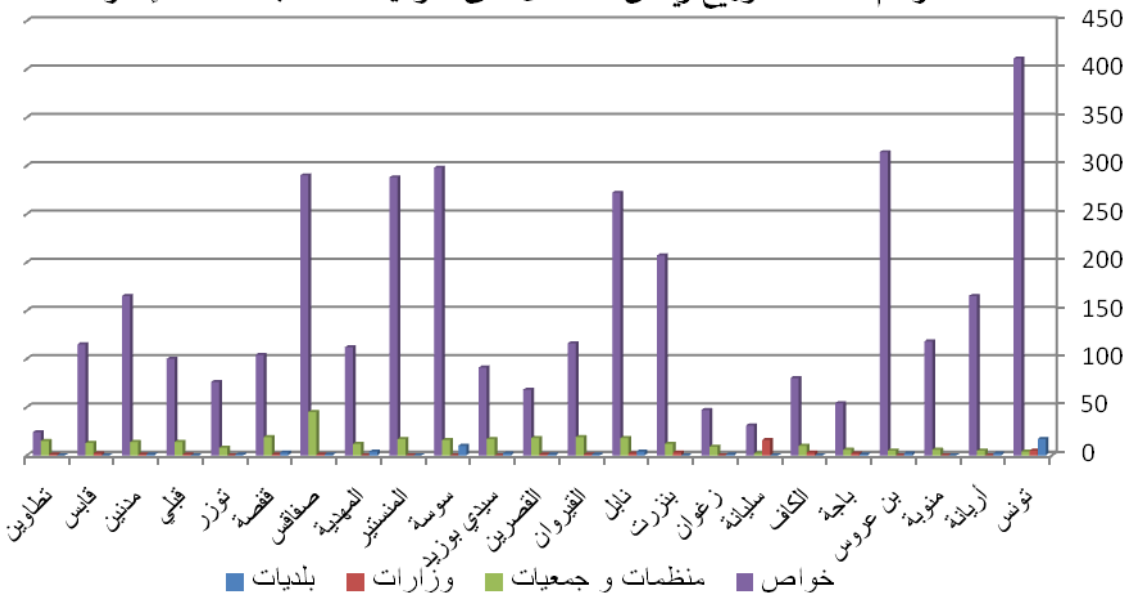

وسعيا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال بخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة،تمّ الإنطلاق منذ سنة 2010 في تنفيذ برنامج دعم أبناء العائلات محدودة الدخل والأطفال فاقدي السند بتسجيلهم في مؤسسات طفولة مبكرة في 4 ولايات (القصرين والقيروان والكاف وجندوبة) وهي الولايات الأقل حظا من حيث التغطية بخدمات رياض الأطفال. ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأطفال أبناء العائلات محدودة الدخل من الانتفاع بخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة مثل غيرهم إلى جانب ضمان استمرارية هذه المؤسسات بالمناطق الداخلية والنائية وذلك بتوفير دخل قارّ لها خاصة وأنّ الوزارة تتكفّل بخلاص مستحقات تسجيل الأطفال بحساب 250 د للطفل سنويا على أن يتراوح عمره بين 3 و 5 سنوات وأن يكون مسجلا بالقائمات المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية للقبول. وقد امتدّ هذا البرنامج ليشمل 6 ولايات (زيادة ولايتي سيدي بوزيد وسليانة) باعتمادات مالية قدرها 350 ألف دينارا لسنة 2013 ينتفع بها حوالي 1500 طفل.

ويُعتزم إدراج المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية والدخل المحدود بهذا البرنامج.

❖ الصعوبات والعراقيل

- **تراجع مستوى جودة الخدمات** بسبب تقلّص عدد المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص الذي يجعل الربح المادي في مقدّمة أهدافه،
- **التفاوت بين الجهات في الاستفادة من خدمات التربية قبل المدرسية** حيث أثبت المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4°)الذي قامت به وزارة التنمية والتعاون الدولي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)والمعهد الوطني للإحصاء أنّ نسبة الأطفال في تونس من الفئة العمرية 36-59 شهرا المسجّلين بالمؤسسات قبل المدرسية بلغت 44% منها 60% في الوسط الحضري و17% في الوسط الريفي،

- **تباين مكتسبات الأطفال** رغم وجود برنامج موحّد للتربية برياض الأطفال وكذلك بمؤسسات التربية قبل المدرسية الأخرى، إلاّ أنّ مخرجات هذه المرحلة تبقى متفاوتة من حيث نوعيّة مكتسبات الأطفال وجودتها التي تختلف باختلاف المؤسسات ومرجعياتها وأدوات وطرق عملها ومدى كفاءة العاملين بها إلى جانب عدم ارتياد نسبة هامة من الأطفال لأي مؤسسة من مؤسسات التربية قبل المدرسية الشيء الذي يؤثر على حظوظهم وتكافؤ الفرص فيما بينهم في مرحلة التعليم لاحقا،
- **قلّة الدراسات والبحوث المختصّة في المجال،**
- **ضعف قاعدة البيانات والمعطيات الإحصائية** التي من شأنها أن تساعد على تشخيص الواقع والتفطّن إلى النقائص والإشكاليات وإيجاد الحلول الملائمة لمواجهتها،
- **غياب قانون** يكون أعلى مرتبة من الأمر والقرارات الموجودة يساعد على مزيد تنظيم القطاع والحدّ من التجاوزات والالتزام بكراس الشروط،
- **غياب المراقبة القبْلية لبعث المشاريع،**
- **ضعف منظومة التكوين والتأهيل.**

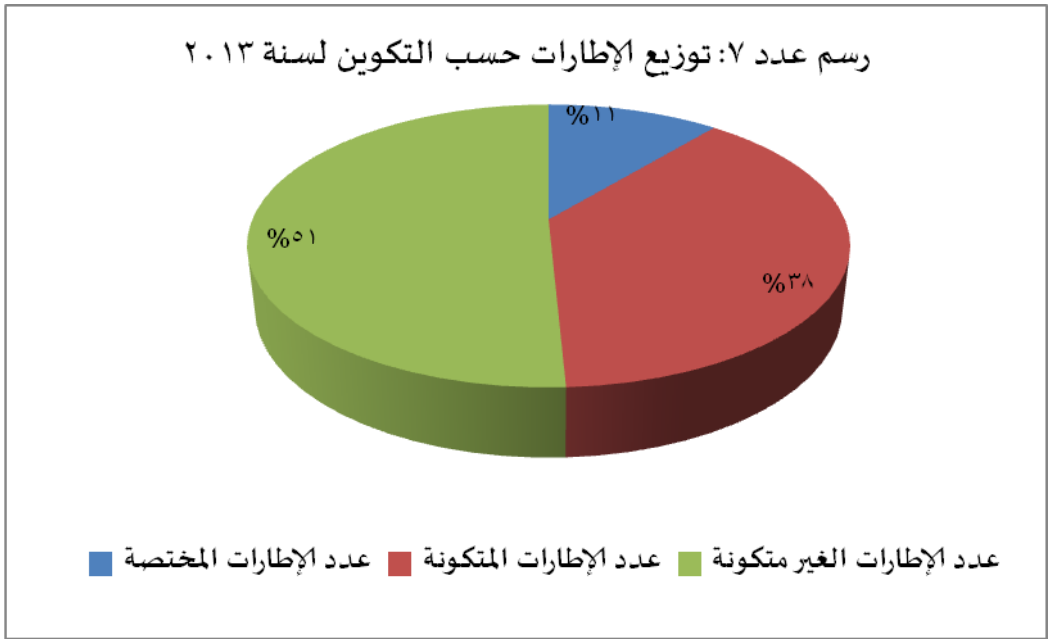

❖ الآفاق وسبل التطوير

✓ **مزيد هيكلة القطاع وتنظيمه**

- إرساء الاستراتيجية الوطنية حول "التربية قبل المدرسية" وذلك بالتعاون مع اليونسيف،
- توحيد الهيكلة وذلك بجعل قطاع الطفولة تحت إشراف هيكل مستقل يعنى بهذا القطاع،
- تعميم التربية قبل المدرسية على جميع الأطفال والعمل على جعلها إجبارية من سن الثالثة،
- مراجعة المنظومة القانونية وكراس الشروط والعمل على تفعيل المراقبة القبلية للحد من التجاوزات ومزيد هيكلة القطاع،

- توحيد البرامج والمؤسسات التي تعنى بالطفولة،

✓ **تطوير الدراسات**

- البحث في إمكانية اعتماد مقاربة SABER[3] مع البنك الدولي للقيام بدراسة حول سبل تفعيل دور القطاع العمومي في التمويل والتنفيذ في مجال الطفولة المبكرة،
- إعداد دراسة حول إمكانية تطوير نسبة التغطية (33.39 %) بخدمات رياض الأطفال و الحد من التفاوت الجهوي في إطار مبدأ تكافؤ الفرص المتاحة لجميع الأطفال خاصّة الأكثر هشاشة،

✓ **التكوين والتأهيل**

- إحداث مركز وطني للرسكلة والتكوين لمزيد إحكام تنفيذ البرامج التكوينة مع الاعتماد على مخرجات الدراسة حول جودة الخدمات التي يعدها المرصد الوطني للدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول حقوق الطفل،
- إعداد مؤشرات تقييم لبرامج التكوين وأثر التكوين على مردود المؤسسات،
- وضع خطة وطنية شمولية ووظيفية لتكوين المكونين وذلك على المستوى الوطني والجهوي خاصة فيما يتعلق بالمقاربات البيداغوجية وحقوق الطفل والتربية على المواطنة،
- مراجعة برنامج التكوين الأساسي لمنشطي رياض الأطفال بالتنسيق مع مصالح وزارة التكوين والتشغيل،
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة منشطي رياض الأطفال في مجال التعهد بالأطفال ذوي الإعاقة الخفيفة،
- إعداد دليل المهارات،
- بعث اختصاص التربية في الطفولة المبكرة بالمؤسسات الجامعية،

✓ **البرامج والمناهج**

- مراجعة وتوحيد مناهج رياض الأطفال و تقنينها ووضع الآليات الملزمة باتباعها،
- تجويد الخدمات وتطوير كفاءة العاملين بمؤسسات الطفولة والترفيع في عددهم،

✓ **التقييم**

- وضع وسائل وآليات تقييم العمل برياض الأطفال،
- تكثيف المتابعة والتقييم من قبل المتفقدين وزيادة عددهم وتدعيمهم بعدد إضافي من المساعدين البيداغوجيين مع تطوير وسائل عملهم،

✓ **توفير أدلّة متطوّرة**

- مواصلة العمل على إنجاز دليل المتفقد،
- إعداد دليل عمل لمنشطي رياض الأطفال،
- إعداد دليل للتعهد بالأطفال ذوي الإعاقة الخفيفة،

---

[3] SABER: *Systems Approach for Better Education Results*

- تقييم وتعديل النسخة الأولى من دليل التربية الوالدية.

✓ **تحقيق مبدإ الإنصاف**

- الترفيع في نسب الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة وتقريبها من النسب العالمية،
- العمل على تقليص الفجوة في نسب الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة بين المناطق الريفية والحضرية،

✓ **تعزيز الشراكات**

- تدعيم دور المجتمع المدني في مجال الطفولة المبكرة وتحسيس العائلات بأهمية هذه المرحلة في نمو الطفل وتكوين شخصيته وذلك في إطار شراكة مع الوزارة والهياكل الأخرى المعنية.

ب. الكتـاتيب

تكتسي الرسالة التربوية التي تضطلع بها الكتاتيب أهمية بالغة ضمن النسيج المؤسّساتي للتعليم ما قبل الدراسي، و تسهر وزارة الشؤون الدينية على النهوض بهذه المؤسّسة العريقة بما يؤهّلها لمواكبة المناهج التربوية الحديثة والإسهام الفاعل في إعداد روّادها من الأطفال الإعداد الأمثل لدخول المدرسة الأساسية بأوفر حظوظ النجاح.

ومن هذا المنطلق، تبذل الوزارة جهودا كبيرة لتعصير هذه المؤسّسة بما يستجيب للشروط البيداغوجية الحديثة ومعالجة ترسّبات الفترة السّابقة خاصّة من خلال إعادة تنظيم القطاع والمشرفين عليه والعناية بالفضاءات،حيث تمّ تطوير وضعيات عدد هامّ من المؤسّسات التي لم تكن مؤّهلة لأداء دورها على أحسن وجه وهو ما مكّن من تطوّر عدد الكتاتيب من 1270 كتّابا سنة 2011 إلى 1371كتّابا في موفّى سنة 2012 والترفيع في عدد المؤدّبين والمؤدّبات من 1134 مؤدّبا(ة) سنة2011 إلى 1235 في موفّى سنة 2012. وتسعى الوزارة إلى رصد الكتاتيب غير المؤهّلة للعمليّة التربوية من أجل تهيئتها وترميمها لاحتضان الأطفال.

بالرغم من تطوّر عدد الكتاتيب بنسبة 12.37%فإنّ عدد الأطفال المسجّلين بالكتاتيب قد تراجع بنسبة 10.26% ويعود هذا إلى تزايد عدد المدارس والجمعيات القرآنية بالإضافة إلى تفاقم عدد رياض الأطفال غير القانونية. وسعيا إلى تجاوز هذا الإشكال تحرص الوزارة بالتعاون مع الهياكل المختصّة إلى الحد من انتشار المؤسّسات الحاضنة للطفولة المبكّرة دون سند قانوني وبشكل فوضوي ومزيد فتح الكتاتيب القرآنية وتهيئة غير المؤهّلة منها والرفع من عدد المؤدّبين مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي عند الانتداب وتوفير كافّة الظروف المستوجبة لاحتضان أطفال ما قبل الدراسة بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة آنفا.

وقد قامت وزارة الشؤون الدينية بداية من سنة 2012 بمبادرات هيّأت أرضية متينة من المكاسب في مجال التربية ما قبل المدرسية سعيا إلى مزيد تفعيل دور الكتاتيب وذلك من خلال:

- تفعيل مصلحة الكتاتيب وتعليم القرآن الكريم،
- وضع خطّة وطنية تهدف إلى مزيد فتح الكتاتيب وإعطاء الأولويّة في انتداب المؤدّبين لحاملي الشهائد العليا بغية تشبيب القطاع والرفع من المستوى التعليمي للمشرفين على التدريس،
- تأمين الفحوصات الطبية لفائدة الأطفال المرسّمين بالكتاتيب بالتنسيق مع وزارة الصحّة،

كما تسعى الوزارة إلى تنظيم سير العمل بالكتاتيب وتوجيه العملية التربوية نحو تربية الطفل تربية سليمةومتكاملة ومتوازنة بالإضافة إلى إجراء عمليات تفقّد للكتاتيب تشمل كافّة ولايات الجمهورية وتنظيم أيّام دراسية جهويّة لفائدة المؤدّبين والمؤدّبات يؤمّنها مختصّون في مجال بيداغوجيا التعليم وعلم نفس الطفل مع دعوة السادة الوعّاظ إلى وضع برنامج تكويني قارّ يمتدّ على كامل السنة من شأنه إحاطة المؤدّب(ة) علميا ونفسيا والارتقاء بأدائه التربوي والتعليمي .

وتجسيما للتوجّهات الرامية إلى مزيد النّهوض بقطاع الكتاتيب خلال سنة 2013 والارتقاء بأداء القائمين عليه تمّ تشكيل لجنة تتركّب من بعض إطارات الوزارة ومن بعض متفقّدي التعليم الابتدائي وبعض من يُستأنس فيه الإفادة من وعّاظ ومؤدّبين وأيمّة بهدف رصد واقع الكتاتيب وآفاق النهوض به من خلال:

- وضع خارطة للكتاتيب القرآنية وضبط المعطيات الإحصائيّة،
- إعادة النظر في برنامج التعليم بالكتاتيب حتّى يواكب المناهج الحديثة في العملية التربوية،
- وضع تصوّر شامل لمشروع التفقّد في إطار رعاية الطفولة المبكّرة في قطاع الكتاتيب،
- إعادة النظر في المقاييس المعتمدة في الترشّح لخطّة مؤدّب(ة) للرفع من المستوى العلمي والبيداغوجي للمؤدّبين.

3. السنة التحضيرية

أقرّ القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002 ضمن فصله الثامن عشر، بأن "السنة التحضيرية جزء من التعليم الأساسي" كما نصّ فصله السابع عشر من على أنّ الدولة " تعمل على تعميم السنة التحضيرية التي تحتضن الأطفال بين سن الخامسة والسادسة وذلك في إطار التكامل بين التعليم العمومي ومبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص".كما أكّد الدستور التونسي الجديد في الباب المتعلق بالحقوق والحريات وخاصة في الفصل 47 على حق الطفل في الكرامة والصحة والتربية والتعليم وأن الدولة توفر جميع أنواع الحماية لكل طفل دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل. ومن ناحية أخرى أكدت كل الدراسات التربوية المنجزة في هذا المجال على أهمية التربية قبل المدرسية في توفير مقومات وفرص النجاح للأطفال في مواصلة الدراسة. وقد عملت وزارة التربية في هذا الاطار وتجسيما لمبدأ الإنصاف بين الأطفال وبين الجهات على تعميم السنة التحضيرية لأطفال 5 سنوات أينما كانوا وفق مقاربة تشاركية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني حيث

تركز تدخل القطاع العمومي بالأساس في المناطق الريفية والأحياء الشعبية التي عادة ما يصعب أو ينعدم فيها تدخل القطاع الخاص لاعتبارات اقتصادية.

وترصدالدولة سنويا في القطاع العمومي استثمارات هامة لبناء وتهيئة أقسام تحضيرية بمعدل 300 قسم سنويا بالمدارس الابتدائية وذلك رغم الصعوبات الكبيرة خاصةبالمناطق الريفية نظرا إلى عدم وجود عدد كاف من الأطفال يسمح بفتح هذه الأقسام إضافة إلى أنّ عددا من المدارس ما زال يخضع إلى نظام الفرق[4] في بعض الجهات ذات الطابع الريفي.

ويتركز تدخل الدولة بالأساس في المناطق الريفية والأحياء الآهلة بالسكان المتاخمة للمدن الكبرى وذلك ضمانا لحق هؤلاء الأطفال في التمتع بالسنة التحضيرية، علما وأن الدولة توفر هذا التعليم مجانا للأطفال المعوزين.

وقد تطوّر عدد المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية منذ انبعاثها بصفة واضحة ليصل إلى 2055 مدرسة خلال السنة الدراسية 2013/2012مقابل 362 مدرسة سنة 2002/2001،مسجّلا بذلك نسبة تغطية بلغت تباعا 8,1 % و 45,4 % من مجموع عدد المدارس الابتدائية خلال نفس الفترة.

رسم عدد ٨: تطور نسبة المدارس التي بها سنة تحضيرية .

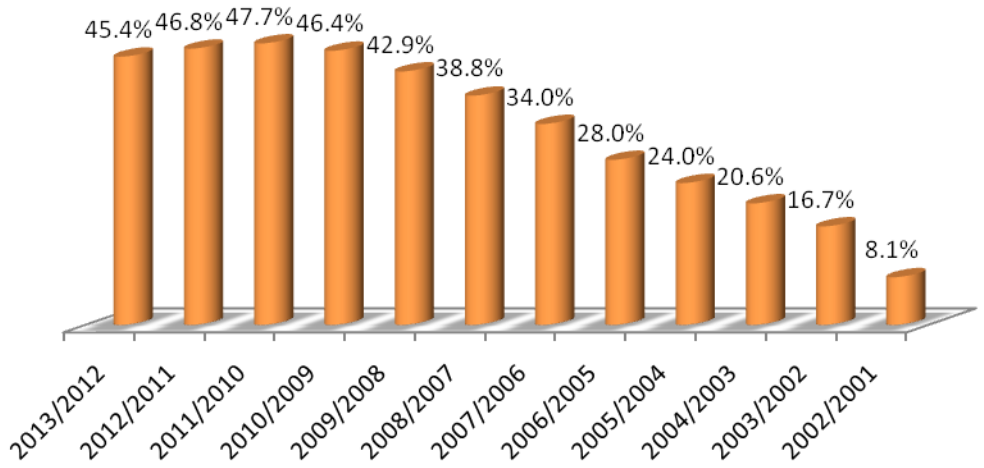

يلاحظ من خلال الرسم البياني عدد 8 أنّ نسق تطوّر المدارس الابتدائية كان سريعا إلى غاية السنة الدراسية 2010/2009 ليسجّل بعد ذلك تراجعا طفيفا بحوالي نقطتين خلال الثلاث سنوات الماضية. ويعزى ذلك أساسا إلى:

- استنفاذ الفضاءات غير المستعملة للتدريس بالمدارس الابتدائية نتيجة التراجع المسجل في عدد التلاميذ والتي كانت تهيأ لاستغلالها كأقسام تحضيرية،

[4] الفصول ذات الفرق هي فصول تجمع على الأقل مستويين دراسيين مختلفين في نفس القاعة ويدرّسهما معا مدرّس واحد

- عدم بلوغ النتائج المرجوّة من الجهود المبذولة لتعميم السنة التحضيرية بالمناطق الريفية بسبب تراجع عدد الولادات ومن ثَمّ عدد المسجّلين الجدد بالسنة الأولى بالإضافة إلى وجود عدد هام من المدارس ذات الفرق.

أمّا على المستوى الجهوي فيبيّن الرسم عدد 9التباين المسجّل في نسب المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية حيث وصل الفارق بين أدنى (23.9 % بالمنستير) وأقصى نسبة (65.5 % بقابس) إلى أكثر من 40 نقطة مقابل نسبة وطنية بلغت 45.4 %.وتجدر الإشارة إلى أنّ جهةالمنستير لا تحتوي على مدارس ريفية وتتميز باستقطابها للقطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني. أمّا بالنسبة إلى جهات القصرين وزغوان وجندوبة وسليانة التي لم تتجاوز نسبة التغطية بها المعدل الوطني، فيعزى ذلك بالأساس إلى كثرة المدارس ضعيفة عدد التلاميذ و الخاضعة لنظام الأقسام ذات الفرق.

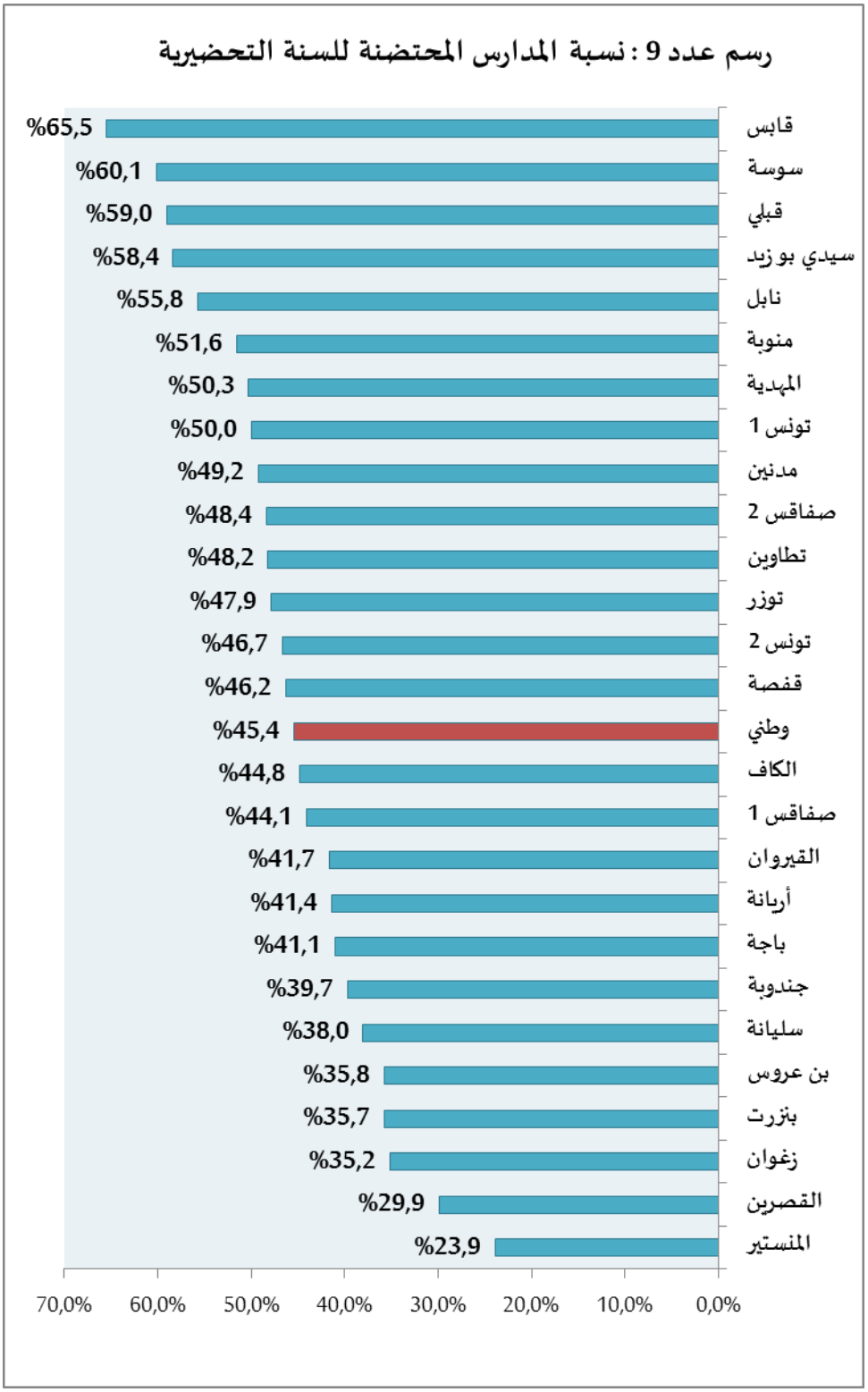

وفيما يتعلّق بتوزيع المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية حسب الوسط فقد بلغت نسبة التغطية بالسنة التحضيرية في المناطق الريفية 58.7 % مقابل 41.3 % في المناطق الحضرية، أي بفارق يتجاوز 15 نقطة ويُردّذلك إلى سياسة الدولة في هذا المجال القاضية بالتركيز على المناطق الريفية وتجنّب منافسة القطاع الخاص.

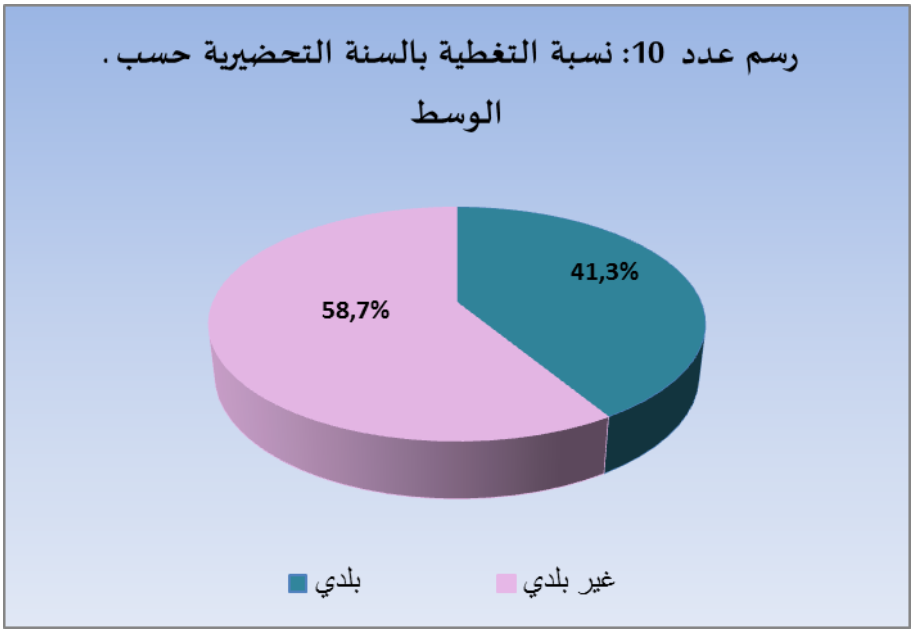

ويحوصل الجدول الموالي المعطيات المتعلّقة بالسنة التحضيرية حسب الوسط.

جدول عدد3:معطيات حسب الوسط 2013/2012

	منطقة بلدية	منطقة غير بلدية	جملة
المدارس	848	1207	2055
الأفواج	1060	1269	2329
الأطفال	21636	23715	45351
معدل عدد الاطفال	25.5	19.6	22.06
المربون	1044	1249	2293
متوسط كثافة الفوج	20.4	18.7	19.5
معدل عدد الأطفال للمربي	20.7	19.0	19.8

بالتوازي مع التطور الحاصل في عدد المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية في الوسطين البلدي والريفي، تواصل الارتفاع في عدد الأطفال المسجلين بالسنة التحضيرية ليصل إلى 45351 طفلا بالقطاع العمومي سنة 2013/2012 مقابل 7667 سنة 2002/2001 موزّعين تباعا على 2329 و 386 فوجا ويسهر على تربيتهم 2293 و 386 مربّ.

جدول عدد4:تطور مؤشرات السنة التحضيرية بالقطاع العمومي

السنة الدراسية	2002/2001	2007/2006	2013/2012
المدارس	362	1533	2055
الأفواج	386	1633	2329
الأطفال	7667	29910	45351
نسبة الفتيات (%)	48.2	48.0	48.8
المربون	386	1633	2293
متوسط كثافة الفوج	19.9	18.3	19.5
معدل عدد الأطفال للمربي الواحد	19.9	18.3	19.8

يُلاحظ من خلال الجدولين السابقين ما يلي:

- تطور عدد التلاميذ المستفيدين من التربية قبل المدرسية (منهم 52.3 % بالوسط الريفي)نتيجة توسّع خارطة المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية،
- استقرار نسبة الفتيات في حدود 48 % خلال العشرية الماضية،
- استقرار في معدلي عدد الاطفال للمربّي الواحد وعدد الأطفال بالفوج الواحد، وهي معدلات مقبولة عموما.

ونتيجة للجهود المتواصلة لتعميم السنة التحضيرية في إطار التكامل بين التعليم العمومي ومبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص(الفصل 17 من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002)، فقد بلغت النسبة الصافية للالتحاق بالسنة التحضيرية لأطفال 5-6 سنوات 84.2% خلال السنة الدراسيّة2013/2012مقابل 11.3% للسنة الدراسيّة 2002/2001.

جدول عدد5 : تطورالنسبة الصافية للالتحاق بالسنة التحضيرية لأطفال 5-6 سنوات(%)

2002/2001	2007/2006	2011/2010	2012/2011	2013/2012
11.3	**65.3**	**80.1**	**82.5**	**84.2**

وتبلغ نسبة الأطفال المستفيدين بالسنة التحضيرية بالقطاع العمومي 57.3 %وبالقطاع الخاص 30.8 % و تناهز بالكتاتيب 12 % ومع ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في معاضدة جهود الدولة في تعميم السنة التحضيرية دون المتوقّع.

ويبين الجدول عدد6 تطور المؤشر المتعلق بنسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي الذين تلقّوا التربيةقبل المدرسية حيث يلاحظ أن تونس مازالت مطالبة ببذل المزيد من المجهودات في هذا الباب خاصّة من قبل القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي.

جدول عدد 6: نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي الذين تلقوا تربيةقبل المدرسية (%)

2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009	2009/2008
77.8	76.1	73.4	71.8	69.0

وعلى المستوى الجهوي تجدر الإشارة إلى وجود تباين كبير بين الجهات في التمتع بالتربية قبل المدرسية إذ تتراوح نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي بين 22.7 %بتوزر و96.8 %بتونس كما أن جلّ الجهات الداخلية ذات الطابع الريفي سجّلت نسبا أقل من المعدل الوطني في حين كان للجهات الساحلية وتونس الكبرى النصيب الأكبر في تمتيع أطفالها بالسنة التحضيرية، ويعود ذلك بالأساس إلى استثمارات القطاع الخاصّ في هذا المجال وكذلك وجود نسيج جمعياتي متطور يشتغل في هذا الميدان بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية أخرى تتميز بها بعض الجهات. ويبرز الرسم البياني الموالي هذا التباين.

رسم عدد ١١ : نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي .
الذين تلقّوا التربية قبل المدرسية (%)

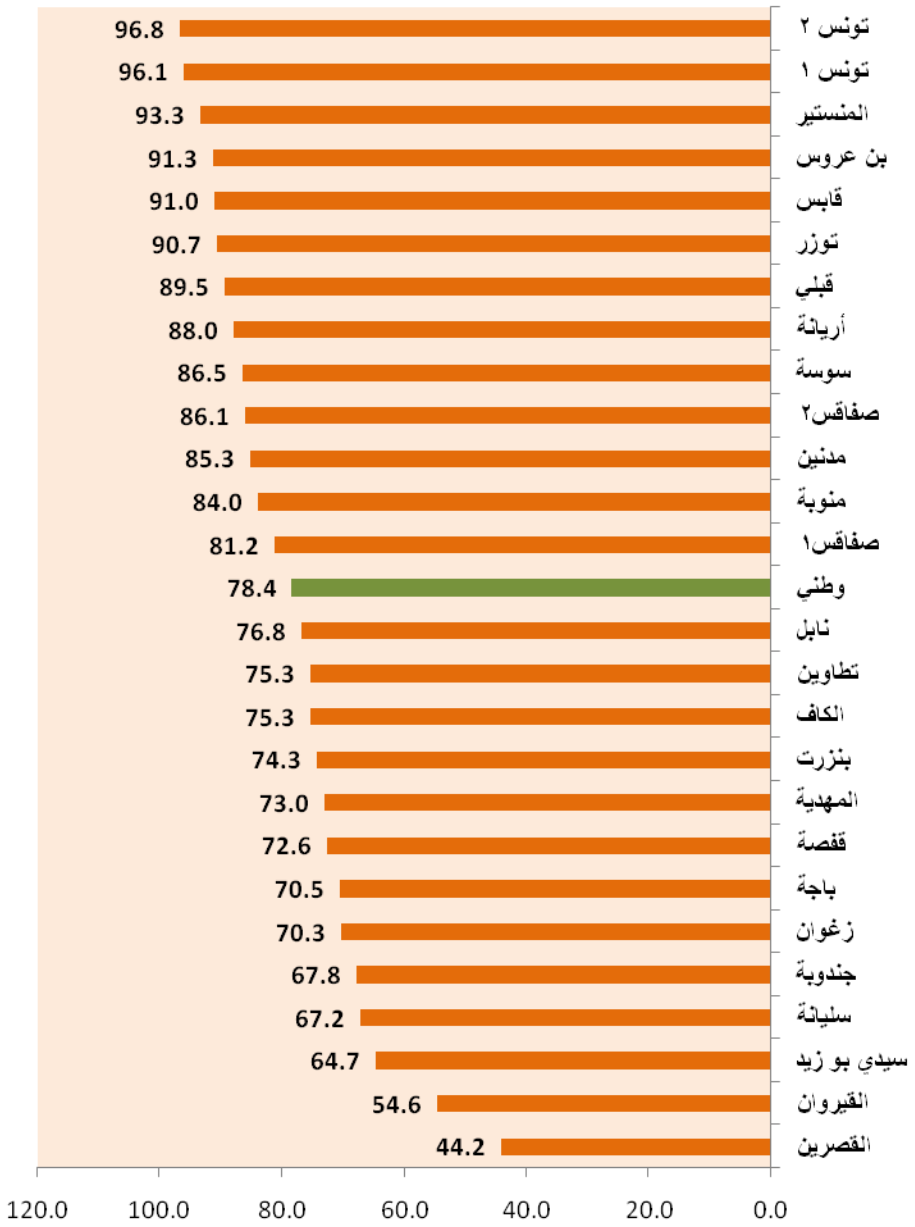

❖ الصعوبات والعراقيل

يستخلص مما سبق ذكره ومن التقييمات والدراسات المنجزة في قطاع التربية في هذا الخصوص أنّ التربية قبل المدرسية هي أولوية وتحدّ يجب رفعه خلال الفترة المقبلة بالإضافة إلى إيلائها الأهمّية اللازمة عند الشروع في الإصلاح التربوي المرتقب من حيث البرامج وطرق التدريس والتكوين والتشريع وظروف الدراسة والعمل. وتتمثّل أهمّ الإشكاليات المطروحة في هذا الإطار والتي قد تحول دون تحقيق مختلف المقاصد المرجوّ بلوغها من السنة التحضيريّة في ما يلي:

- **البرامج:** منذ إحداث الأقسام التحضيرية سنة 2002/2001 تبيّن أنّ بعض المتدخّلين لا يحترمون البرامج الرسمية التي أعدّتها وزارة التربية والتي تراعي خصوصيات التربية قبل المدرسية وما يحتاجه الطفل في تلك المرحلة. فقد تعددت البرامج وطرق التدريس مما أدى الى تباين كبير في مكتسبات الأطفال في هذا المجال وأثر سلبا على القيمة المضافة للسنة التحضيرية. وتفاقمت هذه الظاهرة بعد الثورة في ضوء الانفلات المسجل على مستوى احترام كراس الشروط المتعلق بهذا المجال وفتح مؤسسات من قبل العديد من المتدخلين غير المؤهّلين. وقد كان لغياب التفقد البيداغوجي والاداري خاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص وعدم وضوح خارطة المؤسسات الخاصة المحتضنة للأقسام التحضيرية في كل إدارة جهوية بالإضافة الى ضعف التنسيق بين المتدخلين الرئيسيين أثر سلبيّ على جودة الخدمات المسداة في هذا المجال.

- **التكوين الخاص بالإطار التربوي للسنة التحضيرية:** تشكو جلّ المؤسسات الحاضنة لأقسام تحضيرية في القطاعين العمومي والخاص من قلة الاطارات المكوَّنة في هذا المجال. فعلى مستوى المدارس الابتدائية يقوم بهذه المهمّة المعلّمون الذين يفترض تلقّيهم تكوينا في كيفية التعامل مع الشريحة العمرية 5-6 سنوات وتمكينهم من الكفايات الضرورية لتحقيق الهدف المنشود من السنة التحضيرية. وفي هذا الاطار أدرجت الوزارة في برامج تكوين المتفقدين الجدد للمدارس الابتدائية محور الأقسام التحضيرية وأعدت لذلك 6 وحدات تكوين (تنظيم الفضاء، الأنشطة اللغوية، الأنشطة المنطقية الرياضية، الأنشطة الإيقاظية، الأنشطة النفسية الحركية، الأنشطة اليدوية، المقاربة بالمشروع) لفائدة التلاميذ المتفقدين يدرسونها قبل تخرجهم. كما تنظم الوزارة دورات تكوينية لفائدة المساعدين البيداغوجيين في المدارس الابتدائية في مجال تأطير مدرّسي أو مربّي الأقسام التحضيرية باعتماد وحدات التكوين المعدة للغرض. ورغم النجاح النسبي الذي رافق البرنامج في البداية في مجال التكوين مازال الطريق طويلا للوصول إلى الهدف المنشود في هذا الباب خاصة في ضوء تراجع نسق التكوين في كل المجالات بعد الثورة بالإضافة إلى ما تسببه حركة نقل المربين في بعض الأحيان من لجوء إلى مدرّسين غير متكوّنين أو نوّاب.

- **عدم إجبارية السنة التحضيرية ومجانيتها** للفئة العمرية 5-6 سنوات رغم الوعي بأهمّيتها وضرورتها في إعداد الطفل للدراسة والمساهمة في تحقيق نتائج أفضل،
- **نقص في التجهيزات التربوية** الخاصة بالفضاءات التحضيرية وعدم ملاءمتها مع متطلبات التربية قبل مدرسية،
- **عدم إقبال الأولياء بالمناطق الريفيّة** على تمكين أبنائهم من الالتحاق بالسنة التحضيريّة وقد تجلّى ذلك من خلال ضعف التسجيل بأقسام السنة التحضيريّة التي تمّ فتحها داخل مدارس ريفيّة لعدة أسباب منها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي،
- **عدم توفّر الظروف التربوية والصحيّة الملائمة** داخل العديد من الفضاءات المحتضنة للسنة التحضيريّة،

- عدم التزام الكثير من المؤسسات الخاصة المحتضنة للسنة التحضيريّة بالأهداف المرسومة للتربية قبل مدرسية وتبنّيها نتيجة مطالبة الأولياء بتعليم منظوريهم القراءة والكتابة بشكل صريح، وهو ما أسهم في التقليص من نجاعة المردود التربوي لهذا البرنامج،
- **صعوبة تعميم السنة التحضيريّة**، رغم ما يبذل من مجهودات من قبل الدولة سيّما ما يرصد من استثمارات هامّة سنويا لبناء وتهيئة أقسام تحضيرية نتيجة تراجع الولادات والتشتت السكاني وظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح التي تعاني منها المناطق الريفية وهو ما يفسر وجود العديد من المدارس ذات الفرق جلها في وسط ريفي،
- **ضعف مساهمة القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي والمجتمع المدني** في معاضدة مجهود الدولة في تعميم السنة التحضيرية رغم التشجيعات.

❖ الآفاق وسبل التطوير

من أجل توفير الظروف الملائمةلإرساء السنة التحضيرية والارتقاء بما تقدّمه من خدمات تربوية يقترح العمل على:

- ✓ مراجعة القوانين والتراتيب لضمان تعميم السنة التحضيرية خاصّة من حيث الإجبارية والمجانية،
- ✓ تنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية ودورات تكوينية لفائدة الأولياء والمربين وإطار الإشراف البيداغوجي والمجتمع المدني لتفسير أهمّ المبادئ التي تقوم عليها التربية قبل المدرسية وتبنّي أهدافها،
- ✓ إيجاد آلية متابعة وتقييم تضمن احترام تطبيق البرامج الرسميّة ومتطلّبات التربية قبل المدرسية من حيث الوسائل والتجهيزات والفضاءات،
- ✓ توحيد الإشراف على المسائل البيداغوجية والتنظيمية والتكوين يرجع بالنظر إلى هيكل واحد،
- ✓ احترام الشروط التربوية والصحية الملائمة داخل الفضاءات المخصّصة للسنة التحضيرية وتجهيزها بالوسائل التعليمية اللازمة،
- ✓ تجويد الخدمات بتوفير الوسائل والمعينات البيداغوجية،
- ✓ إشراك الأولياء والمجتمع المدني في الحياة ما قبل المدرسية،
- ✓ الاستعانة بالمختصّين لصياغة البرامج ولتصوّر أنشطة تكون متوافقة مع غايات وأهداف السنة التحضيرية ومستجيبة لاهتمامات الطفل وحاجاته في إطار مشروع تربوي يعتمد على حق الطفل في التربية قبل المدرسية،
- ✓ بلورة رؤية استراتيجية لقطاع الطفولة المبكّرة في إطار تشاركي تفاعلي بين كل المتدخّلين،

- ✓ تشجيع القطاع الخاص لمزيد الاستثمار في السنة التحضيرية وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات كحذف معاليم الديوانة على التجهيزات التعليمية المستوردة وتخفيض الأداءات على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات المصنوعة محليا ومنح تسهيلات للحصول على قروض لبناء وتهيئة فضاءات للسنة التحضيرية...
- ✓ مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية من خلال توسيع نطاق خارطة المدارس المحتضنة لأقسام السنة التحضيرية بإضافة مدارس جديدة في مفتتح كل سنة دراسية لضمان أشمل تغطية في هذا المجال خاصّة داخل المناطق التي يتعذّر على الخواصّ التدخّل فيهاعلى نحو ي يؤمّن أوفق تكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

II. التربية والتعليم والتأهيل

الهدف 2 : العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

الهدف 5: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2015، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

الهدف 6 : تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلُّم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

1. البرامج القطاعية

أ. المرحلة الابتدائية

تندرج المرحلة الابتدائية ضمن التعليم الأساسي وتستقطب الأطفال المنتمين إلى الفئة العمرية 6-11 سنة. وينص الفصل 19 من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي جويلية 2002، على أنّ "التعليم الأساسي يمثّل حلقة قائمة بذاته،ويرمي إلى تكوين الناشئة بشكل ينمّي قدراتهم ويضمن لهم بلوغ حدّ كاف من المعرفة والتكوين يمكّنهم إمّا من مواصلة التعلم في المرحلة الموالية وإمّا من الالتحاق بالتكوين المهني أو الاندماج في المجتمع".

كما يقرّ الفصل 20 "بإجبارية التعليم الأساسي مادام التلميذ قادرا على مواصلة تعلّمه بصفة طبيعية حسب التراتيب الجاري بها العمل. وتعمل المدرسة بالتعاون مع الأولياء على أن يكون الانقطاع عن الدراسة قبل نهاية التعليم الأساسي استثناء".

وينص الفصل 22 على أن "مدّة المرحلة الابتدائية ست سنوات وتهدف إلى تمكين المتعلم من أدوات اكتساب المعرفة ومن الآليات الأساسية في التعبير الشفوي والكتابي والقراءة والحساب وامتلاك كفايات التواصل في اللغة العربية وفي لغتين أجنبيتين على الأقل ،كما تهدف إلى مساعدة المتعلّم على تنمية ذهنه وذكائه العملي وحسّه الفني ومؤهلاته البدنية واليدوية وتربيته على قيم المواطنة ومقتضيات العيش معا".

وينص الفصل 35 من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي على أنّ كلّ المؤسسات التربوية هي مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة ما عدا المدارس الابتدائية التي لا تستقلّ إلى حدّ الآن بميزانية خاصّة.

وجاء الدستور الجديد (26 جانفي 2014) ليعزّز هذا المسار حيث نصّ في الفصل عدد 39 على أنّ " التعليم إلزامي إلى سنّ السادسة عشرة. تضمن الدولةالحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. كما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الوطني وعلى ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

❖ التشخيص

تمثلت الأهداف المرسومة لهذه المرحلة في المخططات السابقة بالخصوص في مزيد الحدّ من ظاهرتي الفشل والانقطاع المدرسي عبرالارتقاء بجودة مكتسبات التلاميذ إلى مستوى المعايير الدولية وتحسين نسب التدرّج بالمرحلة الابتدائيّة وظروف الدراسة والعمل وتطوير الحياة المدرسيّة في اتّجاه تكريس مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص من خلال تطوير آليات التميز الإيجابي. وقد تشكّلت هذه الأهداف تجسيما لأهداف برنامج التربية للجميع والأهداف الإنمائية للألفية واعتمادا على مختلف التقييمات الوطنية والدولية.

وتحقيقا لهذه الأهداف عملت المجموعة الوطنية منذ الاستقلال على توسيع خارطة المدارس الابتدائية وتوفير الموارد البشرية الضرورية للاستجابة قدر الإمكان لتزايد الإقبال على التمدرس خاصة في ضوء تمسك العائلة التونسية بالتعليم مهما كان مستواها الاجتماعي والاقتصادي.

ميزانية المرحلة الابتدائية

يمثل التعليم الابتدائي 33.2 % من ميزانية وزارة التربية لسنة 2013 موزّعة كالآتي:

- 94.4 %نفقات التصرّف خصّصت 97.9 %منهاللتأجير،
- 5.6 % نفقات التنميةوهي متأتية فقط من الموارد الذاتية للدولة مع غياب للتمويل الأجنبي ما يفسر ضعف الاستثمارات المباشرة في هذه المرحلة وما نجم عنه من تردّ للبنية التحتية لكثير من المدارس العمومية.

البنية الأساسية

يتم سنويا التدخل ببعض المدارس الابتدائية ضمن برنامج التعهد والصيانةوقد بلغت نسبة الاعتمادات المرصودة لسنة 2013 في الغرض حوالي 37 من جملة الاعتمادات المخصصة لتعهد المؤسسات التربويةوصيانتها. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور اعتمادات التهيئة والصيانة حسب مختلف الميزانيات :

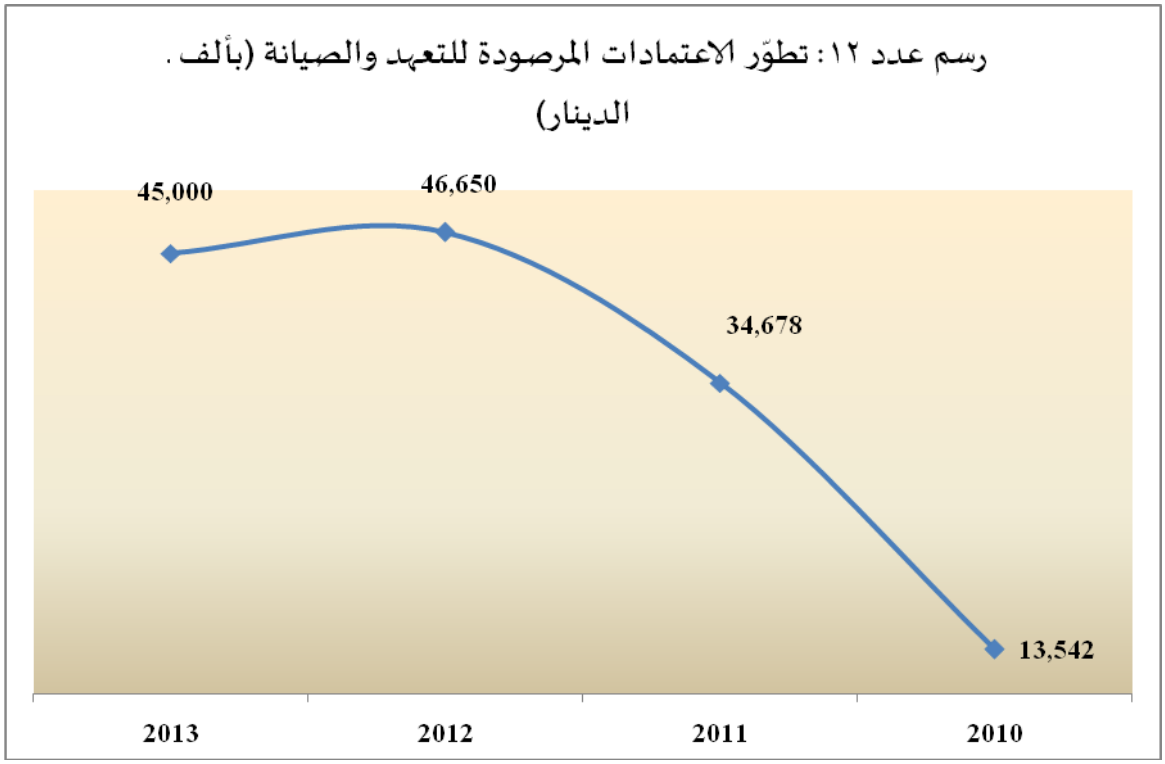

وبخصوص نسبة التغطية بالكهرباء والماءلا تزال العديد من الجهات الداخلية وتحديدا بالأوساط الريفيّة تشكو عدم تعميم التغطية بالكهرباء والماء، حيث بلغت النسبة الوطنية من التغطية بالكهرباء 99.9%سنة 2013 في حين بلغت النسبة الوطنيّة للتغطية بالماء 88.9%.

ويشير الرسم عدد 13أنه ما تزال خمس جهات فقط لا تتمتع بالتغطية الكاملة بالكهرباء وهي القصرين ومدنين وسليانة وسوسة وسيدي بوزيد.

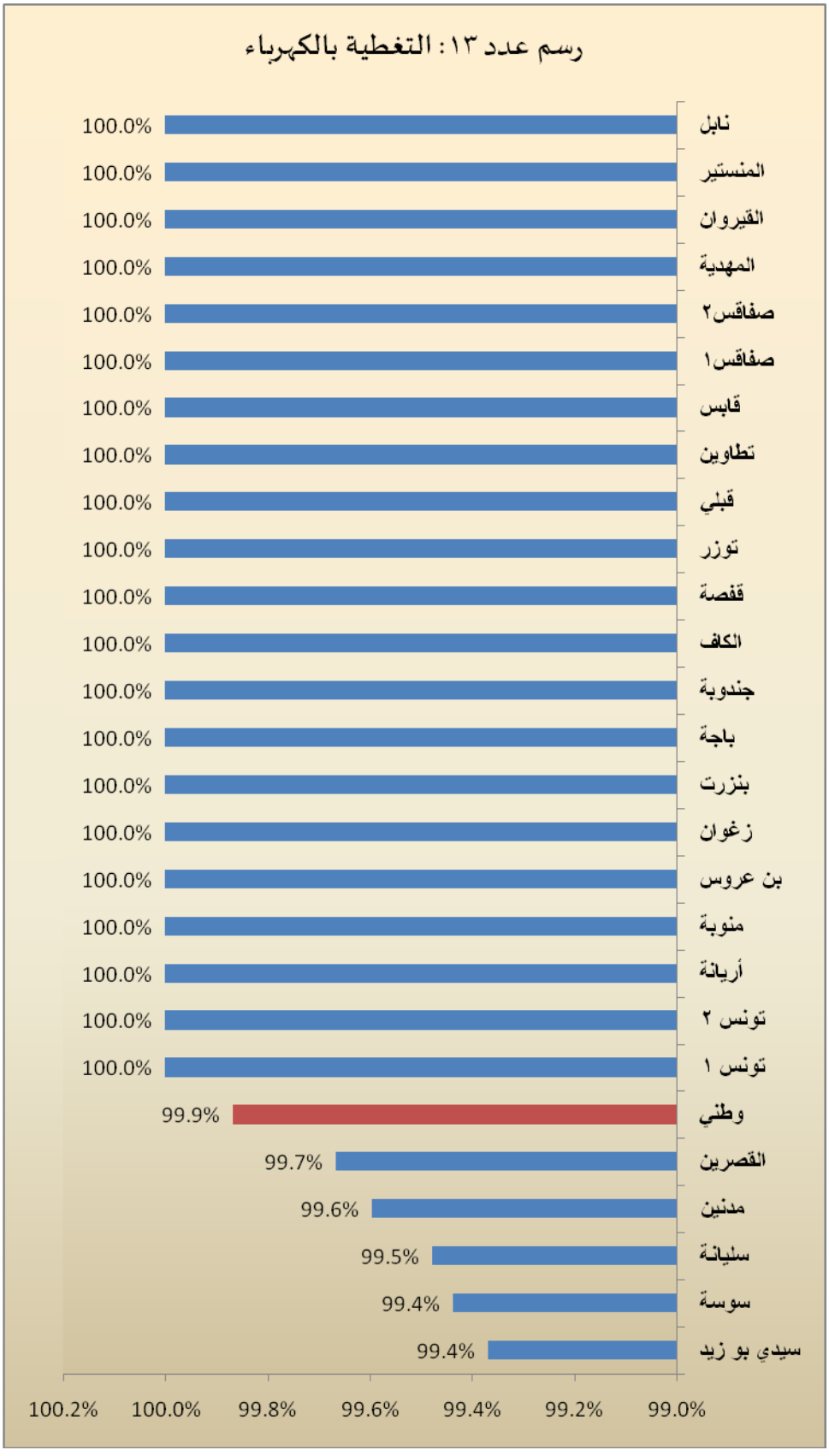
رسم عدد ١٣ : التغطية بالكهرباء
نابل 100.0%
المنستير 100.0%
القيروان 100.0%
المهدية 100.0%
صفاقس٢ 100.0%
صفاقس١ 100.0%
قابس 100.0%
تطاوين 100.0%
قبلي 100.0%
توزر 100.0%
قفصة 100.0%
الكاف 100.0%
جندوبة 100.0%
باجة 100.0%
بنزرت 100.0%
زغوان 100.0%
بن عروس 100.0%
منوبة 100.0%
أريانة 100.0%
تونس ٢ 100.0%
تونس ١ 100.0%
وطني 99.9%
القصرين 99.7%
مدنين 99.6%
سليانة 99.5%
سوسة 99.4%
سيدي بو زيد 99.4%
100.2% 100.0% 99.8% 99.6% 99.4% 99.2% 99.0%

كما يبين الرسم عدد 14أن ثماني جهات من البلاد فقط بلغت بها نسبة التغطية بالماء 100%وهي نابل وسوسةوالمنستير وتطاوين وبن عروس ومنوبة وتونس2 وتونس1 في حين سُجّلت أدنى النسب في ولايات القصرين وجندوبة وسيدي بوزيد وسليانة والكاف.

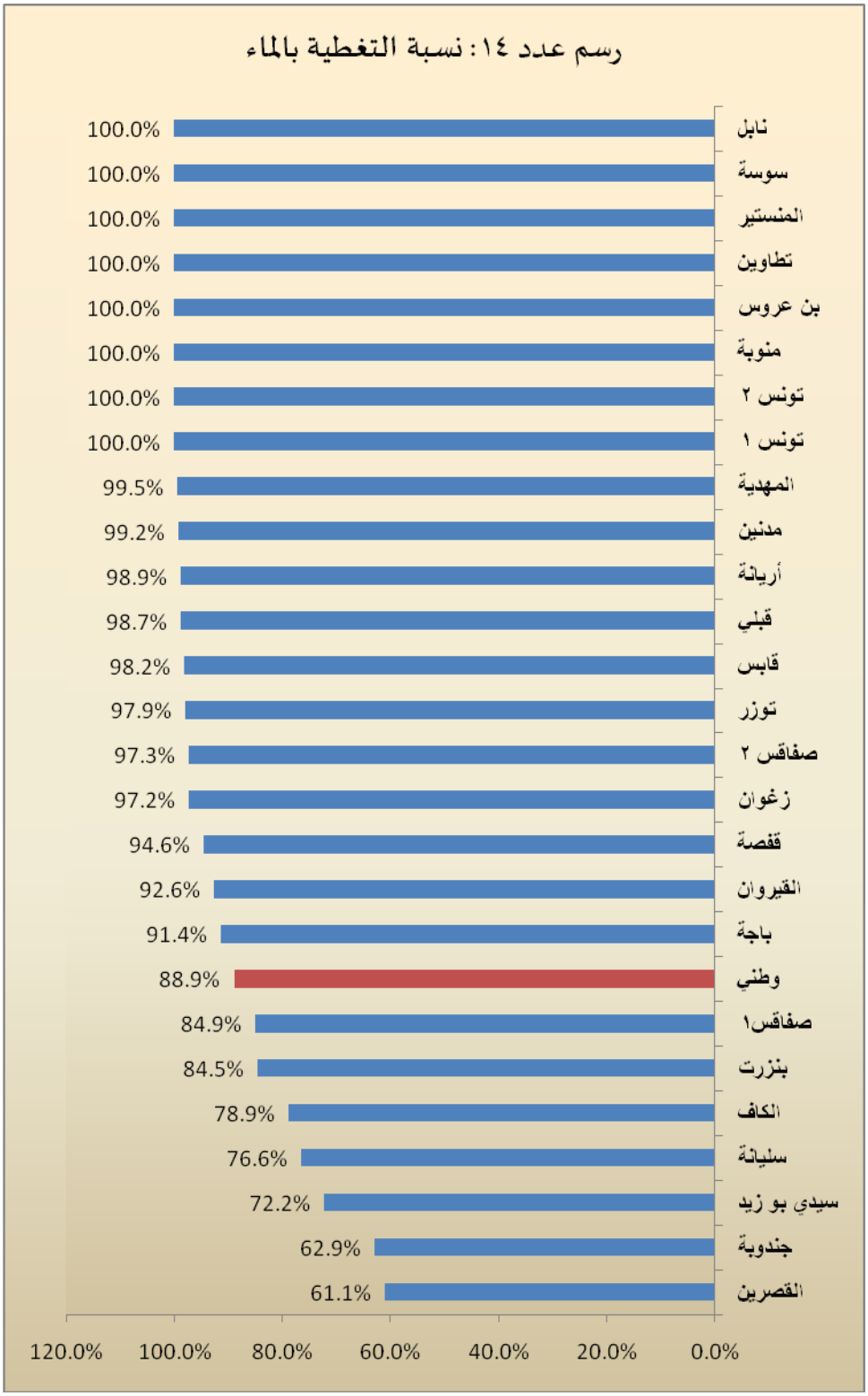

تجاوزت نسبة التمدرس الصافيةللأطفال في سن السادسة 99 % منذ 1997 واستقرّت في السنوات الأخيرة في حدود 99.4 % بالتساوي بين البنين والبنات،وتعمل تونس على المحافظة على هذا المستوى العالي من التمدرس ودعمه من خلال العديد من الإجراءات البيداغوجية والتنظيمية والقانونية.

أما بخصوص الفئة العمرية 6-11 سنة فقد تطورت نسبة التمدرس الصافية بهذه المرحلة التعليمية فبلغت 99 % سنة 2013/2012 مقابل 97.2 % سنة 2001/2000 وذلك دون التمييز بين الذكور والإناث بل تجاوزت نسبة تمدرس الفتيات خلال السنوات الأخيرة نسبة الذكور فبلغت 99.2% مقابل 98.9 % للذكور سنة 2013/2012 كما يبينه الرسم البياني التالي.

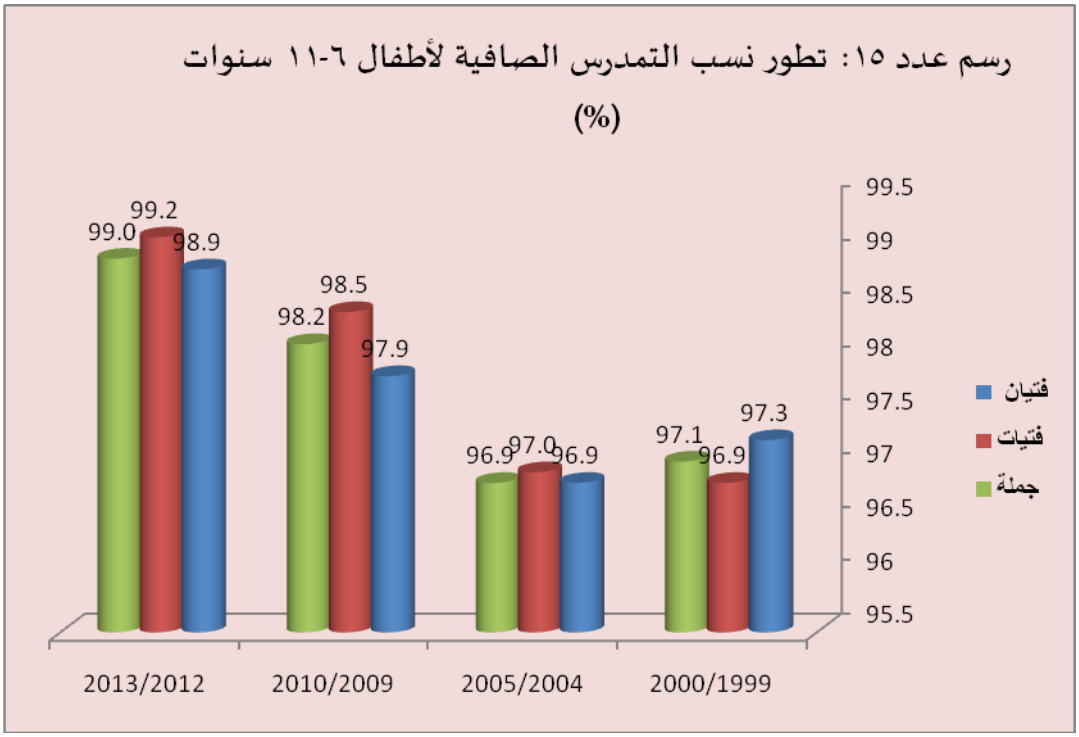

ورغم ما سُجّل من تطور إيجابي في نسبة التمدرس لهذه الفئة العمريّة على المستوى الوطني فإنّ هذا المؤشر يطرح تفاوتا لافتا على المستوى الجهوي خصوصا بالجهات الداخليّة التي تسجّل فيه أدنى النسب (القصرين والكاف وسيدي بوزيد وسليانة وجندوبة) ومردّه عديد العوامل والأسباب المتعلقة أساسا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية بهذه الجهات وفق اللدراسات المنجزة من قبل وزارة التربية. وفي ظلّ غياب معطيات ديمغرافية دقيقة حسب الوسط فإنّ النتائج المدرسية تشير إلى وجود تباين في نسب تمدرس الأطفال لصالح الوسط البلدي.

وفيما يتعلّق بعدد تلاميذ المرحلة الابتدائية فقد بلغ 1029559تلميذا خلال السنة الدراسية 2013/2012 مسجّلا بذلك تراجعا هاما ناهز 375 ألف تلميذ مقارنة بسنة 1999/ 2000 ويُفسّر بعاملين أساسيين:

- العامل الأوّل، يتمثّل في النقص الملحوظ في عدد المسجّلين الجدد بسبب المعطى الديمغرافي،
- العامل الثاني، يتمثّل في ما ترتّب عن اعتماد المقاربة بالكفايات وما رافقها من مراجعة في نظام التقييم الذي يعتبر الارتقاء قاعدة والرسوب استثناء.

ويحوصل الجدول عدد 7أهمّ المؤشرات المتعلّقة بالمرحلة الابتدائية.

جدول عدد 7: تطوّر أهمّ مؤشرات المرحلة الابتدائية

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2013/2012
المدارس	4456	4494	4517	4523
الفصول	47476	46770	45677	46534
التلاميذ	1403729	1171019	1008600	1029559
نسبة الفتيات	47.4%	47.7%	48.0%	48.1%
المدرسون	60333	58342	58567	59786
معدل عدد التلاميذ بالمدرسة الواحدة	315	261	223	228
متوسط كثافة الفصل	29.6	25.0	22.1	22.1
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	23.3	20.1	17.2	17.2
معدل عدد المدرسين للمتفقد الواحد	148	138	100	101

توزّع المدارس

شهدت خارطة المدارس الابتدائية توسّعا فبلغت 4523 مدرسة خلال السنة الدراسية 2013/2012مقابل 4456 مدرسة سنة 2000/1999 وذلك رغم التراجع الهام في عدد التلاميذ. وتتوزّع هذه المدارس كالآتي:

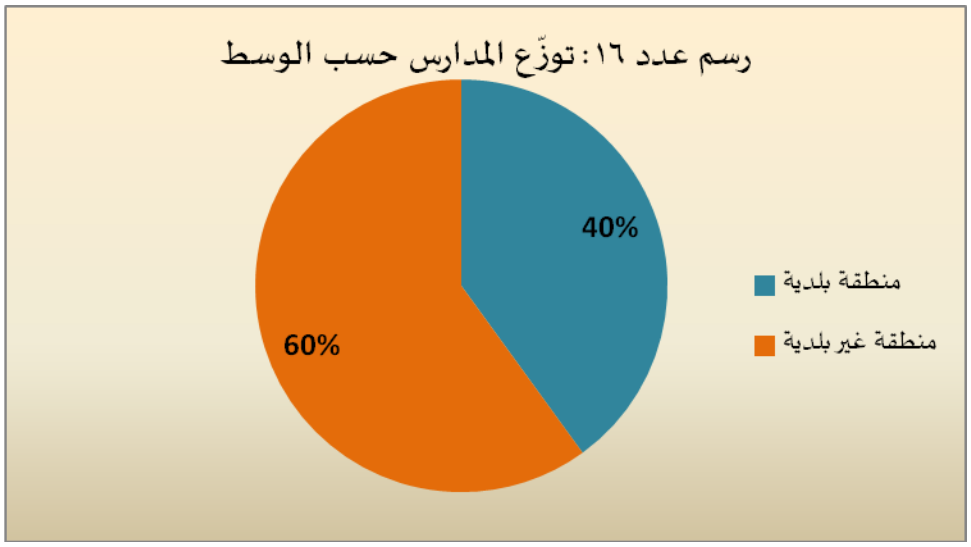

بالرغم من أن جلّ المدارس الابتدائية موجودة بالوسط غير البلدي –ما يدلّ على انتشار ها في سائر أنحاء البلاد لتوفير الخدمة التربوية إلى طالبيها- إلاّ أنّ أكثر من 66 %من التلاميذ موجودون في الوسط البلدي الذي بات يعاني من ظاهرة الاكتظاظ.

وفيما يتعلّق بالمدارس المحتضنة للفصول ذات الفرق ، فقد ساهمت العديد من العوامل الديمغرافيّة والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في ارتفاع عددها الذي بلغ 647 مدرسة سنة 2013/2012، ويتركّز أغلبها بالجهات الداخلية المتميزة بالطابع الريفي والتشتت السكاني. وتتوزّع هذه المدارس كالآتي:

- 25 مدرسة في الوسط البلدي،
- 622مدرسة في الوسط الريفي،

ويشار إلى أنّ 17326 تلميذا موزعون على1514 فصلا يدرسون بنظام الفرق.

وبقدر أهمية هذا النوع من الفصول في توفير التعليم لجميع الأطفال أينما استقرّوا، فإنّ عملية التدريس بهذه المدارس تطرح عديد الإشكاليات التنظيميّة والبيداغوجيّة المتمثلة أساسا في الاعتماد على إطارات تدريس جديدة تفتقر إلى الخبرة ولا تتمتّع بالحدّ الأدنى من التأطير والتكوين فضلا عن محدودية عدد المدرسين والاعتماد المفرط على النيابات المستمرّة بهذه المدارس.

ويبرز الرسم عدد 17أنّ أكثر من نصف عدد المدارس ذات الفرق يتركّز في ستّ ولايات وهي سليانة، القصرين، سيدي بوزيد، الكاف،قابس، قفصة.

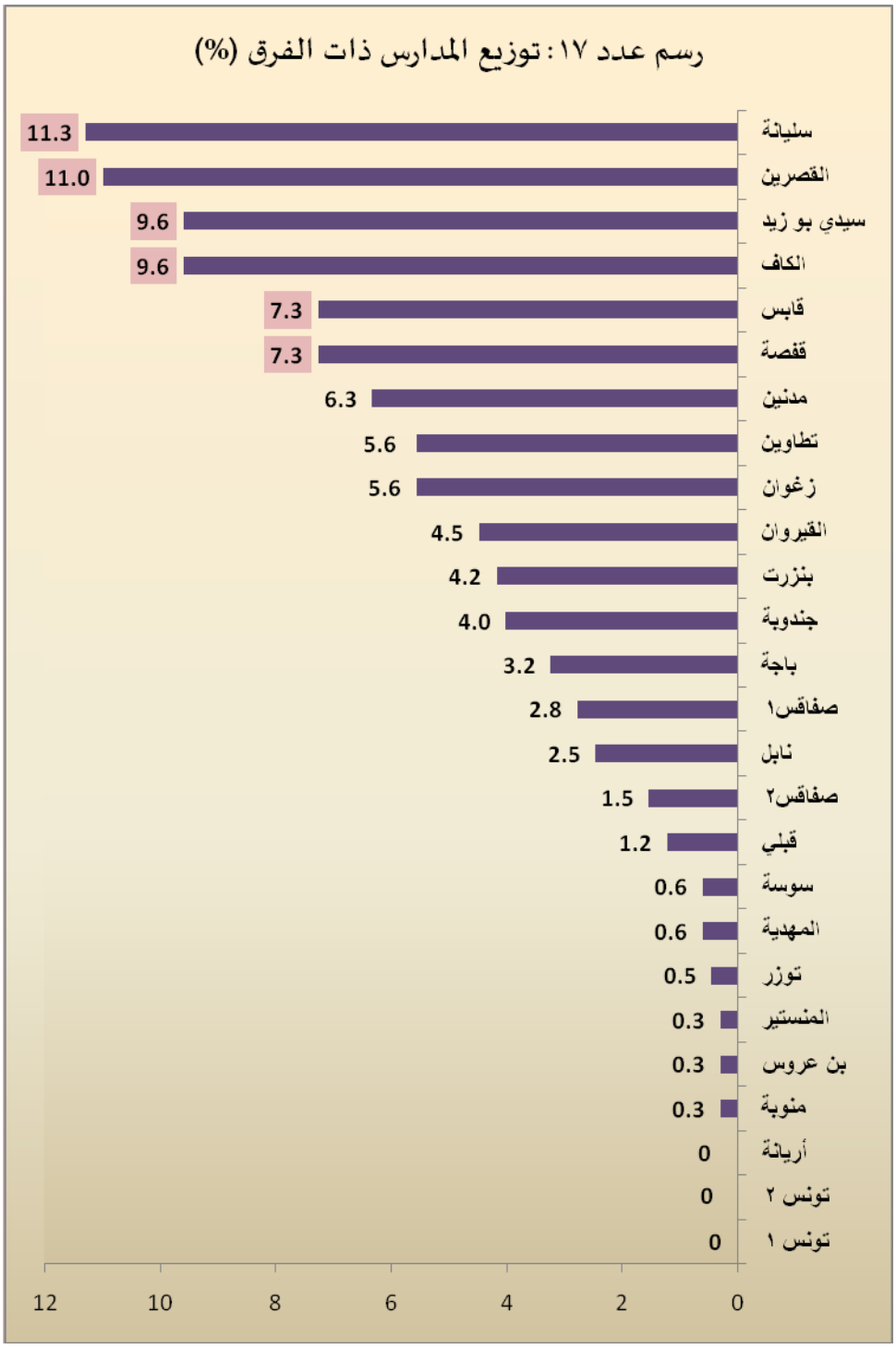

متوسّط كثافة الفصل

شهد متوسط كثافة الفصل تحسنا ملحوظا إذ بلغ 22.1 تلميذا بالفصل خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 29.6سنة 2000/1999.

وبالرغم من تحسّن هذا المؤشر على المستوى الوطني إلاّ أنّه شهدتفاوتا ملحوظا بين مختلف الجهات.

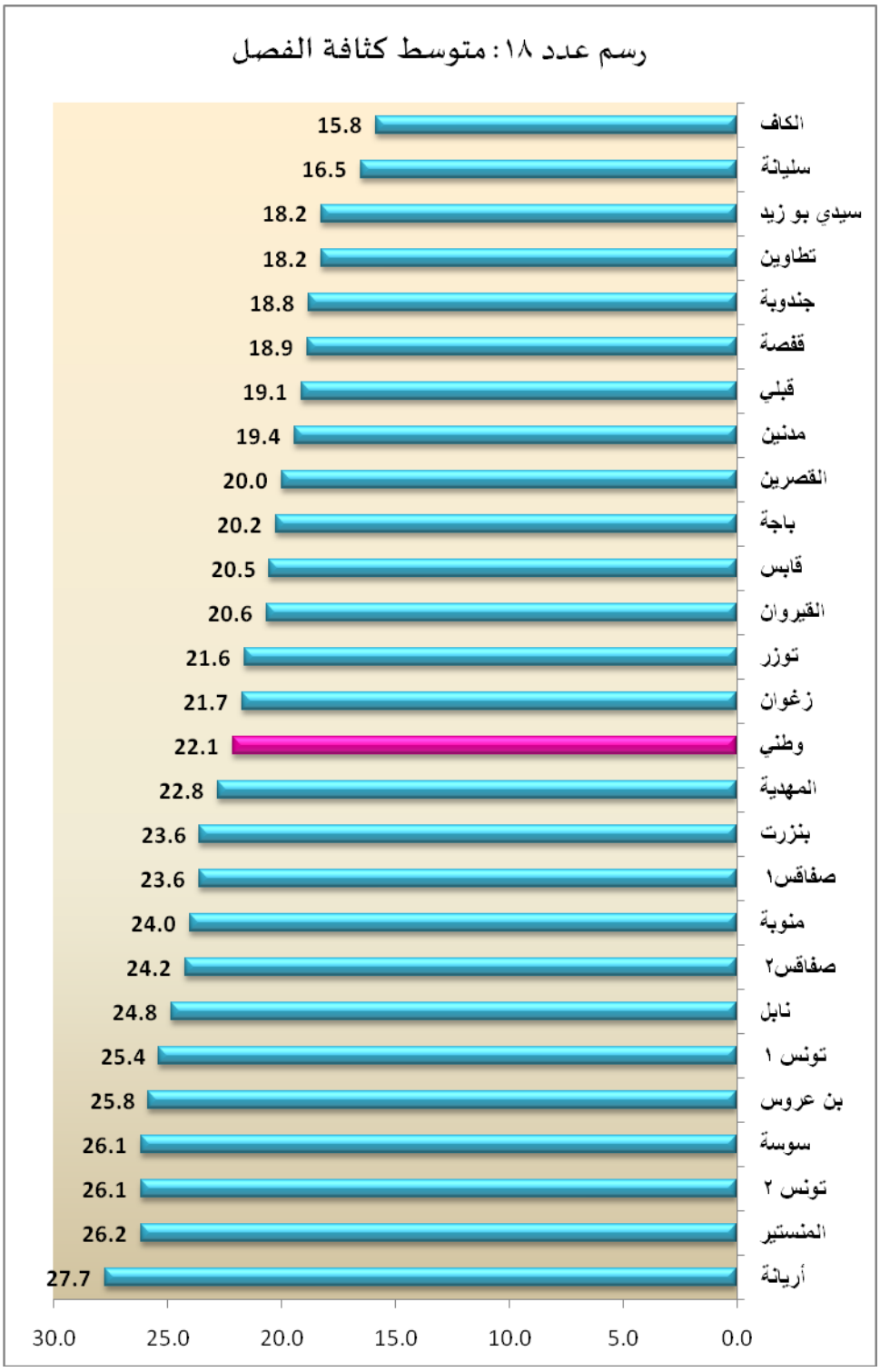

يُلاحظ من خلال الرسم عدد 18أن جلّ الجهات الداخلية تشتغل بمعدلات أقل بكثير من المعدل الوطني حيث وصل الفارق بين أقصى وأدنى معدل إلى أكثر من 10 نقاط.

ويبين الرسم عدد 19 أنّ معدل عدد التلاميذ للمدرّس الواحد مرتفع جدّا بتونس الكبرى والجهات الساحلية مقارنة بالجهات الداخلية.

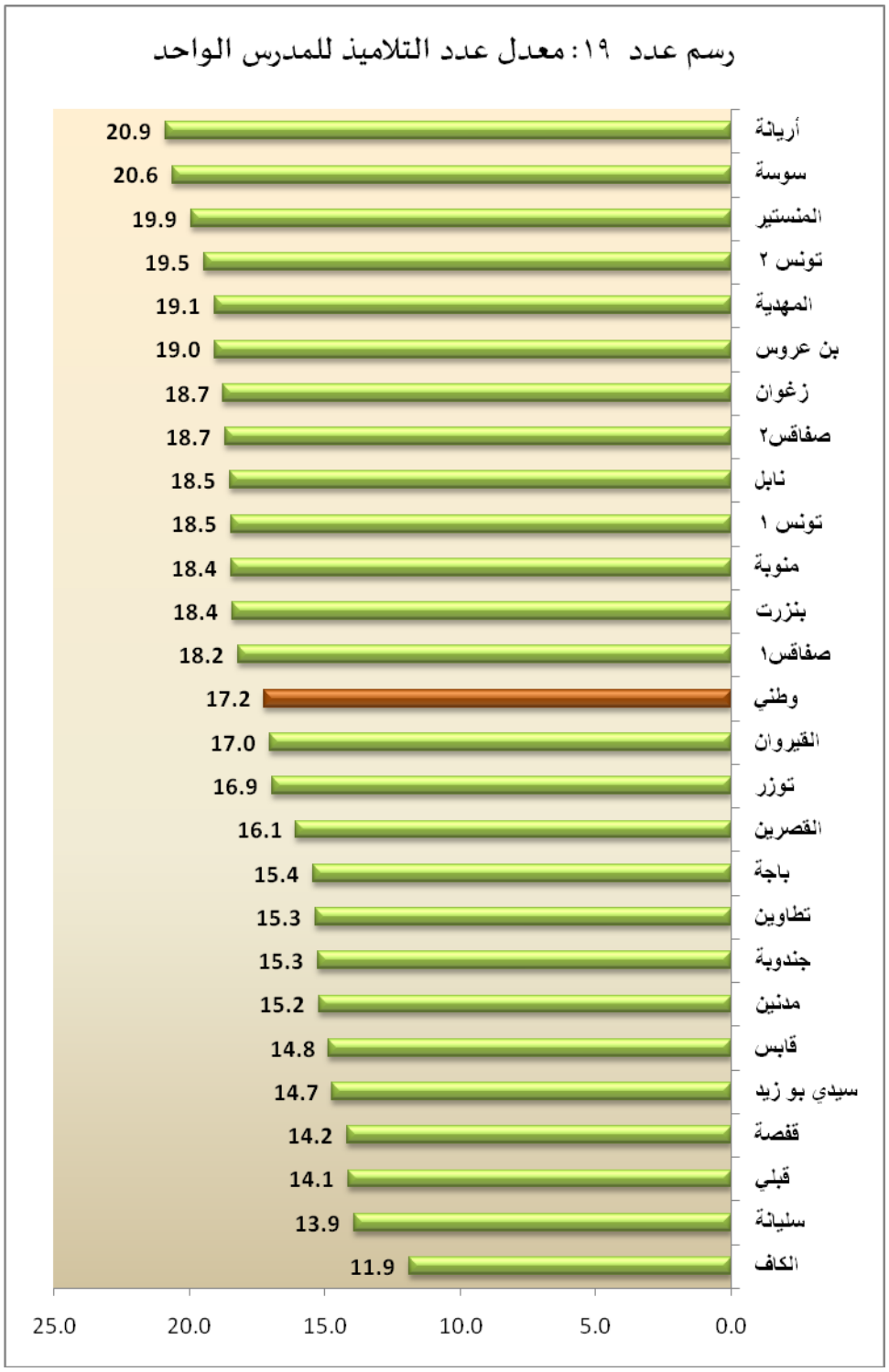

- **إطار التدريس:** بلغ عدد المدرسين 59786 مدرسا سنة 2013/2012 مسجّلا تراجعا مقارنة بالسنة الدراسية 2000/1999 (60333 مدرسا) وذلك نتيجة لتراجع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية. ويشار إلى أن أكثر من نصف المدرسين إناث يشتغل أغلبهن بالوسط البلدي (نسبة 74.8 %).

أمّابالنسبة لمعدل سنوات أقدميّة المدرسين بهذه المرحلة،فشهد هذا المؤشر تفاوتا بين الجهات إذ بلغ أقصاه بولاية تونس1 (20.6 سنة)وأدناه بولاية تطاوين(10 سنوات) فيما بلغ المعدل الوطني 16.2،كما تسجّل الجهات الداخليّة أدنى هذه المعدلات مثلما يبينه الرسم عدد 20.

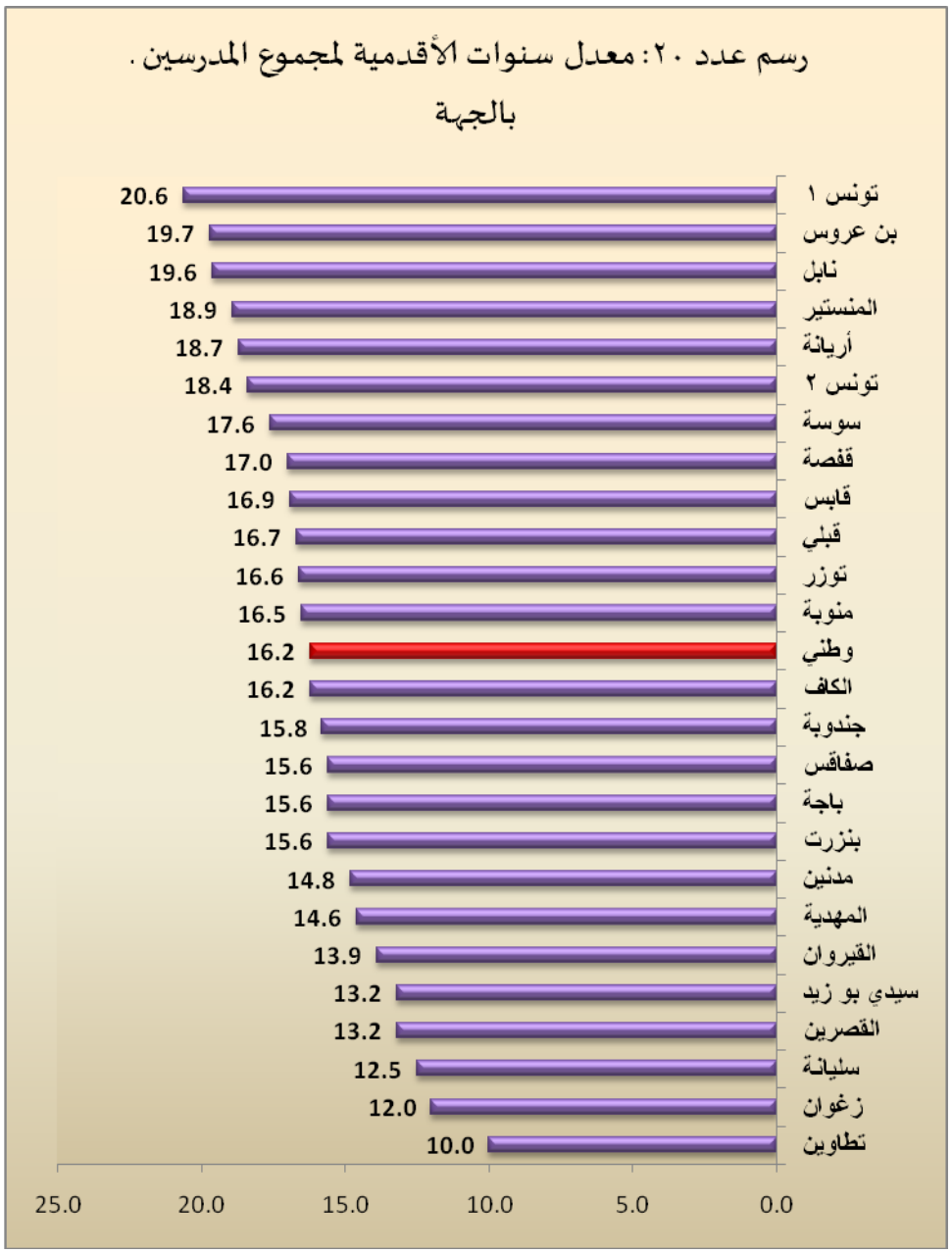

- **إطار الإشراف البيداغوجي:** بلغ عدد المتفقدين 590 متفقدا سنة 2013/2012 مقابل 408 متفقد سنة 2000/1999 ليصل بذلك معدل عدد المدرسين للمتفقد الواحد 101 مقابل 148 خلال السنة الدراسية 2000/1999.

ويتفاوت مستوى التأطير البيداغوجي بين الجهات حيث سُجّل أعلى معدّل بولاية المنستير وأدناه بولاية زغوان، كما يبرزه الرسم عدد 21.

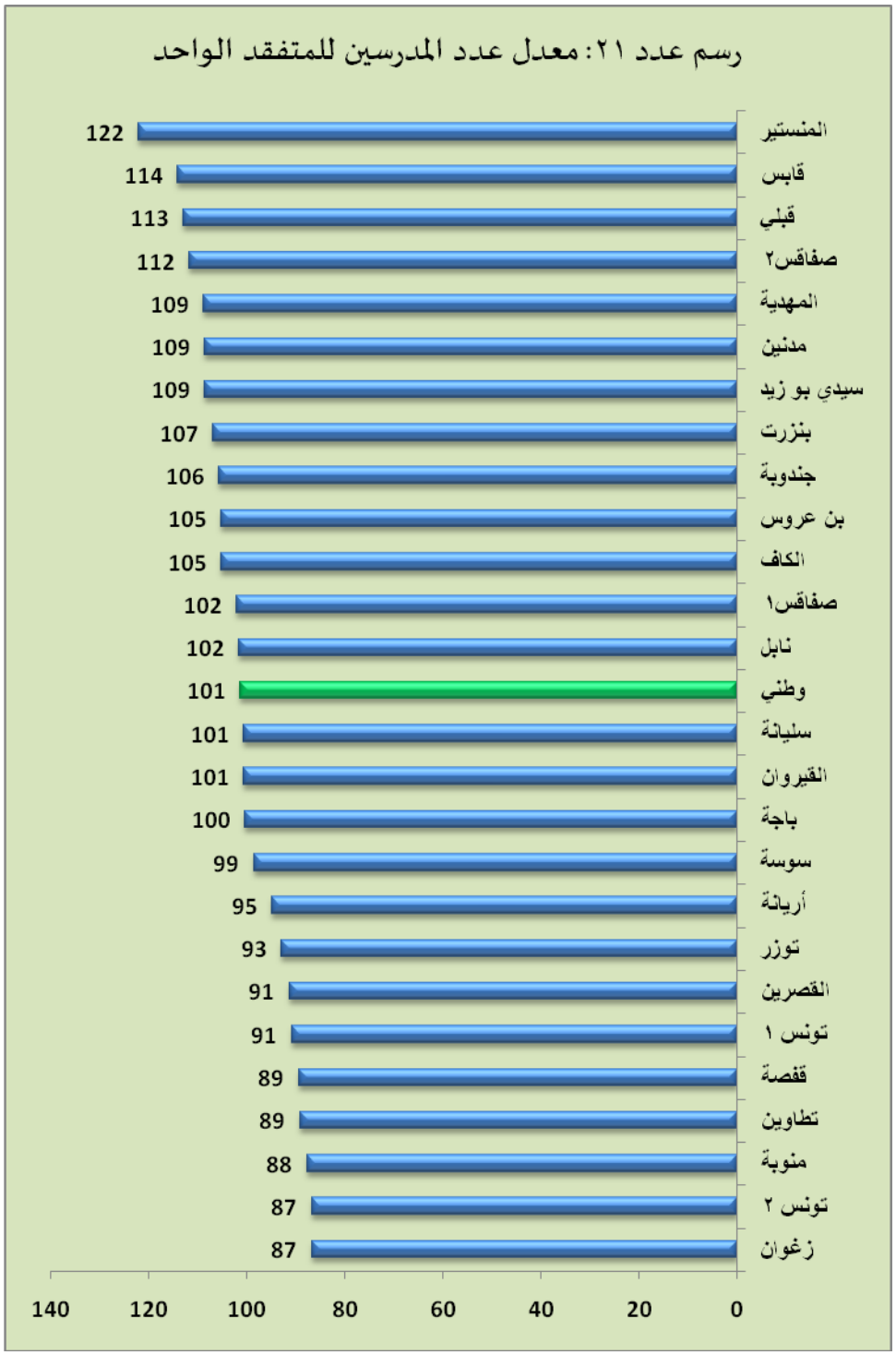

- **العملة:** بلغ العدد الجملي للعملة 10415 بالمدارس الابتدائية منهم 5455 عامل تابع لوزارة التربية و4960 عامل تابع لبرنامج التنمية الجهوية. وقد شهد هذا العدد ارتفاعا ملحوظا بعد الثورة نتيجة انتداب أعوان الحضائر بأعداد هائلة خاصة في المناطق الداخلية.

إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال

بلغ عدد المدارس المجهزة بقاعات إعلامية 4425 مدرسة خلال السنة الدراسيّة 2013/2012 أي بنسبة تغطية على المستوى الوطني تقدر بـ 97.8 %مع الإشارة إلى وجود تباين بين الجهات.

رسم عدد ٢٢: نسبة التغطية بقاعة إعلامية

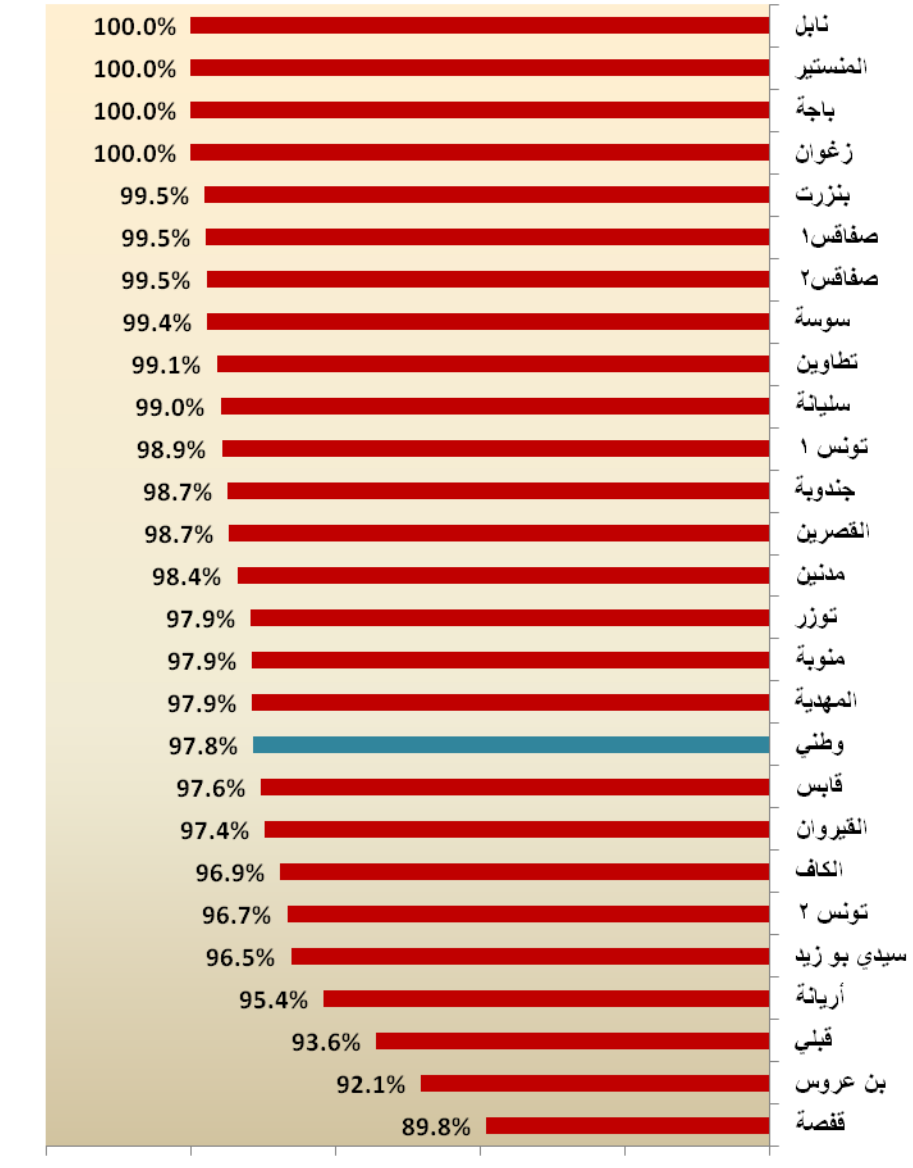

وعلى غرار العديد من المؤشرات المتعلقة بالجودة،يبين الرسم البياني عدد 23 المتعلق بالربط بشبكة الأنترنات عمق التفاوت الجهوي من حيث التمكين من تكنولوجيات المعلومات والاتصال،حيث تسجل الجهات الداخليّة أدنى النسب فلا تتجاوز15%بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وذلك رغم تطور نسب التجهيز بقاعات الإعلاميّة بالمدارس الابتدائية بهذه الجهات.

رسم عدد ٢٣: نسبة التغطية بالانترنات .

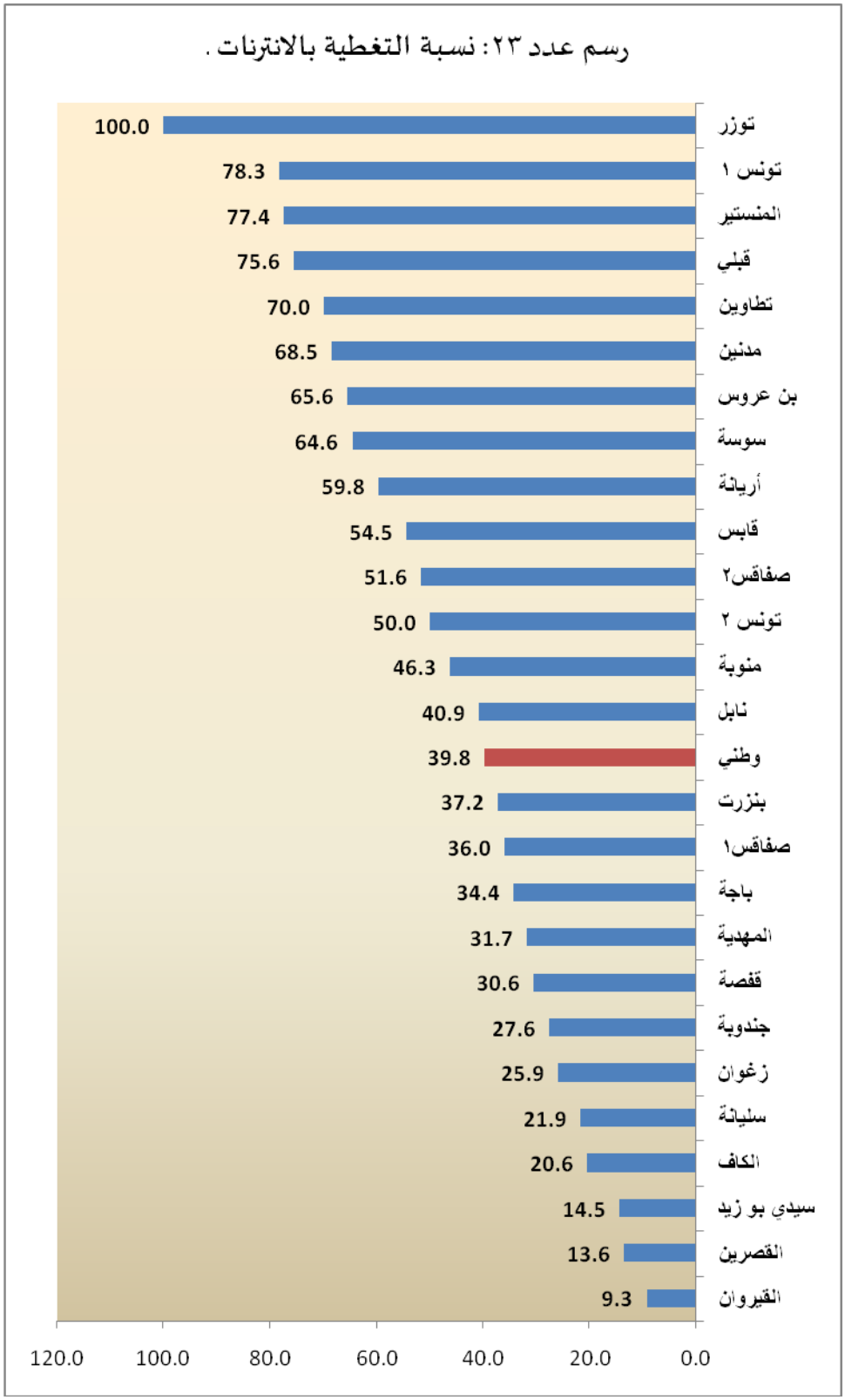

البرامج والتكوين

رافق اعتماد المقاربة بالكفايات في المرحلة الابتدائية مراجعة جذريّة للبرامج المدرسية وطرق التدريس والوسائل التعليمية حيث انتهت الوزارة من تركيز كل البرامج خلال السنة الدراسية 2006/2005 التي شهدت تعميم المقاربة على كافة مستويات المرحلة بعد الشروع في إرسائها تدريجيا. كما عملت الوزارة على تكوين كل المدرسين قصد التمكّن من التحكّم في آليات هذه المقاربة وتحقيق الأهداف المرسومة لذلك بالإضافة الى توفير المستلزمات المادية في جلّ المدارس الابتدائية.

إلّا أن النتائج التي تحققت بالمرحلة الاعدادية عند وصول الدفعة الأولى من التلاميذ الذين تكونوا وفق المقاربة بالكفايات كانت ضعيفة جدا، ولوحظ تدنّ في جودة مكتسبات التلاميذ أثبتته نسب الرسوب والانقطاع في السنة الأولى من المرحلة الاعدادية وكذلك نتائج تونس في التقييمات الدولية حيث أصبح العديد من هؤلاء التلاميذ لا يقدرون على مواصلة الدراسة في المستويات اللاحقة في الاعدادي والثانوي.

تدريس اللغات

تدرّس اللغة الفرنسية بالمرحلة الابتدائية ابتداء من السنة الثالثة واللغة الانجليزية بداية من السنة السادسة وذلك لمواءمة المناهج الدراسية للتغيرات التعليمية والمعرفية التي يشهدها العالم.

المردود الداخلي

شهدت السنة الدراسية 2012/2011 تحسنا في النتائج مقارنة بسنة 2000/1999 حيث بلغت النسب الجملية للارتقاء والرسوب والانقطاع خلال هذه الفترة تباعا 91.5% و7.5%و1.0%مقابل 83.3% و13.8% و2.9% سنة 2000/1999 علما وأن الفتيات مازلن يحققن نتائج أفضل من الذكور في كل مستويات المرحلة.

وفيما يتعلّق بنسبة النجاح في نهاية المرحلة الابتدائيةفقد بلغت 89.7%في جوان 2012، كما بلغت نسبة النجاح في مناظرة الالتحاق بالمدارس الإعداديّة النموذجيّة 8.6%من مجموع التلاميذ المشاركين. وتفاوتت نتائج هذه المناظرة على المستوى الجهوي فسُجّلت أعلى نسبة بولاية سيدي بوزيد (16.7 %) وأدنى نسبة بولاية المهدية (4.6 %)، كما يبرزه الرسم البياني عدد 24.

رسم عدد ٢٤: نسبة النجاح في الالتحاق بالمدارس الاعدادية النموذجية.

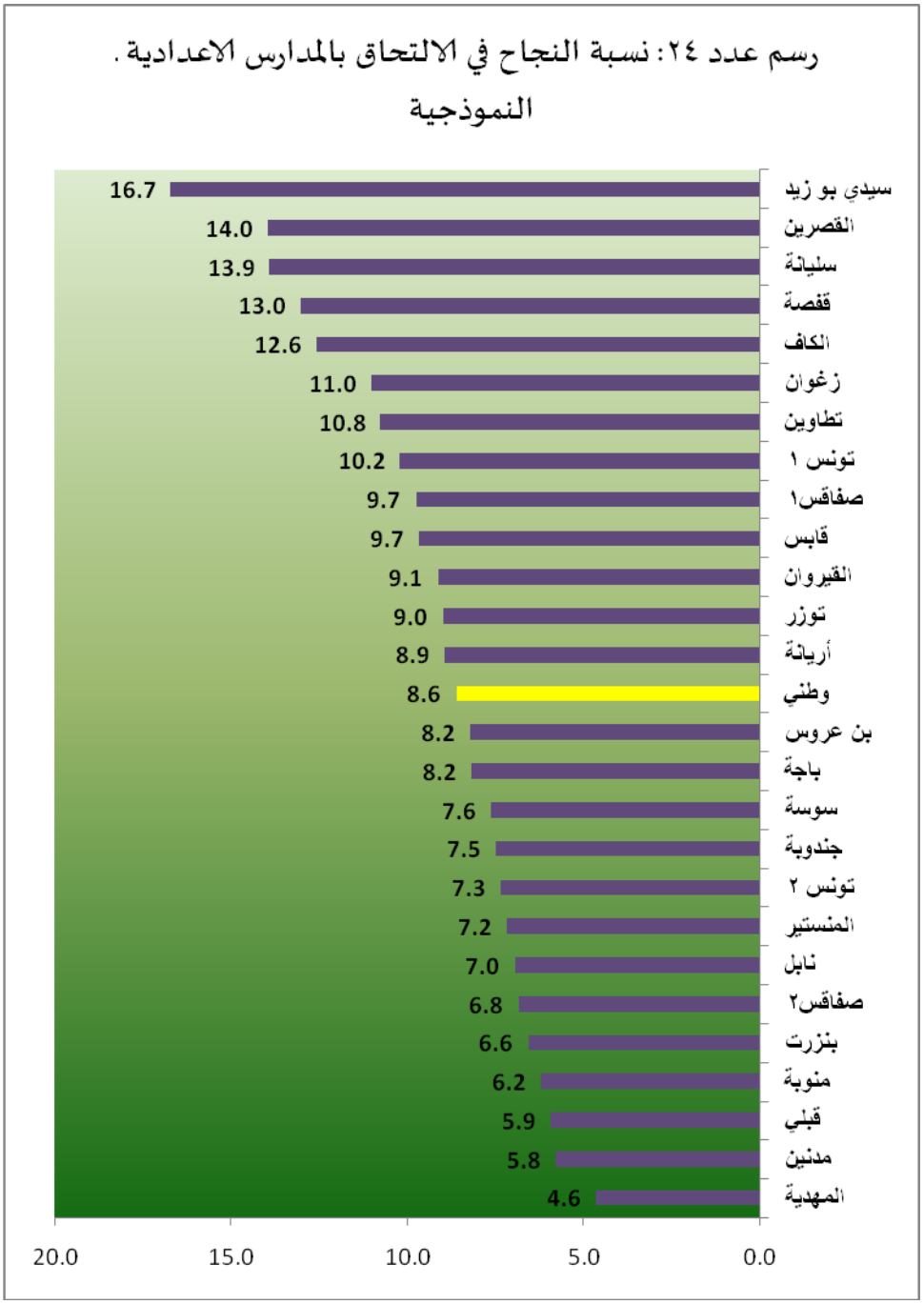

وبالرغم من تراجع نسب الرسوب بالمرحلة الابتدائية من 13.8 % سنة 2000/1999 إلى 7.5 % سنة 2013/2012، إلاّ أنّها ما تزال مرتفعة. ويشار إلى أنّ النظام الجديد للتقييم[6] بهذه المرحلة ساهم في ارتفاع نسب الرسوب والانقطاع خلال السنوات الأخيرة خاصة بالسنوات الأولى والثالثة والخامسة، وهي مستويات كان الارتقاء بها آليا حسب النظام القديم للتقييم.

[6] دخل هذا النظام حيّز التنفيذ في مفتتح السنة الدراسية 2011/2010 على مستوى السنتين الأولى والثانية، ومن بين أهمّ مرتكزاته الارتقاء بالاستحقاق وامتحان التلاميذ في بعض المواد كالإملاء والحساب الذهني والخط والمحفوظات.

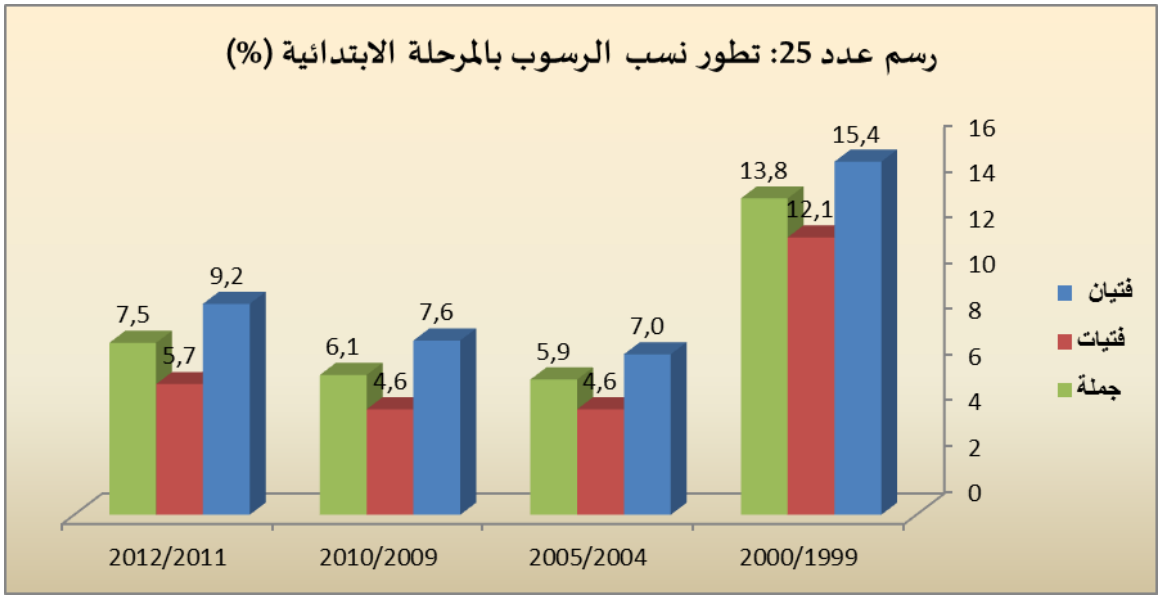

أمّا على المستوى الجهوي، فقد سجّلت الجهات الداخليّة أرفع نسب رسوب في تطابق تامّ مع تدني العديد من المؤشرات المتعلقة أساسا بظروف الدراسة والمناخ البيداغوجي ونذكر منها الضعف الكبير في نسب التغطية بالأقسام التحضيريّة وفي معدلات التأطير البيداغوجي للمدرسين، فضلا عن ارتفاع عدد المدارس ذات الفرق والمدارس ذات الأولويّة التربويّة[7] في هذه الجهات.

[7] المدارس ذات ألأولوية التربية : يهتم هذا البرنامج، الذي انطلق سنة 2000،بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب انقطاع ورسوب أكثر من المعدل الوطني وذلك بتقديم الدعم الإضافي لمختلف المدارس المحتاجة لهذا الدعم

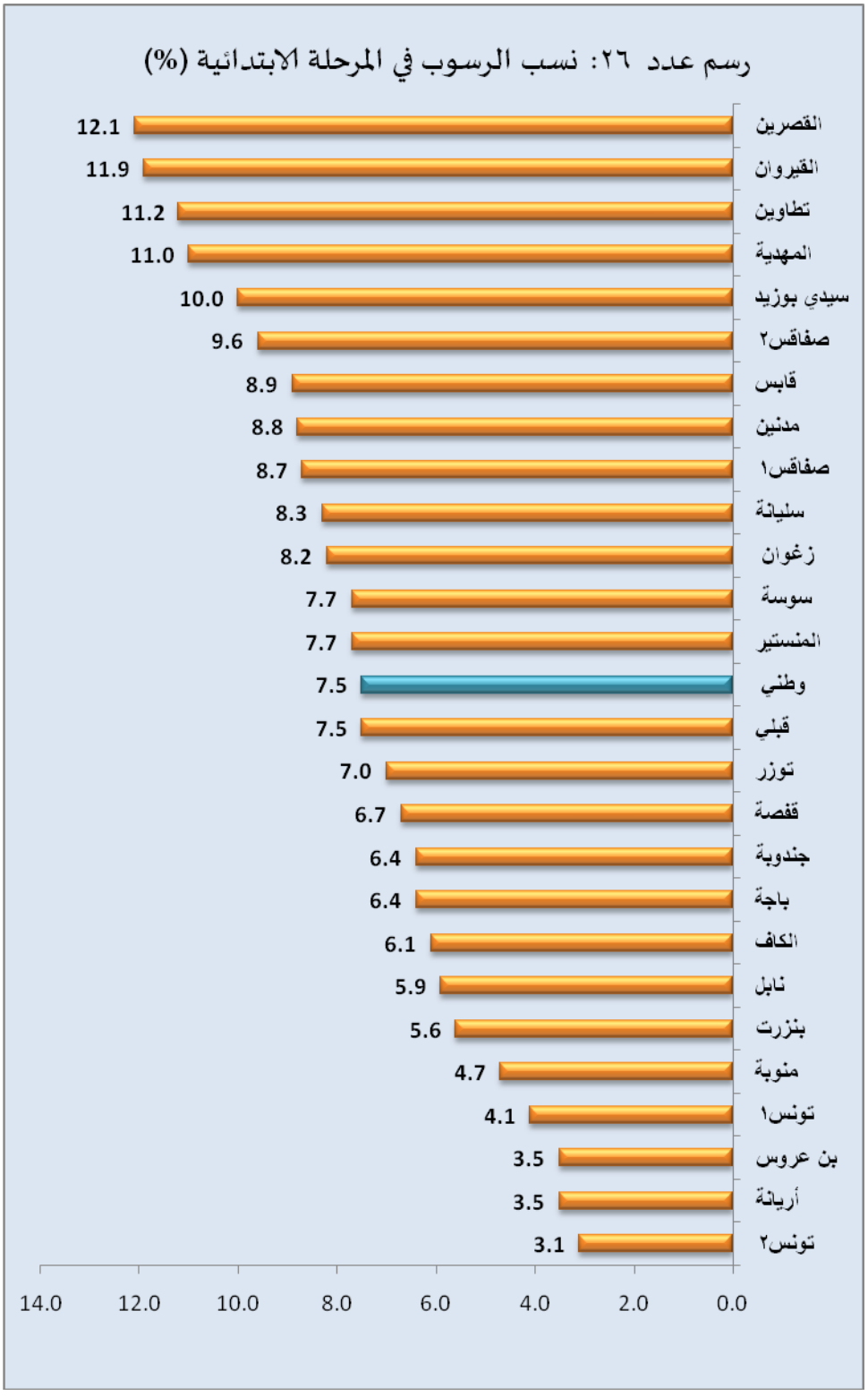
رسم عدد ٢٦: نسب الرسوب في المرحلة الابتدائية (%)
القصرين 12.1
القيروان 11.9
تطاوين 11.2
المهدية 11.0
سيدي بوزيد 10.0
صفاقس٢ 9.6
قابس 8.9
مدنين 8.8
صفاقس١ 8.7
سليانة 8.3
زغوان 8.2
سوسة 7.7
المنستير 7.7
وطني 7.5
قبلي 7.5
توزر 7.0
قفصة 6.7
جندوبة 6.4
باجة 6.4
الكاف 6.1
نابل 5.9
بنزرت 5.6
منوبة 4.7
تونس١ 4.1
بن عروس 3.5
أريانة 3.5
تونس٢ 3.1
14.0
12.0
10.0
8.0
6.0
4.0
2.0
0.0

وبلغت نسبة الانقطاع بالمرحلة الابتدائية 1.0 % في نهاية السنة الدراسية 2012/2011 مقابل 2.9 % سنة 2000/1999. والملاحظ من خلال الرسم البياني عدد 27أنّ الذكور ينقطعون بنسب أعلى من الإناث.

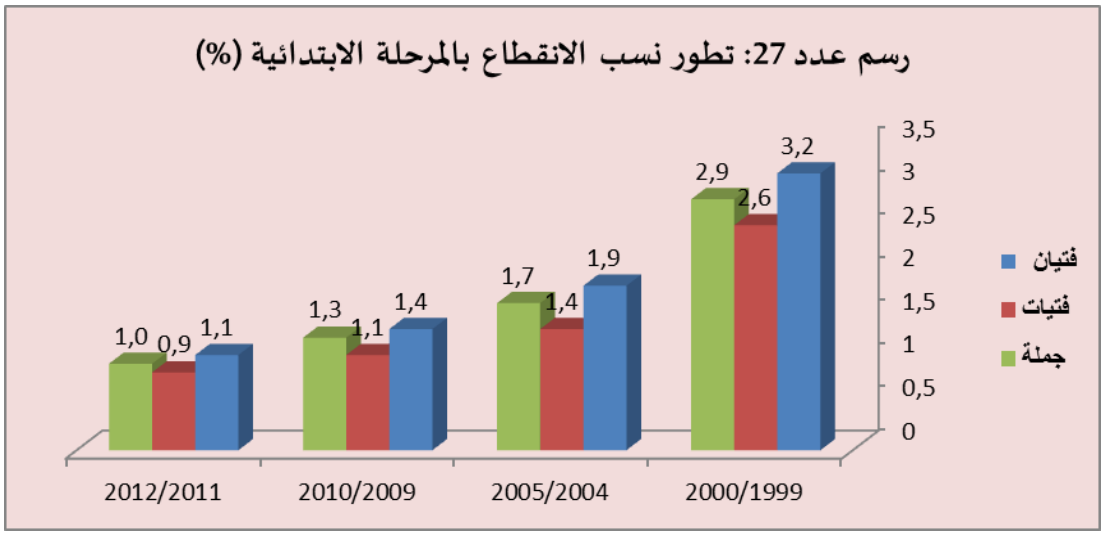

كما سجلت نسب الانقطاع بهذه المرحلة تفاوتا حادّا بين الجهات الداخليّة وغيرها من الجهات الأخرى بلغ أقصاه 2.6%بولاية القصرين و2.2% بولاية القيروان مقابل نسبةوطنيّة في حدود1.0%.ويمكن تفسير ذلك بتوفّر العديد من العوامل التربويّة المساهمة في تدني المردود بصفة عامة بالجهات الداخليّة على غرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة المتردية بتلك الجهات وما لوحظ من تباين بخصوص مؤشرات تأطير المدرسين وأقدميتهم في التدريس.

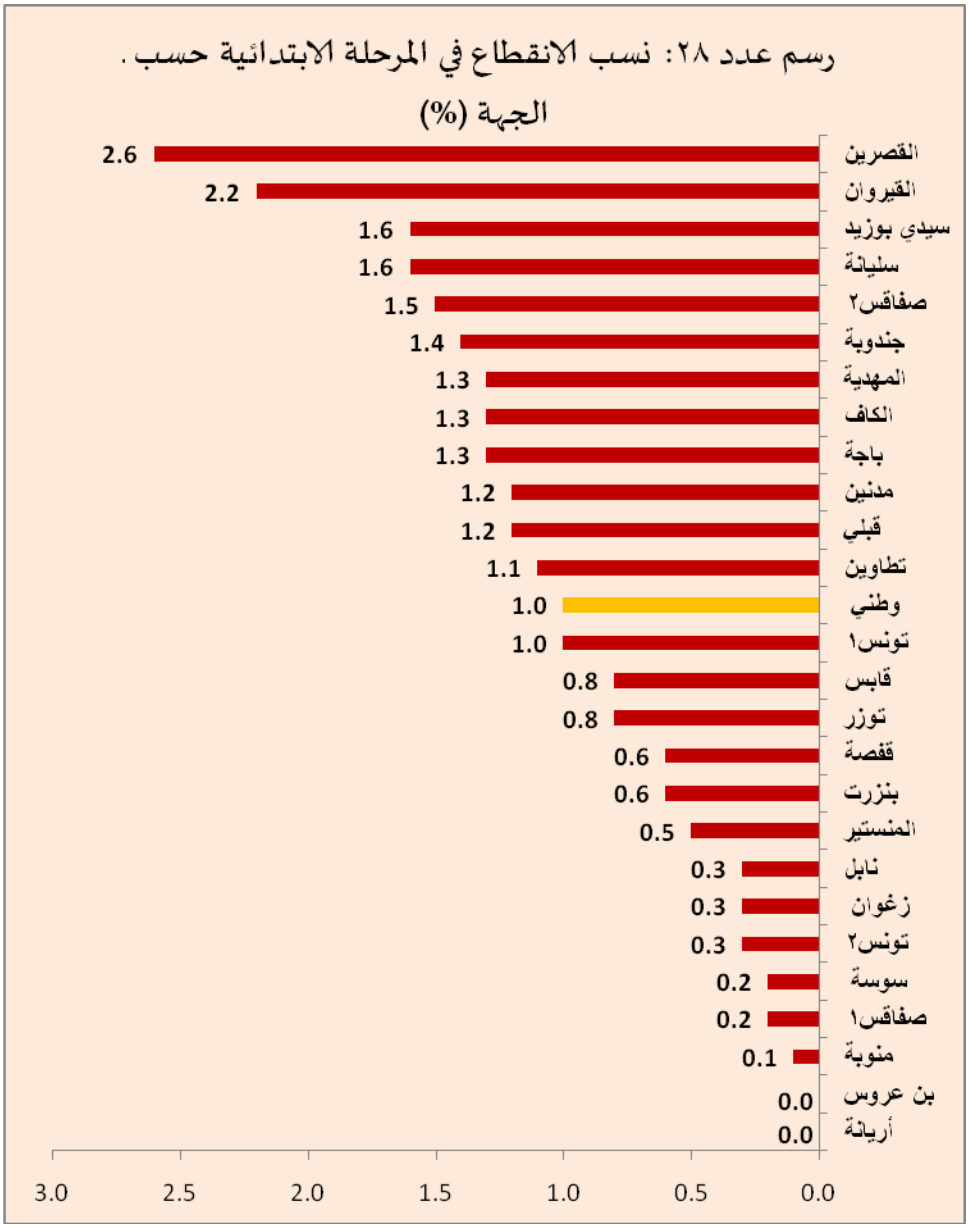

- **دعم الانصاف وتكافؤ الفرص أمام الجميع**

- بلغ عددالتلاميذ ذوي الإعاقة المسجّلين بالمدارس الابتدائية 2968 سنة 2013/2012.

جدول عدد 8: تصنيف التلاميذ حسب نوع الإعاقة

إعاقة ذهنية	إعاقة عضوية	إعاقة سمعية	إعاقة بصرية	إعاقة متعدّدة	الجملة
1193	775	433	345	222	2968

وقد تمّ تخصيص ثلاث مدارس ابتدائيةللمكفوفين وهي مدرسة النور ببئر القصعة بن عروس ومدرسة النور للمكفوفين بقابس ومدرسة الكفيف بسوسة.

- بلغ عدد المدارس ذات الأولوية التربوية557 مدرسة سنة 2013/2012، أكثر من 40 % منها موجودة في خمس جهات فقط وهي القصرين وجندوبة وصفاقس1 وسيدي بوزيد والقيروان.

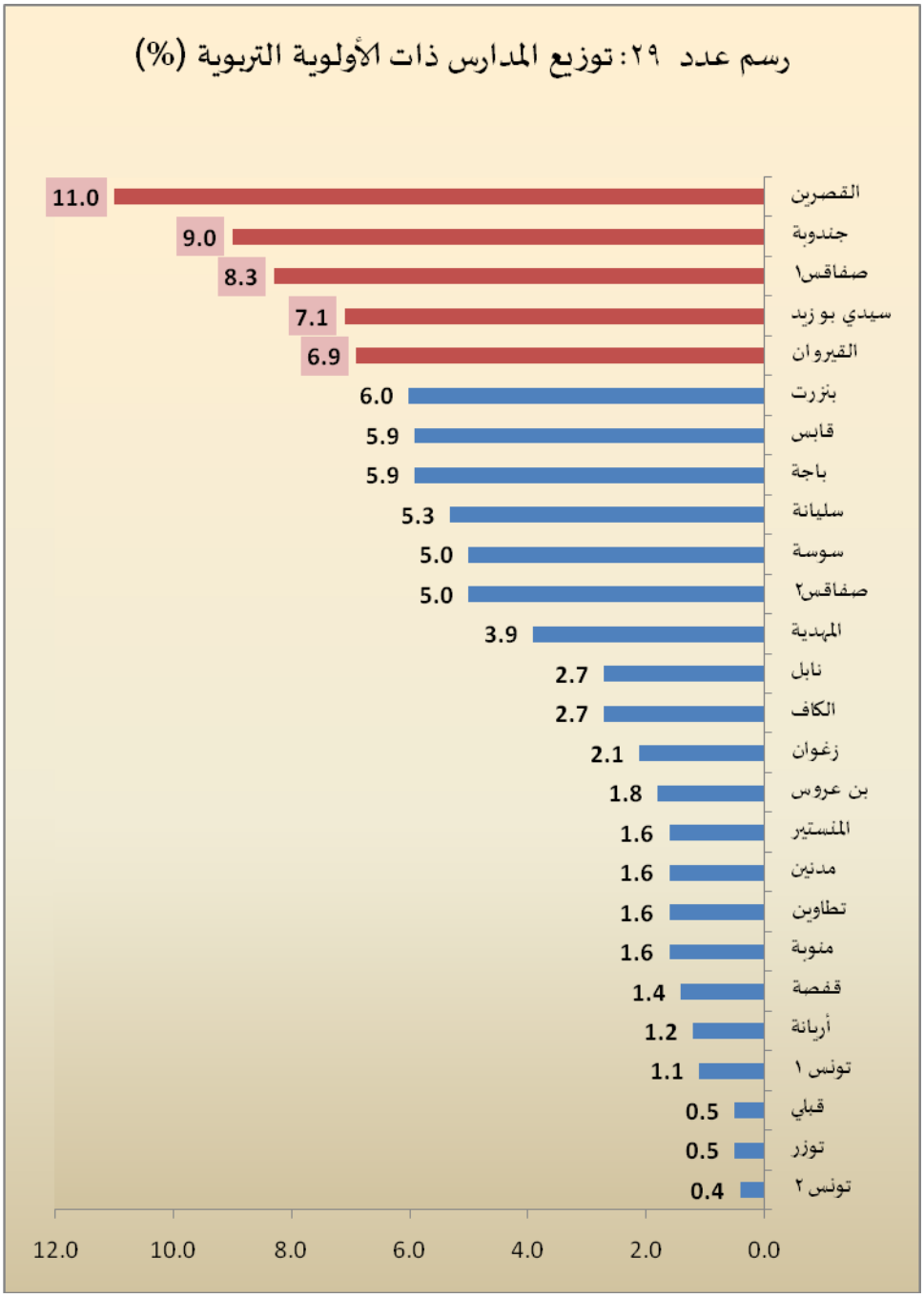

القطاع الخاص

شهدت السنوات الأخيرة تطوّرا ملحوظا في عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية المسجّلين بالقطاع الخاص حيث بلغ33732 تلميذا في السنة الدراسية 2013/2012 مقابل10066 تلميذا في السنة الدراسية 2000/1999. كما تطور عدد المدارس الخاصة فبلغ 155مدرسة سنة 2012/ 2013 مقابل 41 مدرسة فقط سنة 2000/1999. ويبرزالجدول عدد 9 تطور أهم مؤشرات التعليم الخاص لهذه المرحلة.

جدول عدد9: تطورأهم مؤشرات التعليم الخاص بالمرحلة الابتدائية

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2013/2012
المدارس	41	58	102	155
الفصول	380	567	1000	1598
التلاميذ	10066	13282	21509	33732
نسبة الفتيات	47.8	48.1	48.1	47.9
المدرسون	579	910	1619	2667
متوسط كثافة الفصل	26.5	23.4	21.5	21.1
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	17.4	14.6	13.3	12.6

❖ الصعوبات والعراقيل

✓ **تعدّد معيقات تحقيق الجودة**

- منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ للمدرّسين: تشكو هذه المنظومةعديد الهنات والنقائص خاصّة بعد تعليق عمل المعاهد العليا لتكوين المعلمين التي كانت تمدّ القطاع بموارد بشرية متكوّنة تكوينا متينا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرحلة الابتدائية من النواحي البيداغوجية والتربوية. وكان لتعليق عمل هذه المعاهد أثر سلبي في تكوين المنتدبين الجدد،
- البرامج والكتب المدرسية: تحتاج البرامج إلى مراجعة وتحيين مستمرّين حتّى تستجيب لنسق انتاج المعرفة المتسارع وتطوّر وسائل الاتصال،
- طرق التدريس والوسائل التعليمية: ما تزال تقليدية تفتقد إلى المرونة ولا تراعي اختلاف أنساق التعلّم لدى التلاميذ واحتياجاتهم الخصوصية،
- منظومة التقييم: تفتقر إلى مقاييس موضوعية وإلى محطّات تقييم مرحلية تضمن جودة الأداء،
- الزمن المدرسي: يفتقد إلى الانسجام مع نسق الحياة اليوميّة،
- المقاربة بالكفايات: لم تطوّع للواقع التربوي التونسي.

✓ **عدم قدرة الفضاء المدرسي على أداء وظائفه على أحسن وجه لافتقاره للتجهيزات التربوية والبيداغوجية والصيانة والتهيئة المناسبة.**

✓ **عدم تلقّي أطر الإشراف بالمؤسسات التربوية تكوينا إداريا وماليا وبيداغوجيا يخوّل لهم حسن الإدارة الرشيدة،**

أفرزت هذه المعيقات مجتمعة ظواهر سلبية باتت تؤرّق كلّ المهتمّين بالشأن التربوي لعلّ أهمّها:

✓ **تدنّي مكتسبات التلاميذ سواء في مستوى تحصيل المعرفة النظرية أو في مستوى المهارات العملية،**

✓ **تفشّي ظاهرة الانقطاع المدرسي:** بالرغم من أن نسبة الانقطاع في هذه المرحلة لا تتجاوز 1 % إلاّ أنّها تثيرالقلق باعتبار ها لا تجسّم ما ينصّ عليه القانون التوجيهي والدستور من إلزاميّة التعليم إلى سنّ السادسة عشرة من ناحية، وهي من ناحية أخرى تمثّل ،على ضعفها، عددا ضخما من التلاميذ المنقطعين (9887 تلميذا)،

✓ استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت معضلة تهدّد المنظومة التربوية برمّتها.

✓ غياب تفعيل مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي.

❖ الآفاق وسبل التطوير

في نطاق السعي إلى توفير مختلف الظروف المساعدة على تحسين وتطوير مردود المرحلة الابتدائية يقترح العمل على:

✓ تقييم العمل بالمقاربة بالكفايات ومدى ملاءمتها للواقع التربوي الوطني،

✓ تحسين جودة مكتسبات التلاميذ من خلال مراجعة:

- البرامج والكتب المدرسية بتحيين مضامينها ومزيد تعميق مفاهيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والحوار مع الآخر والتربية البيئية والصحية...
- طرق التدريس والوسائل التعليمية،
- منظومة التقييم المستمرّ،
- منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ للمدرسين وطرق انتدابهم،
- الزمن المدرسي دعم جودة التعلّمات،

✓ تحسين ظروف الدراسة والعمل من خلال:

– تطوير البنية التحتية للمدارس الابتدائية وتجهيزها بما يضمن الرفاه البيداغوجي وذلك بإشراك الجماعات المحلية ومكوّنات المجتمع المدني،

– دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات داخلها،

– تحسين النقل المدرسي،

– توفير منح مدرسية لأبناء الأسر ضعيفة الحال.

✓ إثراءالحياةالمدرسية من خلال:

– مزيد الاعتناء بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمدارس الابتدائيةوتطويرها،
– ترسيخ ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والوعي الصحي والبيئي وتعلّم العيش معا وتنمية ذلك بالتنسيق مع مكوّنات المجتمع المدني،
– مراجعة الزمن المدرسي والتوزيع السّنوي لفترات الدراسة والعطل وذلك بهدف تحقيق التوازن بين النشاط التعليمي والثقافي والرياضي.

✓ مزيد إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم،
✓ تفعيل دور مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي،
✓ مزيد تكريس مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين:

- التلاميذ: بإعطاء فرص أوفر لذوي الاحتياجات الخصوصية،
- المدارس: من حيث الصيانة والتهيئة والتجهيز والعناية بالبنية التحتية عموما،
- الجهات: بإيلاء مختلف مناطق البلاد العناية اللازمة للنهوض بقطاع التربية في المناطق الداخلية والجهات التي عاشت تهميشا وحرمانا.

ويفضي هذا إلى ضرورة التفكير في إيجاد آليات جديدة " للتمييز الإيجابي" إضافة إلى ضرورة مزيد دعم برنامج المدارس ذات الأولويّة التربويّة والارتقاء بأساليب متابعته وإدارته.

ب. المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

التعليم الاعدادي:يمثّل المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ويدوم ثلاث سنوات ويهدف إلى تمكين المتعلم من امتلاك كفايات التواصل في اللغة العربية وفي لغتين أجنبيتين على الأقل ومن المعارف والمهارات المستوجبة في المجالات العلمية والتقنية والفنية والاجتماعية التي تخوّل الالتحاق بالتعليم الثانوي أو بالتكوين المهني أو الاندماج في المجتمع (الفصل 22 من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي جويلية 2002).

التعليم الثانوي: متاح لكل من استوفى شروط الارتقاء إليه من تلاميذ المرحلة الاعدادية طبقا لشروط ومقاييس تضبط بقرار من الوزير المكلف بالتربية (الفصل 25 من القانون التوجيهي) وتدوم الدراسة به أربع سنوات، ويهدف إلى إكساب التلميذ، إلى جانب ثقافة عامة متينة، تكوينا معمقا في أحد حقول المعرفة أو تكوينا متخصصا في أحد فروعها وذلك لتمكينه من مواصلة التعلم بالمرحلة الجامعية أو الالتحاق بالتكوين المهني أو من دخول الحياة العملية (الفصل 26).

تتلخّص الأهداف المرسومةبالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في التقليص من ظاهرتي الرسوب والانقطاع المدرسي، تحسين مختلف ظروف التمدرس، تطوير الحياة

المدرسيّة، دعم الإنصاف وتكافؤ الفرص أمام الجميع، تأهيل المدرّسين والارتقاء بحرفيتهم، تطوير المناهج والبرامج التعليمية، تطوير مسالك التوجيه. وقد مثلت هذه العناصر أهم أهداف المخططات السابقة ولا زالت تشكل أبرز تحديات الحاضر والمستقبل.

لقد تمّ رسم هذه الغايات تجسيما لأهداف برنامج التربية للجميع الخاصة بالفئة العمرية 12-18 سنة وكذلك للأهداف الإنمائية للألفية واعتمادا على مختلف التقييمات الوطنية والدولية.

وتحقيقا لهذه الأهداف عملت المجموعة الوطنية بفضل التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع المتمثلة أساسا في إقرار مجانية التعليم وإجباريته، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية الموضوعة على ذمة القطاع منذ الاستقلال على توسيع خارطة المدارس الاعدادية والمعاهد وتوفير الموارد البشرية الضرورية والسهر على تحسين جودة الخدمة التربوية المسداة.

❖ التشخيص

ميزانية المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

خصّصت نسبة 61% من ميزانية وزارة التربية لسنة 2013 لفائدة المرحلة الثانية من التعليم الأساسي العام والتعليم الثانوي، وزّعت كما يلي:

- 94.3 % نفقات تصرف تخصّص منها 96.9 % للتأجير،
- 5.7 % نفقات التنمية، تتأتّى نسبة 91.3 %منها من الموارد الذاتية للدولة و 8.7 %من التمويل الخارجي.

البنية الأساسية

يتم سنويا التدخل ببعض المؤسسات التربوية ضمن برنامج التعهد والصيانة حيث خصّص مبلغ 75 مليون دينارا ضمن ميزانية 2013 لهذا الغرض. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور الاعتمادات المخصصة لتعهد وصيانة المؤسسات حسب مختلف ميزانيات القطاع.

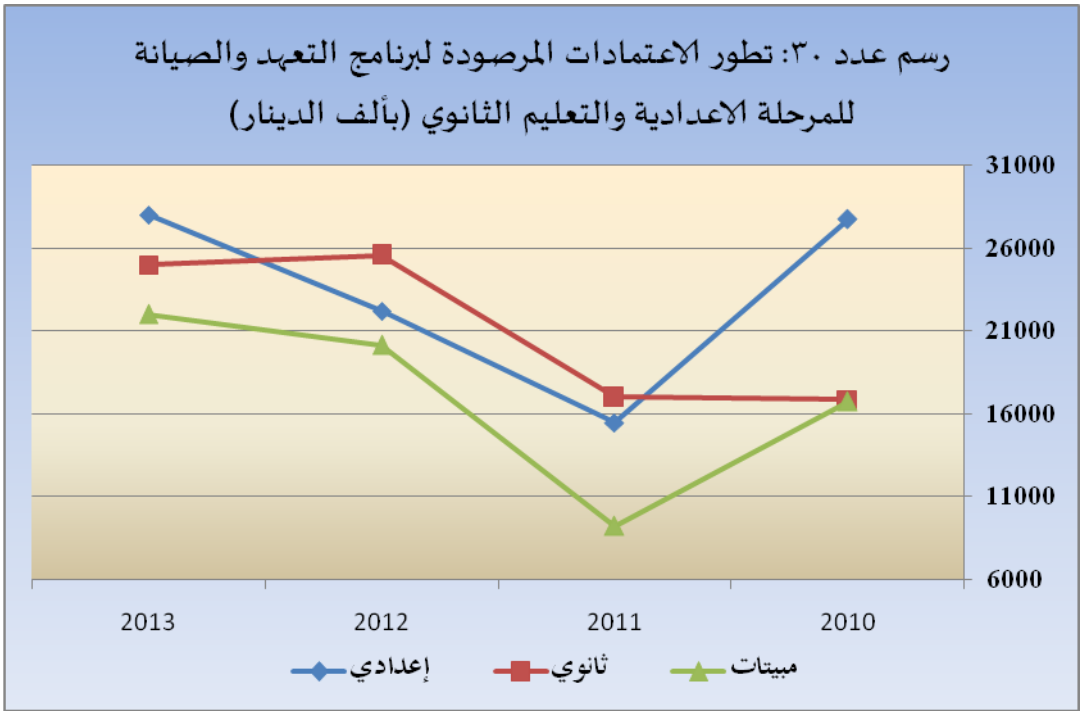

وما زالت العديد من المؤسسات تشكو حالات الاكتظاظ وتقادم البناءات رغم مساعي الوزارة لتحسين ظروف الدراسة من خلال برمجة بناء قاعات عادية وقاعات مختصة وقاعات تربية تقنية ومخابر تقنية ضمن ميزانية القطاع.

وفي هذا الإطار، تبلغ النسبة الوطنية للتغطية بالقاعات متعدّدة الاختصاصات 25.5 %أي أن رُبع المؤسسات التربوية فقط مجهّز بقاعات من هذا النوع، مع وجود تفاوت بين الجهات يبيّنه الرسم عدد 31.

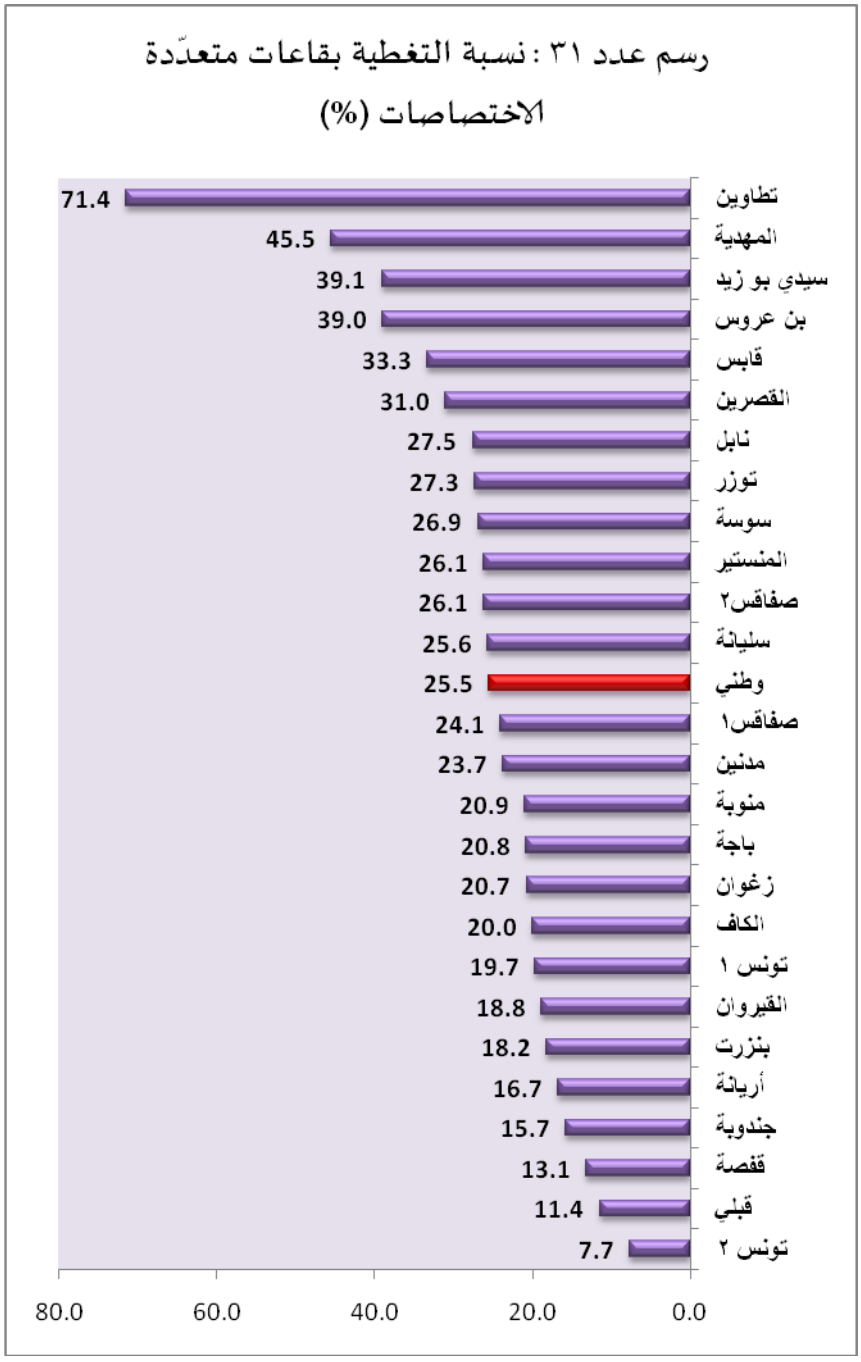

كما تفتقر عديد المؤسسات إلى قاعة مراجعة حيث لم تتجاوز نسبة التغطية 44,2%، وقد عملت الوزارة على تعزيز هذا المرفق ببعض المؤسسات خاصة وأن هذه المرحلة التعليمية حساسة وتستدعى توفير قاعات المراجعة بكل المدارس الاعدادية والمعاهد في أقرب الآجال.

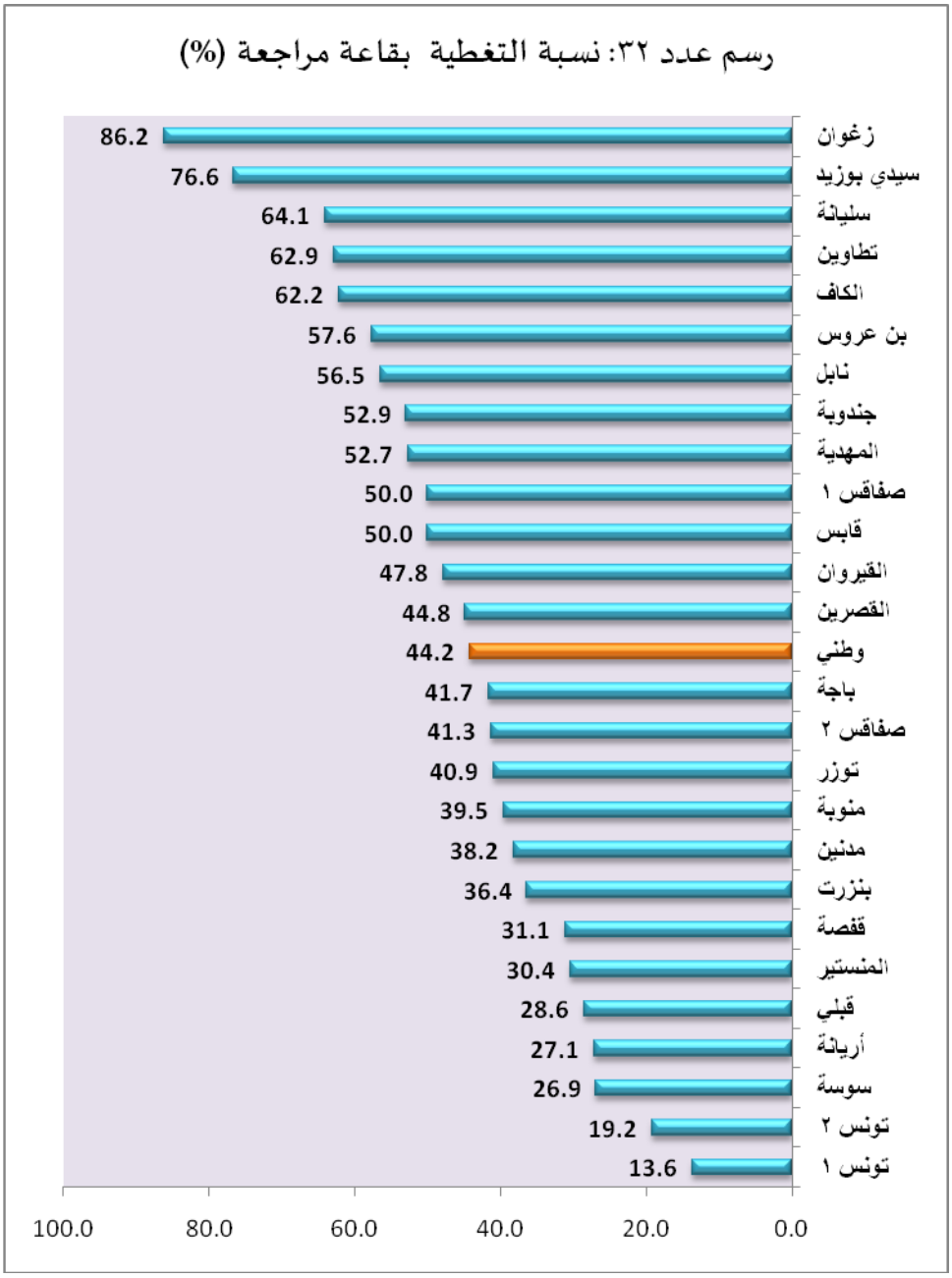

وتعمل المجموعة الوطنية على توفير تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية بمرحلتي الإعدادي والثانوي خاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة وذلك من خلال تعهد البنية الأساسية وصيانتهاوتجديد تجهيزات المراقد والمطابخ وتعديل الكلفة اليومية للوجبات الغذائية بالمبيتات المدرسية بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة لهذه الفئة من التلاميذ أي المقيمين وأنصاف المقيمين. وتتولى الوزارة تقديم منح مدرسية لمستحقيها من ضعاف الحال من أبناء الأسر محدودة الدخل ليتمكنوا من التمتع بخدمات الإقامة ونصف الإقامة تسهيلا عليهم لمواصلة دراستهم. وتهم هذه الخدمة التربوية أساسا التلاميذ المنحدرين من المناطق الريفية. هذا وقد بلغ عدد المبيتات 339 مبيتا تؤوي 51147 مقيما و38629 نصف مقيم منهم 63385 تلميذا يتمتعون بمنحة مدرسية.

تطوّرت نسبة المتمدرسين من الفئة العمرية 12-18 سنة تطوّرا هامّا خلال السنة الدراسيّة 2013/2012 ببلوغها 80.1 % مقابل 71.4% سنة 2000/1999. وجدير بالذكر أن نسبة تمدرس الإناث تجاوزت الذكور بـ8,7نقاط خلال السنة الدراسية 2013/2012 كما يبرزه الرسم البياني التالي:

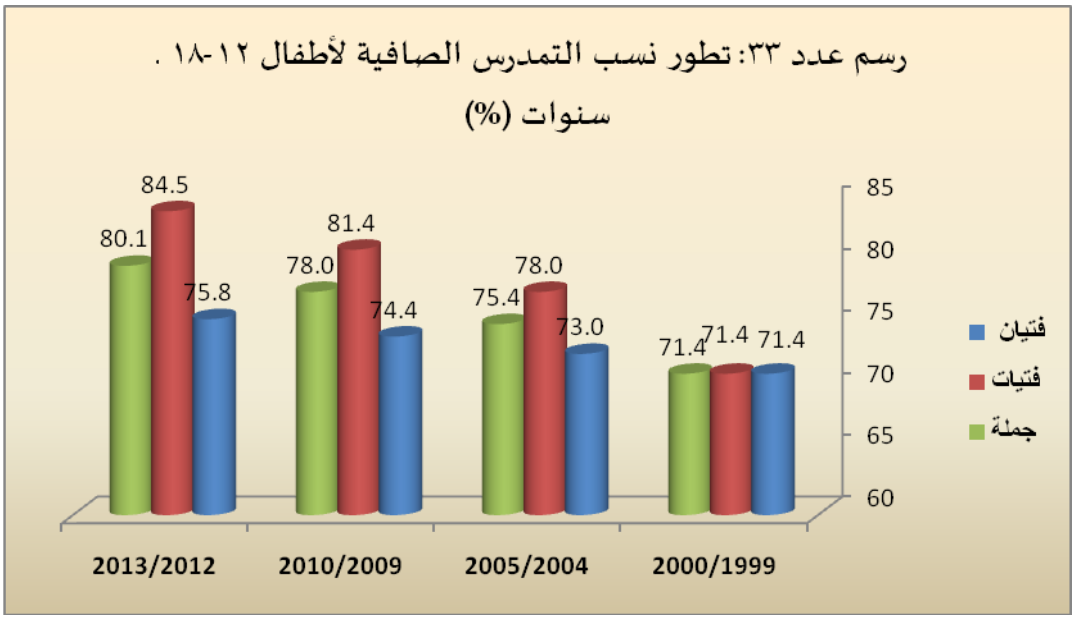

وبلغ العدد الجملي للتلاميذ 908600 تلميذا خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 908248 تلميذا خلال السنة الدراسية 2000/1999، وتمثل نسبة الإناث 53,9 % مقابل51,5% خلال نفس الفترة.والملاحظ أنّ عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية في انخفاض مستمر خلال السنوات الأخيرة وذلك جراء الانخفاض الحاصل في المرحلة الابتدائية وقد بلغت نسبة تلاميذ هذه المرحلة 50,9% سنة 2013/2012 من مجموع تلاميذ الإعدادية والثانوية.

وعرف عدد المدارس الإعدادية والمعاهد خلال الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا ببلوغه 1386 مؤسسة خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 985 خلال سنة 2000/1999 أي بزيادة 401 مؤسسة.

ويبرز الجدول التالي التحسن الكمّي لجل مؤشرات هذه المرحلة:

جدول عدد 10: تطوّر معطيات المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2013/2012
عدد المؤسسات	985	1191	1350	1386
عددالتلاميذ	908248	1084878	967708	908600
نسبة الإناث	%51.1	%52.8	%53.8	%53.9
عدد الفصول	27569	33811	36109	35709
عدد المدرسين	42377	59132	72194	73490
معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	922	911	717	656
متوسّط كثافة الفصل	32.9	32.1	26.8	25.4
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	21.4	18.3	13.4	12.4

متوسط كثافة الفصل

تحسّن هذا المؤشّر خلال السنة الدراسية الحالية فبلغ 25.4 تلميذا بالفصل الواحد سنة 2013/2012 مقابل 32.9 سنة 2000/1999، ويعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذت في اتجاه مزيد تحسين ظروف التعليم والرفع من طاقة الاستيعاب وكذلك النقص المسجل في عدد التلاميذ خلال هذه المرحلة.

ومع ذلك مازالت جل الجهات الداخلية تشتغل بمعدلات أقل من المعدل الوطني في حين تشهد باقي ولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية اكتظاظا في الأقسام إذ بلغ هذا المؤشر أقصاه بولاية أريانة (27.6)كما يبدو في الرسم عدد 34.

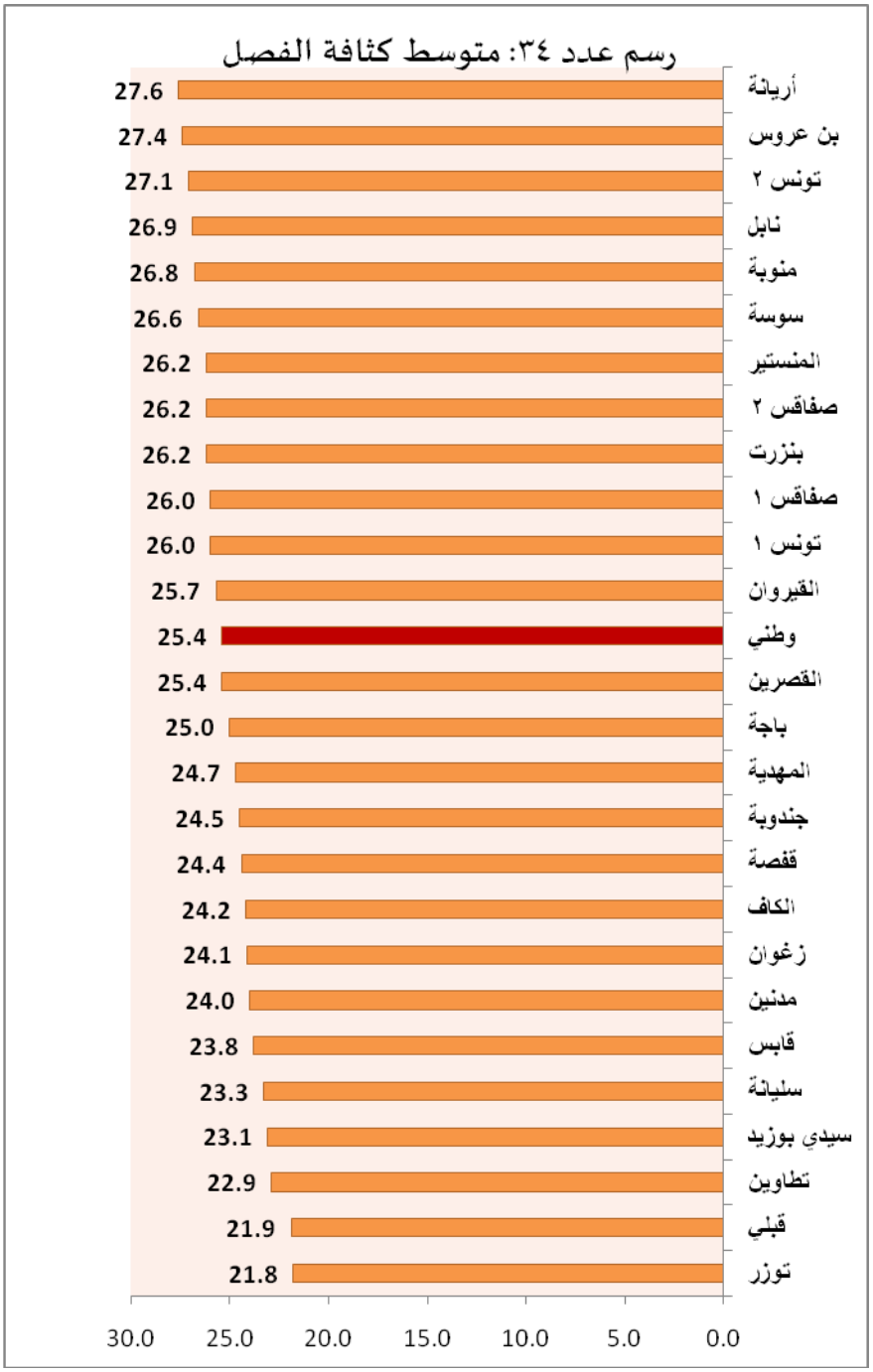

ويشير الرسم عدد 35إلى أنّ معدل عدد التلاميذ لمدرسي الجهات الداخلية أقل بكثير من المعدلات المسجلة بتونس الكبرى والجهات الساحلية.

رسم عدد ٣٥: معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد

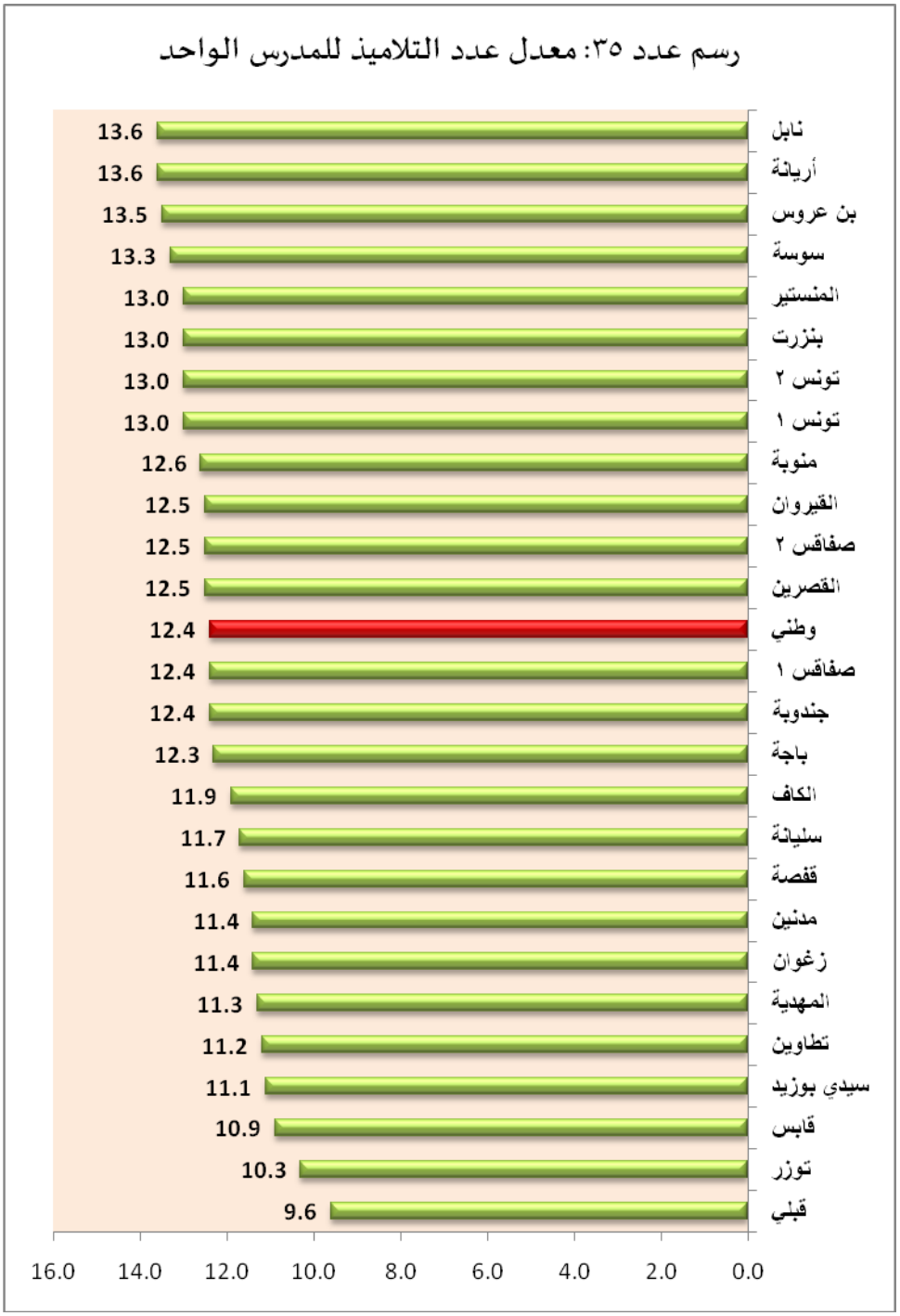

الموارد البشرية

- **إطار التدريس:** تطوّر عدد إطار التدريس من 42377 أستاذا خلال سنة 2000/1999 إلى 73490 أستاذا في مفتتح السنة الدراسية 2013/2012، وأصبح بذلك نصيب كل أستاذ من التلاميذ 12.4 تلميذا مقابل 21.4تلميذا سنة 2000/1999.

أما بالنسبة لمؤشر معدل سنوات أقدميّة المدرسين بالمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي، نلاحظ تفاوتا بين الجهات بلغ أقصاه 18.7 بولاية تونس1 مقابل أدنى معدل بولاية تطاوين 9.4سنوات لمجموع المدرسي نفيما بلغ المعدل الوطني 14.5،وسجّلت الجهات الداخليّة أدنى هذه المعدلات مثلما يبينه الرسم عدد 36.

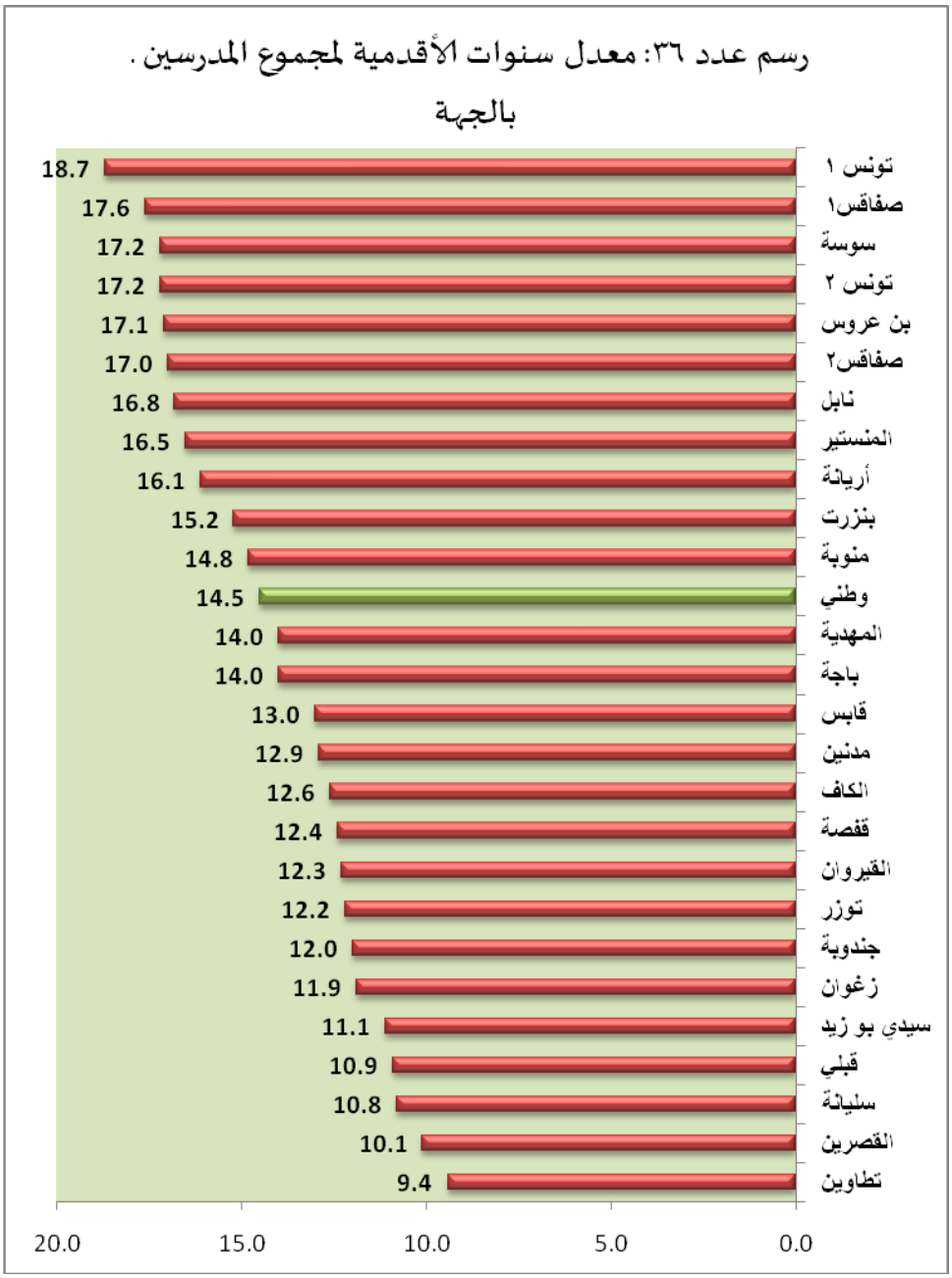

- **إطار الإشراف البيداغوجي:**بلغ عدد المتفقدين 636 متفقّدا سنة 2013/2012 ليصل بذلك عدد المدرسين للمتفقد الواحد 115 مدرّسا.

- **إطار التأطير والتنفيذ:** بلغ عدد القيمين بالمؤسسات التربوية 9929 قيما سنة 2013/2012 مقابل 5937 سنة 2000/1999 ليتحسّن بذلك معدّل عدد التلاميذ للقيم الواحد 92 تلميذا سنة

2013/2012 مقابل 153 سنة 2000/1999. كما ارتفع عدد أعوان المخابر من 1234 عونا سنة 2000/1999 إلى 2809 سنة 2013/2012، وكذلك عدد الأعوان الإداريين من 2999سنة 2000/1999 إلى 4729 سنة 2013/2012 وعدد العملة الذي بلغ 11912 سنة 2013/2012 مقابل 9671 سنة 2000/1999.

ويشار إلى أنه رغم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية لمزيد تعزيز إطارات التسيير بالمؤسسات التربوية والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم المهنية، إلا أن هذا القطاع ما يزال في حاجة لإرساء توجهات جديدة أكثر ديناميكية تعكس مدى أهميته ودوره في تطوير المنظومة التربوية والارتقاء بها إلى مستوى الآمال المعلقة عليها بصفتها أولوية وطنية.

هيكلة التعليم الثانوي

عملت وزارة التربيةعلى وضع خارطة جديدة للتعليم الثانوي تراعي مختلف جوانب المنظومة التربوية التونسية في علاقاتها بالتحولات العالمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التنمية المستديمة، وقداعتمدت هذه الخارطة التقسيم التالي:

- السنة الأولى: يتلقّى فيها المتعلّمون تكوينا مشتركا يعزّز مكتسباتهم في التعليم الأساسيّ وتتوّج بتوجيههم توجيها أوّليّا إلى أحد المسالك التالية: الآداب، العلوم، الاقتصاد والخدمات، تكنولوجيا الإعلاميّة والرياضة.
- السنة الثانية: يتواصل فيها دعم التكوين العامّ وتتوّج هذه السنة بالتوجيه إلى إحدى الشعب التالية: الآداب، الرياضيّات، العلوم التجريبيّة، العلوم التقنيّة، الاقتصاد والتصرف، علوم الإعلاميّة والرياضة.
- السنتان الثالثة والرابعة: يتواصل فيهما التكوين العامّ مع تعزيز الملامح الخصوصيّة وتطوير المهارات التي تهيّئ التلاميذ للدراسات الجامعيّة.

التوجيه المدرسي

انطلق العمل بنظام التوجيه الجديد في موفّى سنة 2005/2004 ويتمّ التوجيه على مرحلتين:

- في نهاية السنة الأولى ثانوي: يختار التلاميذ أحد المسالك الأربعة الآنف ذكرها. ويبيّن الجدول الموالي تطوّر نسب التوجيه خلال الخمس سنوات الأخيرة.

جدول عدد11: تطور نسب التوجيه في نهاية السنة الأولى ثانوي

	مسالك التوجيه				
	الآداب	العلوم	الاقتصاد والخدمات	تكنولوجيا الإعلامية	الرياضة
جوان 2008	%17.6	%48.2	%16.0	%17.4	%0.8
جوان 2009	%16.1	%50.4	%18.0	%14.2	%1.3
جوان 2010	%17.3	%49.5	%19.6	%12.2	%1.4
جوان 2011	% 17.6	%44.6	%25.6	%11.2	%1.1
جوان 2012	% 18.6	%43.1	% 28.1	%9.5	% 0.7

بالرغم من انخفاض نسب التوجيه إلى مسالك العلوم وتكنولوجيا الإعلامية والرياضة خلال الخمس سنوات الأخيرة مقابل ارتفاع نسب التوجيه إلى مسلكي الاقتصاد والخدمات، والآداب، إلاّ أنّها ما تزال تستقطب أكثر من نصف التلاميذ، بما يوفّر فرصا أكبرَ أمامهم للحصول على شهائد ذات تشغيلية عالية أو الولوج إلى مراكز تكوين مهني في اختصاصات تتناسب مع مؤهّلاتهم.

- <u>في نهاية السنة الثانية ثانوي:</u> يتوجّه التلاميذ إلى سبع شعب حيث يوافق كلّ مسلك شعبة واحدة باستثناء مسلك العلوم الذي يتفرّع إلى ثلاث شعب وهي الرياضيات والعلوم التجريبية والعلوم التقنية.

جدول عدد12:تطور نسب التوجيه في نهاية السنة الثانية

	شعـــب التوجيه						
	آداب	رياضيات	علوم تجريبية	اقتصاد وتصرف	علوم تقنية	علوم الإعلامية	رياضة
جوان 2008	%27.7	%12.9	%21.7	%17.8	%10.2	%9.3	%0.5
جوان 2009	%20.4	%15.2	%22.7	%18.0	%12.0	%10.7	%1.0
جوان 2010	%18.7	%15.5	%23.0	%18.3	%13.5	%9.7	%1.3
جوان 2011	%19.3	%13.1	%22.9	%20.4	%14.4	%8.4	%1.5
جوان 2012	%19.4	%11.7	%21.5	%24.9	%13.9	%7.4	%1.2

ويشار إلى أنّ الفتيات يتوجّهن بالأساس إلى شعب الآداب والاقتصاد والتصرّف والعلوم التجريبية.

وعلى المستوى الجهوي، تُسجّل بعض الولايات نسب توجيه منخفضة إلى الشعب العلمية على غرار سيدي بوزيد وزغوان وجندوبة وذلك لعدم تعميم هذه الشعب على جل المعاهد مقابل ارتفاع نسب التوجيه إلى شعبة الآداب خاصة بولايات سيدي بوزيد والقصرين والكاف، كما هو مبيّن في الرسمين التاليين.

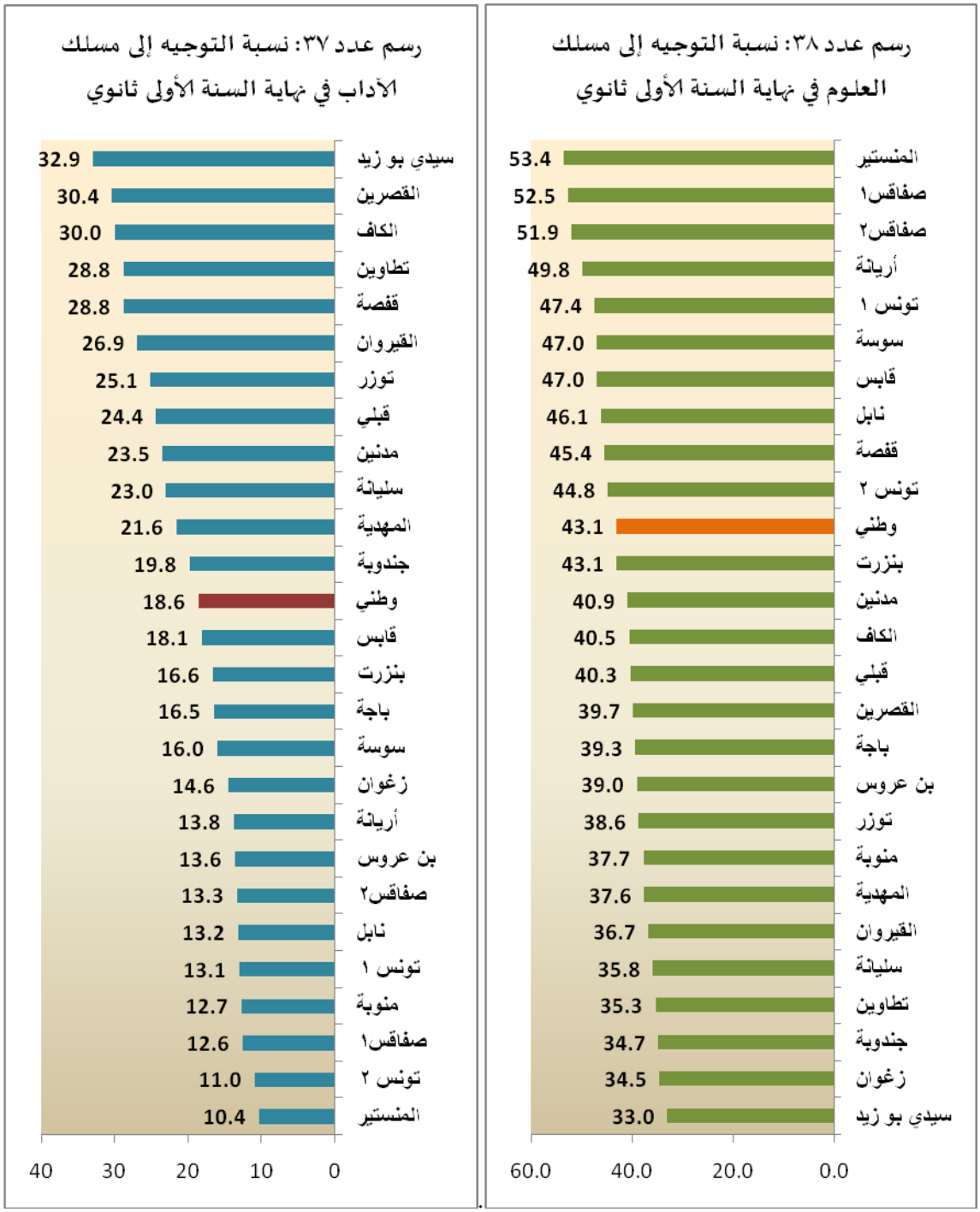

المستشارون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي

بلغ عددهم 122 مستشارا سنة 2013/2012 منهم 34 إناثا.

المواد الاختيارية

تتاح لتلاميذ السنة الثانية ثانوي فرصة اختيار مواد إضافية لدراستها في السنتين الثالثة والرابعة ثانوي وهي الآتية:

- اللغات: الألمانية، الإيطالية، الاسبانية، الروسية، الصينية،التركية،
- التربية التشكيلية،
- التربية الموسيقية،
- دراسة مشروع،
- رياضيات(خاصة بشعبة الآداب)،
- وعلوم الحياة والأرض(خاصة بشعبة الآداب)،
- إعلامية.(خاصة بشعبة الرياضة).

ويحوصل الجدول التالي عدد التلاميذ بالنسبة لكل مادّة اختيارية في مستوى السنتين الثالثة والرابعة.

جدول عدد 13: التلاميذ حسب المادّة الاختيارية (2013/2012)

	عدد التلاميذ	
المواد	سنة ثالثة ثانوي	سنة رابعة ثانوي
ألمانية	16923	18996
ايطالية	22398	29420
اسبانية	19021	20899
روسية	484	420
تركية	66	121
تربية تشكيلية	21225	26965
تربية موسيقية	2399	3021
دراسة مشروع	12199	12968
رياضيات	10	34
علوم الحياة والأرض	1242	1958
إعلامية	-	1476

المردود الداخلي

جدول عدد 14: تطوّر نسب تدرّج تلاميذ مرحلة الاعدادي العام

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2012/2011
نسبة الارتقاء	%71.2	%70.4	%75.8	%72.1
نسبة الرسوب	%19.1	%18.7	%14.8	%17.4
نسبة الانقطاع	%9.7	%10.9	%9.4	%10.4

ما تزال نسب الرسوب والانقطاع مرتفعة جدّا في هذه المرحلة التعليمية خاصة في مستوى السنة السابعة أساسي حيث بلغت نسبة الرسوب 22.8 % سنة 2012/2011 ونسبة الانقطاع 14.4 %.

جدول عدد 15: تطوّر نسب تدرّج تلاميذ التعليم الثانوي

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2012/2011
نسبة الارتقاء	%72.7	%69.9	%74.4	%71.7
نسبة الرسوب	%17.7	%18.4	%15.1	%17.1
نسبة الانقطاع	%9.6	%11.7	%10.5	%11.1

سُجّلت أعلى نسبة رسوب في مستوى السنة الرابعة ثانوي حيث بلغت 30.4 % سنة 2012/2011 وأعلى نسبة انقطاع في مستوى السنة الأولى ثانوي بلغت 16.1 %في نفس السنة.

ويشار إلى أنّ الفتيات مازلن يحققن أفضل النتائج مقارنة مع الفتيان.

وبلغت نسبة النجاح في البكالوريا 57,5% في نهاية السنة الدراسية 2012/2011وقد تراوحت بين 73,7 % بصفاقس2 و 43,1 % بجندوبة كما يبينه الرسم البياني عدد 39.

رسم عدد ٣٩: نتائج امتحان الباكالوريا عمومي جوان ٢٠١٢

(%)

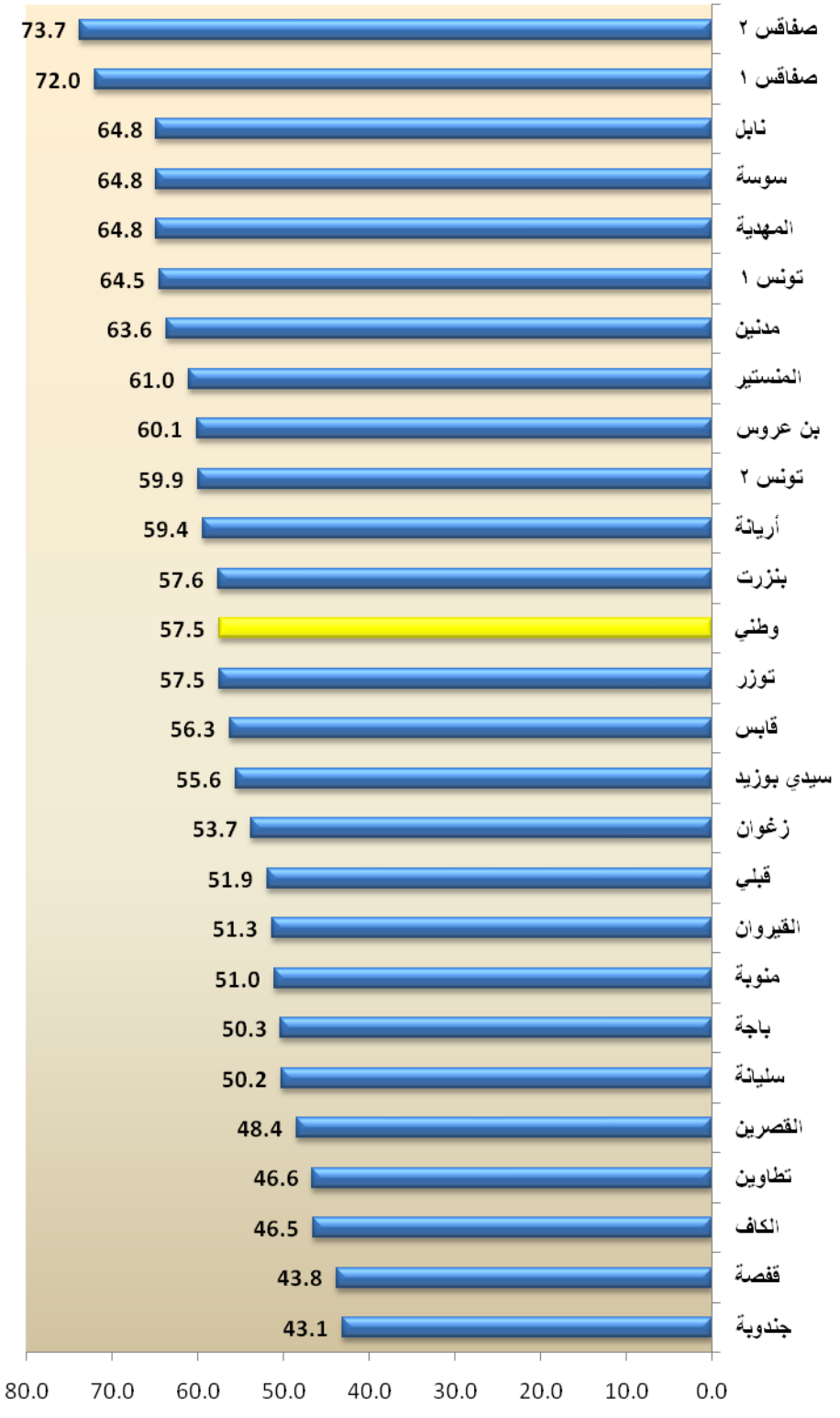

و يبرز الرسم البياني التالي تطور نسب النجاح في الباكالوريا حسب الشعب.

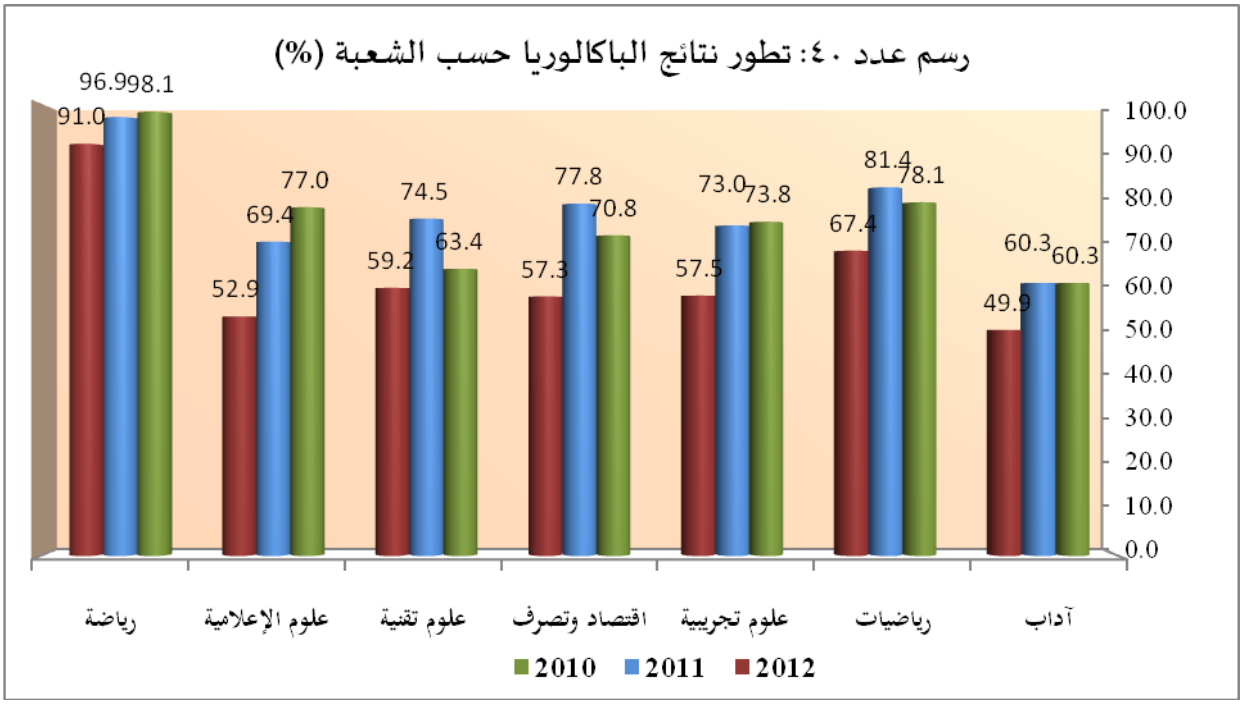

المؤسسات النموذجية

سعيا إلى تطوير مردود المنظومة التربوية تمّ بعث جيل جديد من المدارس النموذجية على غرار المعاهد النموذجية التي تهدف إلى توفير رعاية مبكّرة للتلاميذ المتفوّقين قصد إعدادهم لمواصلة تعلّمهم بالمعاهد النموذجية في المجالات العلميّة والأدبيّة والفنيّة. ولئن قام نظام الدراسة في هذه المدارس على اعتماد البرامج الرسمية للمدارس الإعدادية فإنه تميز بدعم توقيت اللغات وفتح باب الاختيار أمام المتعلّم ليدرس المادة الفنية التي تستهويه بتوقيت أسبوعي يزيد عن التوقيت العادي. وقد بلغ عدد هذه المدارس 18 خلال سنة 2013/2012 وسيتمّ تعميمها تدريجيا على كلّ جهات البلاد حسب تطور عدد التلاميذ المؤهلين للالتحاق بهذه المدارس.

جدول عدد 16: معطيات المؤسسات النموذجية لسنة 2013/2012

	المدارس الاعدادية النموذجية	المعاهد النموذجية
المؤسسات	18	14
الفصول	355	400
التلاميذ	8551	9433
نسبة الاناث	% 54.0	% 61.6
متوسط كثافة الفصل	24.1	23.6
معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	372	629

التعليم التقني

تعدّدت الإجراءات المتّخذة على مدى السنوات المنقضية للارتقاء بالتعليم التقني من خلال التركيز على تنمية القدرات والمؤهلات التي يمتلكها التلاميذ لاكتساب مهارات مهنية وتقنية، فأُحدثت مدارس التأهيل التقني في أكتوبر 1992 التي تحوّلت إلى مدارس مهن سنة 2001/2000 ومن ثمّ تمّ إرساء التعليم الإعدادي التقني انطلاقا من سنة 2008/2007.

ويتلقّى التلميذ في هذه المرحلة تكوينا تقنيا وتطبيقيا يهدف إلى إكسابه مؤهّلات في أحد المجالات المهنية الكبرى كالصناعة والبناء والخدمات بالإضافة إلى تكوين في اللغات والعلوم والمواد الاجتماعية، ما من شأنه أن يؤهّله لمتابعة تكوين مهني.

جدول عدد 17: تطوّر المعطيات الخاصة بالإعدادي التقني

	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
المؤسسات	32	88	88	88	88	88
التلاميذ	4956	15473	17548	16811	14829	12864
نسبة الاناث	%24,5	%23,7	%23,7	%22,2	%20,5	%20,6
الفصول	174	546	697	699	673	626
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	28,5	28,3	25,2	24,1	22,0	20,5
المدرسون	1141	2800	2910	2862	2829	2736

ورغم النجاح النسبي الذي سُجّل خلال السنوات الأولى لبعث التعليم التقني، فقد تراجع عدد التلاميذ المسجّلين بصفة ملحوظة بحوالي 8000 تلميذا بين سنتي 2009/2008 و 2013/2012 وذلك بسبب عدم وضوح الرؤية فيما يخصّ مستقبل خرّيجي هذه المرحلة.

تطوير الحياة المدرسية

تمّ تعميم النوادي الثقافية والرياضية والصحية والمرورية والبيئية وتأمين تنشيطها في نطاق الشراكة مع المنظمات والجمعيات والهياكل المعنية وتوسيع شبكة مكاتب الإصغاء والارشاد المدرسي لمزيد الإحاطة التربوية والاجتماعية والنفسية للتلاميذ.

دعم الانصاف وتكافؤ الفرص أمام الجميع

- بلغ عدد المؤسسات الحاضنة للتلاميذ ذوي الإعاقة بالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي 668 مؤسسةسنة 2013/2012 (391 مدرسة إعدادية و277 معهدا) يؤمها 1626تلميذا.

وتمّ تخصيص 3 مؤسسات لذوي الإعاقة البصرية: المدرسة الإعدادية للمكفوفين بحي حشاد ببئر القصعة بين عروس والمدرسة الإعدادية النور للمكفوفين بقابس ومعهد الكفيف بسوسة.كما تم تكوين إطار التدريس من خلال تكثيف الحملات التحسيسية وإعداد الوثائق البيداغوجية اللازمة.

جدول عدد18:تصنيف التلاميذ حسب نوع الإعاقة

	إعاقة ذهنية	إعاقة عضوية	إعاقة سمعية	إعاقة بصرية	إعاقة متعدّدة	الجملة
مرحلة الإعدادي العام	80	535	116	162	25	918
التعليم الثانوي	11	387	56	244	10	708

- يتواصل العمل من أجل مزيد تطوير برنامج المدارس الإعدادية ذات الأولوية التربوية الذي يندرج في إطار تحقيق مبدإ تكافؤ الفرص وتوفير تربية جيدة للجميع، وقد بلغ عدد هذه المدارس 101 مدرسة.

إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال

بلغ عدد قاعات الإعلامية 3389 قاعة إضافة إلى 401 فضاء أنترنات للأساتذة. ويتم تدعيم هذه المرافق سنويا ببرمجة بناء وتجهيز قاعات إعلامية إضافية. كما يتم في نفس السياق العمل على انتاج محامل رقمية بصفة دورية...

القطاع الخاص

بلغ عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي من التعليم الخاص 63784 تلميذا سنة 2013/2012 موزّعين على 299 مؤسّسة مقابل 57359 تلميذا سنة 2000/1999.

جدول عدد 19: تطوّر معطيات المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بالقطاع الخاص

	2000/1999	2005/2004	2010/2009	2013/2012
المؤسسات	316	268	292	299
الفصول	2600	2361	2657	2925
التلاميذ	57359	51371	56285	63784
نسبة الفتيات (%)	36.8	37.5	33.6	35.2
المدرسون	10055	8371	9056	9271
متوسط كثافة الفصل	22.1	21.9	21.2	21.8
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	5.7	6.2	6.2	6.9

ويشار إلى أنّ تلاميذ السنة الرابعة ثانوي يمثّلون 33.8 %من العدد الجملي للتلاميذ المسجلين بالقطاع الخاص وتستقطب شعبة الآداب العدد الأوفر من التلاميذ بنسبة تساوي 43.5 %.

وبخصوص المردود، بلغت نسبة النجاح في شهادة الباكالوريا 19.4 % في جوان 2012.

❖ الصعوبات والعراقيل

رغم الإجراءات المتخذة لمزيد تطوير المنظومة التربوية بهذه المرحلة والرفع من أدائها، إلاّ أنّه تمّ تسجيل جملة من الإشكاليات والصعوبات على مستوى:

- **البرامج والكتب المدرسية المعتمدة** والتي تحتاج إلى مراجعة وتحيين لتكون مواكبة لتطوّر نسق المعرفة والتحولات التي تشهدها البلاد،
- **طرق التدريس**التي تتطلّب مزيد التحديث والتجويد بما يتلاءم مع واقع المنظومة التربوية التونسية،
- **الوسائل التعليمية**والتي تفتقر إلى إدماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بما يؤهّل لدخول مجتمع المعرفة،
- **ضعف نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية** ذات القدرة التشغيلية العالية في بعض الجهات رغم مجهودات الوزارة في المجال،
- **صعوبة تسيير المؤسسات التربوية** نتيجة ضعف التكوين القبلي للمديرين المنتدبين في مجالات التصرف الإداري والمالي والمحاسبة والتخطيط،
- **تدني الخدمات التربوية في المبيتات المدرسية** وخاصة من حيث الأكلة المدرسية وتعهد وصيانة المبيتات والمطاعم والإحاطة النفسية والاجتماعيةبالتلاميذ المقيمين والذي ينتمي أغلبهم إلى المناطق الداخلية والأوساط الريفية والعائلات محدودة الدخل،
- اختلاف لغة التدريس بين المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي في عدّة مواد (اعتماد العربية لغة تدريس في الاعدادي والفرنسية في التعليم الثانوي)،
- تراجع مستوى المدرسين في اللغات بما في ذلك مدرسي هذه اللغات،

أفرزت هذه الصعوبات مجتمعة ظواهر سلبية باتت تؤرّق كلّ المهتمّين بالشأن التربوي لعلّ أهمّها:

- تراجع مكتسبات التلاميذ وخاصّة في اللغات (من بينها العربية) والعلوم تجلّى ذلك في نتائج المناظرات والامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية التي شاركت فيها تونس،
- تفشّي ظاهرة الفشل والانقطاع المدرسي: رغم ما تحقق من تحسن ملحوظ في هذا الباب فإنّ عدد التلاميذ الذين يغادرون مقاعد الدراسة خاصة في مستوى السنتين السابعة أساسي والأولى ثانوي مازال مرتفعا جدا مقارنة بالمستويات الأخرى في هاتين المرحلتين، كما أن نسب الرسوب في كل المستويات مازالت مرتفعة حيث بلغت في السنة السابعة أساسي 22.8 % سنة 2012/2011 و30.4% في السنة الرابعة ثانوي وهو ما يؤثر سلبا على نجاعة

القطاع ويسبب هدرا كبيرا لموارد الدولة. إضافة إلى ذلك فللفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على التلميذ والعائلة والمجتمع على حد السواء،

- استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية بما يمسّ من مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي تنشده المنظومة التربوية.

❖ الآفاق وسبل التطوير

اعتبارا لما تمّ رصده من إشكاليّات في هذه المرحلة أثّرت سلبا على مردود المنظومة التربوية، صار لزاما على الوزارة أن تصرف جهودها إلى تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أوكدها:

- ✓ **تحسين مكتسبات التّلاميذ** بدعم جودة التّعلّمات وتطوير مستوى التّكوين والتّأطير ومواصلة تعميم المدارس الإعداديّة والمعاهد النّموذجيّة لترسيخ ثقافة النّجاح والتّميّز. إلى جانب استمرار تقديم دعم دراسي للتّلاميذ المهدّدين بالإخفاق المدرسي في إطار الموازنة العاديّة للمدرّسين وتطوير العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي إلى جانب دعم النّقل المدرسي ببعض الجهات،
- ✓ **العناية بالفضاء المدرسي** وذلك عن طريق اتّخاذ التّدابير الإداريّة اللاّزمة لتحسين مؤشّرات التّأطير وظروف الدّراسة وتوسيع وتجهيز المؤسّسات بالمرافق الّتي من شأنها أن تساهم في تحسين المردوديّة بها (فضاءات متعدّدة الاختصاصات، تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات، واقتناء التّجهيزات اللاّزمة لمواصلة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصيّة في المدارس الإعداديّة...)،
- ✓ **تطوير آليّات الإدارة والتّسيير** من خلال إكساب إطار التّسيير الحرفيّة اللاّزمة والمؤهّلات المستوجبة للقيام بالمهامّ الإداريّة والماليّة المنوطة بعهدته على أكمل وجه ودعم المدارس الإعداديّة والمعاهد بالموارد البشريّة اللاّزمة،
- ✓ **دعم التّوجيه إلى المسلك التّقني وإلى الشّعب العلميّة والتّكنولوجيّة** بضبط استراتيجيّة لتطوير منظومة التّوجيه والإعلام المدرسي والجامعي وتوفير الموارد البشريّة وطاقة الاستيعاب اللاّزمة لمجابهة التّزايد المنتظر في عدد تلاميذ المسلك التّقني والتّعليم التّكنولوجي.
- ✓ مواصلة تحفيز توجيه تلاميذ الإعدادي التّقني إلى منظومة التّكوين المهني،
- ✓ **تنويع الأنشطة التّثقيفيّة والتّرفيهيّة والرّياضيّة** للتّلميذ وتدعيمها وتوسيع مجالاتها،
- ✓ **دعم وتطوير آليّات التّواصل والإعلام والتّنسيق**،
- ✓ **تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال** من خلال إنتاج موارد رقميّة تغطّي برامج المرحلة الثّانية من التّعليم الأساسي والتّعليم الثّانوي وإرساء شبكة مكتبات رقميّة تغطّي جميع المؤسّسات التّربويّة وتعميم الرّبط بالتدفّق العالي على جميع المدارس الإعداديّة والمعاهد، إضافة إلى زيادة تجهيز المؤسّسات بالحواسيب وتجديد القديمة منها بصفة دوريّة وتجهيز قاعات تدريس العلوم والفيزياء والتّكنولوجيّات بالسبّورات التّفاعليّة والموارد الرّقميّة الخاصّة بهذه الموادّ

بجميع المدارس الإعداديّة والمعاهد والعمل على وضع منظومة متكاملة لتأهيل المدرّسين والمكوّنين في هذا المجال.

قراءة في محورالجودة في المنظومة التربوية التونسية:

إن تراجع مستوى الجودة في المنظومة التربوية تدريجيّا لهو حقيقة لا يمكن تجاهلها أو انكارها ومردّ ذلك عدّة عوامل لعلّ أهمها غياب منظومة وطنية للمتابعة والتقييم فضلا عن أن أغلب برامج الإصلاح ارتبطت بتوجهات وظروف معيّنة.

وقد تتالت محاولات الإصلاح التي اتسمت في كثير من جوانبها بالتسرّع والسطحية ممّا أربك المنظومة عموما وقلّص الدافعية والاصرار على التعلّم لدى التلامذة والمتكوّنين فتصدّعت علاقة المتعلم بالمؤسسة التربوية وبالعلم والتعلم وحب المعرفة عموما و برزت ظواهر مستجّدة مثل العنف والغش والتغيب والانقطاع والتعصّب والاعتداء على حرمةالمؤسسة والقائمين عليها وتعاطي المحظورات،خاصة في ضلّ غياب منظومة تأديبية ناجعة تجمع بين الوقاية والعلاج. كل ذلك في سياق مايشهده المجتمع من انسداد لآفاق التشغيل ضمن مناخ تراجعت فيه القيم الوطنيّة الإنسانية.

وقد أصبح لزاما اليوم أن يشمل مفهوم الجودة مختلف عناصر المنظومة التربوية من برامج وكتب مدرسية ومقاربات بيداغوجية وتكوين للإطار التربوي ونظام التأديب المدرسي وترشيد منظومة التوجيه والتقييم وإثراء أنشطة الحياة المدرسية والعناية بالبنية التحتية للمؤسسات التربوية وآليات قيادة المنظومة على المستوى المركزي والجهوي وتسيير المؤسسات التربوية.

ولعلّه من الضروري أن تراهن التوجهات الإصلاحية التربوية على الرقي بأداء المنظومة التربوية وتجسيم مقاربة شمولية للجودة انطلاقا من مداخل أساسها القيم والكفايات وإدماج التعلمات في الحياة بهدف تحقيق مواصفات تحدّدها الغايات والتوجهات الكبرى للتربيةو التعليم وذلك لتأهيل المواطن وإقداره على الانخراط الإيجابي في الحياة عموما وتمكينه من مسايرة التحولات والتغيرات المستمرة بما يضمن تطوير المستوى المجتمعي والسمو به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

وقد تجلى اهتمام وزارة التربية بموضوع الجودة في تركيز هيكل إداري مركزي ممثل بمختلف الجهات يُعنى بالتقييم والجودة (الإدارة العامة للتقييم والجودة) تتمثّل مهمته في تقييم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي واقتراح التدابير الكفيلة بنشر ثقافة الامتياز وضمان الجودة في منظومة التربية.وفي هذا الإطار يكلف هذا الهيكل خاصة بـ:

- تقييم برامج ووسائل التدريس ومكتسبات التلاميذ والمتكوّنين،
- تقييم أداءأعوان التربية،
- تقييم مردود المؤسسات التربوية،
- تقييم الحياة المدرسية،
- التقييم العام لمنظومة التربية،
- السهر على متابعةأعمال اللجان الفنية المكلفة بإنجاز دراسات وبحوث تقييمية،
- متابعة تنفيذ القرارات الناتجة عن عمليات التقييم،

- وضع مشاريع وبرامج لتطوير ثقافة الامتياز ولتحسين جودة الخدمات المسداة من قبل هياكل التربية في القطاعين العمومي والخاص،
- تشجيع الابتكار وضمان ديناميكية للتقييم الذاتي والنهوض بالمؤشرات الضرورية لمتابعة برنامج تأمين الجودة على جميع مستويات منظومة التربية،
- مساعدة مؤسسات التربية على الانخراط في مسار الإشهاد.

وتعمل وزارة التربية من خلال الهيكل المعني على إعداد مرجعية للجودة في المؤسسات التربوية تشمل التصرف في الميزانية والتصرف في الموارد البشرية وانجاز التعلمات وقيادة المؤسسة التربوية وتنظيم الحياة المدرسية والتصرف في الموارد المالية كما تعمل على انجاز منظومة اعلامية للتصرف في الجودة في المؤسسات التربوية.

روافد أخرى لدعم المساواة والإنصاف :

✓ <u>التربية على المواطنة وحقوق الإنسان</u>

في سياق أداء المدرسة التونسية لمهمتها الرامية إلى بناء مواطنين فاعلين ومؤثرين في صنع السياسات العامة، وفي إطار القناعة بأن التربية على المواطنةوحقوق الإنسان لايمكن أن تختزل في معلومات ومعارف تقدم بالفصل وتنتهي باختبار، بل هي على العكس من ذلك معارف وقدرة على توظيف تلك المعارف في الشأن اليومي وفي الحياة العامة وعلى مدى الحياة، فقد اتخذت هذه المسألة في مرحلة ما بعد الثورة منحى جديدا تمثل في ما يلي:

- الاستفادة مما توفره البرامج المدرسية الرسمية في تفعيل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وخاصة في بعض المواد المدرسية من قبيل التربية المدنية وذلك لتنمية كفايات ذات صلة بالمواطنة مثل المشاركة في الحياة العامة، وتنمية الفكر النقدي، و أيضا الانتصار إلى القيم الإنسانية كالتسامح واحترام الآخر ونبذ التعصب ورفض اللجوء إلى العنف.
- الاستفادة من الشراكة مع بعض المنظمات والجمعيات من قبيل المعهد العربي لحقوق الإنسان ومنظمة أيريس ومركز التنمية المجتمعية والتمكين. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة اتجهت إلى :
  - العمل على تكوين مجموعة من المربين من مختلف الاختصاصات والدرجات (معلمون / قيمون / أساتذة) في مسألة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وقد تولى هذا الأمر فرع المعهد العربي لحقوق الإنسان ببنزرت في إطار شراكة مع المندوبية الجهوية للتربية بالجهة التي تندرج بدورها في إطار شراكة أوسع تجمع وزارة التربية بالمعهد العربي لحقوق الإنسان.

- إنتاج دليل يتعلق بتنمية ثقافة الديمقراطية لدى الناشئة والشباب في تونس سواء منها تلك التي تنتمي إلى شريحة التلاميذ أو بعض منها. وفي هذا الإطار، شمل التدريب على استعمال الأدلة فئات متنوعة (التلاميذ / المرأة / الكهول...) في جهات مختلفة (الكاف / توزر /القصرين ....).

- إنتاج دليل خاص بأنشطة حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وهو يتعلق بتنمية الثقافة المدنية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية وقد تم تكوين ما يزيد عن 380 أستاذة وأستاذا من مختلف الاختصاصات تولوا هم بدورهم لاحقا تكوين التلاميذ، علما وأن هذا البرنامج الذي تم بالشراكة مع منظمة ايريس(منظمة الخدمات الدولية للإصلاح الانتخابي) امتد على ثلاث مواسم دراسية واستفاد منه تلاميذ المرحلة الثانوية في مختلف جهات البلاد فضلا عن استفادة عدد من المدرسين تجاوز ال700 مدرّسة ومدرّس، وقد استفاد هذه السنة من التكوين كذلك المسؤولون عن الحياة المدرسية. هذا دون أن ننسى أن عددا من المتفقدين ومستشاري الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي قد تم تكوينهم من قبل خبراء في المجال خلال الموسم الدراسي 2012-2013. ولابد في الإطار ذاته من التأكيد على أن مسابقتين نظمتا على الصعيد الوطني (العام الدراسي 2013/2012 والعام الدراسي 2014/2013)وانتهت في كل سنة بتتويج أربعة نوادي.

- تركيز شبكة من نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة منها ما هو في إطار الشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان (7 نوادي) ومنها ما هو في إطار الشراكة مع مركز التنمية المجتمعية والتمكين وذلك تحت عنوان 'المدرسة أداة للتغيير' وقد تم تركيز 17 ناديا، شملت خمس ولايات (نابل /سليانة/ الكاف / زغوان وجندوبة)، وقد استهدف التكوين المدرسين ومديري المؤسسات التربوية المعنية والمسؤولين عن التنشيط الثقافي بالمندوبيات المذكورة، وتوج العمل بمهرجان وطني حضره ممثلون عن الوزارة.

وعموما تمثل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان أحد محاور الاهتمام الكبرى وذلك لما لها من دور في:

- ترسيخ قيم المساواة ونبذ جميع أشكال التمييزلا سيما التمييز بين الجنسين
- نشر ثقافة الموازنة بين الحق والمسؤولية

- إبراز أهمية الدور الفاعل للمواطن في صنع السياسة العامة
- إبراز أهمية الشراكة بين المدرسة والمجتمع المدني في تكريس السلوك المدني وتنمية ثقافة الديمقراطية التي تجعل من هذه الأخيرة قيما وسلوكيات تحكم الحياة اليومية وليست مجرد آليات للتداول على الحكم وهذا هو جوهر التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

✓ <u>تجربة الإدماج المدرسي لذوي الاعاقة في تونس</u>

أحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع وزارة التربية ووزارة الصحة والجمعيات ذات العلاقة خطة وطنية للإدماج المدرسي والتربوي للأطفال ذوي الإعاقة انطلق العمل بها خلال السنة الدراسية 2003 - 2004 ، وقد استندت هذه الخطة إلى مرجعيات وطنية وأخرى دولية أهمها مكوّنات خطة التربية للجميع EPT (داكار 2000) وتوصيات المؤتمر الإقليمي العربية (بيروت 2001) حول إدماج ذوي الاحتياجات الخصوصية في التعليم النظامي إضافة إلى القانون التّوجيهي للتّربية والتّعليم المدرسي عدد 80 بتاريخ 23 جويلية 2002 الذي ينص في فصله الرّابع على أن "تضمن الدّولة حق التّعليم مجانا بالمؤسّسات التربويّة العموميّة لكلّ من هم في سنّ الدراسة و توفّر لجميع التلاميذ فرصا متكافئة للتّمتع بهذا الحقّ... وتسهر على توظيف الظّروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة للتمتّع بحقّ التعلّم..."

وقد تدعّم هذابصدور القانون التوجيهي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في 15 أوت 2005 .

- الأهداف الرئيسية:

- العمل على إدماج 600 طفل سنويّا بمسار التّعليم العادي استنادا إلى مقياس صنف الإعاقة ودراسة ملفّات الأطفال المترشّحين للتّرسيم واتّخاذ القرار (التّوجيه إلى مدارس دامجة / التّوجيه إلى مدارس عاديّة غير دامجة / التّوجيه إلى مراكز مختصّة) .
- تكوين كل المتدخلين في البرنامج (متفقدون، مديرو المدارس الدّامجة، المدرسون، المساعدون البيداغوجيون...).
- إعداد وحدات تكوينيّة في الغرض.
- تهيئة المدارس الدّامجة و تجهيزها.
- تأمين المرافقة البيداغوجيّة (إحداث لجنة محليّة على مستوى كلّ مدرسة دامجة، تأمين الدّعم البيداغوجي الإفرادي بعد الدّروس العاديّة (رصد ساعتين ونصف السّاعة أسبوعيّا لكلّ قسم)، تأمين الدّعم البيداغوجي والتّربوي خارج المدرسة (الجمعيّات ذات الصّلة)، تشريك الأولياء في تنفيذ المشروع التّربوي الإفرادي.
- فتح الأقسام التّحضيريّة أمام الأطفال ذوي الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية وطنيّة للاتصال والإعلام في مجال الإدماج المدرسي.
- المتابعة الميدانية للبرنامج.

- تقييم التجربة :خضعت التجربة لعدة محطات تقييم أبرزت جملة من النتائج منها:

- تطور عدد التلاميذ المدمجين من 299 تلميذا خلال السنة الدراسية 2004/2003 (أي سنة الانطلاق) ليصل إلى 2440 تلميذا خلال السنة الدراسية 2014/2013 رغم التعثرات التي بدأ البرنامج يشهدها بعد نجاح ملحوظ خلال السنتين الأوليين لانطلاقه. وقد ارتفع عدد المدارس الدامجة من 111 مدرسة خلال السنة الدراسية 2004/2003 إلى 543 خلال السنة الدراسية 2013/2012.
- تغييب المقاربة الحقوقية لعملية إدماج ذوي الإعاقة وذلك بتوخي سياسة التدرّج في هذه العملية بمقتضى أن "مبدأ الحق " يفترض "أن يتمتّع كل أصحاب الحقوق بحقوقهم في نفس الوقت".
- تصنيف المدارس إلى مدارس دامجة وأخرى غير دامجة في إطار تبني مبدإ التعميم التدريجي للإدماج المدرسي، يحمل في داخله مقومات "الإقصاء" حيث أصبحت المدارس الدّامجة تُنعت "بمدارس المعاقين" ممّا جعلها مؤسسات غير مرغوب فيها من قِبَل أولياء التلاميذ العاديين ومن المدرّسين ولم يعد يؤمّها إلاّ ضعاف الحال من الفئات الاجتماعية في غالب الأحيان.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المدرسة الدامجة والمجتمع المدني: أولياء وجمعيات وجهات مختصة و انعدام الآليات المنظمة لذلك.
- نقص في مستوى تكوين المدرسين بالموازاة مع عملية التعميم السنوي لعملية الادماج.
- التقصير في مستوى تطويع المناهج (adaptation curriculaire) بما يتماشى مع خصوصيات المدمجين من ذوي الإعاقة:غياب نظام تقييم خاص بالأطفال ذوي الإعاقة المدمجين يضمن حمايتهم من الفشل و الانقطاع.

- إجراءات اتخذت لتجويد عملية الادماج المدرسي:

على إثر التقييمات التي أجريت بدأت وزارة التربية في اتخاذ تدابير ضرورية لإعادة الشرعية للبرنامج وتعديل الخطة الوطنية القائمة بهدف المرور من مقاربة الإدماج إلى مقاربة الدمج المدرسي وذلك باتخاذ عديد القرارات المشفوعة بإنجازات نذكر منها ما يلي:

- الانطلاق في إعداد خطة تدخّل تأخذ بعين الاعتبار فئات أخرى من ذوي الاحتياجات الخصوصية وهم "ذوو اضطرابات التعلم والموهوبون".
- التركيز على البعد الحقوقي بحيث يصبح إدماج ذوي الإعاقة حقا لا مجال للتجادل حوله وذلك بمراجعة التشريع بما جعل كل المدارس دامجة ابتداء من السنة الدراسية 2014/2013 مع وضع آليات تضمن التزام اللجان الجهوية باحترام شروط الإدماج.
- وضع خطة لتجويد دور خلايا العمل الاجتماعي.
- وضع آليات للتدخل المنظم للجمعيات ذات العلاقة.

- تطوير الإجراءات التي يُخَصّ بها ذوو الاحتياجات الخصوصية على امتداد عملية التعليم والتعلّم.
- انتداب أخصائيين نفسيين ووضعهم على ذمة المندوبيات الجهوية للتربية لمرافقة ذوي الاحتياجات الخصوصية ومدرّسيهم .
- تطوير منظومة التكوين بإدراج محاور تكوين جديدة تشمل:
  - ✓ المقاربة الحقوقية في الممارسة التربوية،
  - ✓ تقنيات التواصل في المجال التربوي،
  - ✓ التنمية الذاتية،
  - ✓ التربية الوالدية.
- إعداد ومضات تحسيسية موجهة لكل الأطراف المعنية.

المدرسة الصديقة للطفل:

تعتبر المدرسة الصديقة للطفل من المقاربات التربوية التجديدية وقد انطلقت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في إرسائها بالبلاد التونسية بعد الثورة؛ وتنبني هذه المقاربة على ضمان بيئة مدرسية مناسبة للطفل وفق مقاربة حقوقية تجعل من المدرسة صديقة له، وفضاء تربويا لتجسيد ثلاثة حقوق أساسية هي:

- الحق في الدراسة (الحق في مقعد دراسي دون تمييز على أساس النوع، أو الجهة، أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي)،

- الحق في تعليم مبني على قيم الإنصاف والتنشئة الاجتماعية التي تعزّز الصورة الإيجابية للذات، وتمكّن من إعداد مواطنين واعين بحقوقهم وبواجباتهم .

- الحق خلال فترة الدراسة، في تطوير كفاياته الوجدانية والعرفانية والاجتماعية التي من خلالها يكون الطفل قادرا على مواجهة متطلّبات الاندماج الطبيعي والسلس في الحياة الاجتماعية بكل نجاح.

وقد قامت الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بتركيز نموذج "المدارس الصديقة للطفل" وذلك بتهيئة مجموعة من المدارس وتحسين كافة مكوناتها للرفع من أدائها التربوي والبيداغوجي حسب مقتضيات السياق التونسي واستئناسا بالتجارب الدولية السابقة في هذا المجال.

- مراحل إرساء التجربة:

✓ اختيار عيّنة المدارس المعنية:تمّ اختيار 30 مدرسة ابتدائية لتكون عينة لإرساء هذه التجربة بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتربية كما تمّ تنظيم ملتقيات تحسيسية استهدفت المتدخلين في هذا المشروع (متفقدين، مساعدين بيداغوجيين، مديري المدارس المعنية، معلمين، مسؤولين عن المرحلة الابتدائية بالمندوبيات الجهوية للتربية) للتعريف بهذا البرنامج

- ✓ بناء الأطر المرجعية المنظّمة لعمل المدارس الصديقة للطفل:تمّ إعداد مرجعيات المدارس الصديقة للطفل التي تتضمن المعايير والمؤشرات المساعدة على إرساء هذا النموذج من المدارس إضافة إلى تهيئة مدارس العيّنة المعنية بالمشروع وتطوير بنيتها التحتيّة وصيانتها.
- إعداد أدوات المتابعة والتقييم:تمّ إعداد أدوات متابعة وتقييم وخطّة عمل و برنامج تكويني في الغرض .

من مظاهر الشراكة في القطاع التربوي

يعد الملف التربوي من أهم الملفّات الوطنية وأكثرها حساسية وتشعبا، فتونس ومنذ استقلالها عولت على مواردها البشرية لتحقيق النمو والرقي المطلوب وركزت على التربية والتعليم لتواصل مسيرتها الحضارية وتحقّق التنمية الشاملة العادلة. وتدعّم هذا التوجه في اطار مطلب مجتمعي زاد إلحاحا بعد ثورة الحرية والكرامة حيث أضحى إصلاح المنظومة التربوية هدفا استراتيجيا تعمل الحكومات المتعاقبة على بلورته في سبيل إرساء حوار مجتمعي وطني يشمل مختلف الأطراف من مربين وأولياء وتلاميذ وجامعيين وقوى وطنيةمن نقابات ونسيج جمعياتي وقطاع خاص... في اطار تشاركي تفاعلي لبناء نموذج لتطوير المنظومة التربوية.

- النقابات: برز الملف النقابي على نحو لافت بعد ثورة 14 جانفي 2011، حيث تمّ التركيز على الملفات العماليةنظرا لضرورة تحسين الوضع الاجتماعي بالنسبة للأسرة التربوية وأجورها عامة، خاصة وهي الساهرة على بناء الرأسمال البشري الذي يشكل الثروة الحقيقية لهذا البلد ضعيف الموارد الطبيعية. لذا وبهدف ضمان تأمين الخدمة التربوية في أحسن الظروف، عملت وزارة التربية على معالجة جميع الملفات الواحد تلو الاخر وحرصت قدر الامكان على حلحلتها من خلال خلق أرضية جيّدة للحوار والتواصل الايجابي مع مختلف النقابات القطاعية (9 نقابات). وتجدر الاشارة إلى أنه رغم وجود فترات من التوتر بين الطرفين فقد اتسمت العلاقة بين وزارة التربية وجل النقابات عموما و في أغلب الأحيان بالتفهم والانفتاح، حيث عمل الطرفان على تذليل كل العقبات والعراقيل مما أدى إلى الاتفاق على جل المسائل التي كانت عالقة بالإضافة إلى إمضاء عدة اتفاقيات. وقد تركزت المفاوضات أساسا حول تحسين ظروف العمل ومراجعة الأنظمة الأساسية وتنفيذ الاتفاقيات السابقة.
- الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص: سعت الوزارة في السنوات الأخيرة إلى دعم وتطوير مختلف جوانب الشراكة مع مختلف المتدخلين والمعنيين بالشأن التربوي والمساهمين فيه:

- ✓ المجتمع المدني والجمعيات : يبرز دور الجمعيات في دعم المؤسسات التربوية في مجال البناءات المدرسية بتحسين البنية التحتية والتجهيزات التعليمية وتقديم معونات اجتماعية للتلاميذ المنتمين لأسر محدودة الدخل وللفئات الهشة. كما تنهض أخرى بإنجاز دراسات وطرح تصورات لتطوير المنظومة التربوية. ودعما لهذا التوجه تسعى الوزارة إلى إرساء مشروع "جمعية مدنية لكل مؤسسة تربوية".

- ✓ القطاع الخاص : تحرص وزارة التربية على إشراك القطاع الخاص في المجهود الوطني للارتقاء بالخدمات التربوية بمايتماشى والرّهانات التنموية للمرحلة القادمة مع تشجيعه على إحداث مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد ثانوية وتمكينه من حوافز خصوصية في الغرض.

- التعاون الثنائي مع البلدان العربية: تعمل وزارة التربية على تعزيز انتماءها الحضاري ودعم تعاونها مع البلدان العربية من خلال العديد من البرامج والانشطة فيما يلي بعضها:
  - ✓ التفاوض بشأن مشروع برنامج تنفيذي في مجال التربية والتعليم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية للسنوات 2014 و2015 و2016،
  - ✓ التفاوض بشأن مشروع مذكرة التفاهم للتعاون التربوي بين وزارة التربية التونسية ووزارة التربية والتعليم اللبنانية،
  - ✓ التفاوض بشأن مشروع برنامج تنفيذي للتعاون التربوي بين وزارة التربية التونسية ونظيرتها اليمنية للسنوات 2013 و2014 و2015 ،
  - ✓ تأمين مشاركة الوزارة في الندوات والتظاهرات،
  - ✓ تنظيم زيارات العمل التي تقوم بها الوفود الأجنبية،
  - ✓ التنسيق مع الوكالة التونسية للتعاون الفنّي.

- التعاون الثنائي مع البلدان الأوروبية: تحرص وزارة التربية على تعزيز مجالات التعاون مع العديد من البلدان الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وتركيا و ألمانيا وبولونيا واسبانيا أو الاسيوية كالصين مثلا، وذلك من خلال تبادل زيارات الخبراء وتنظيم تربصات تكوينية وتدريبية والمشاركة في ندوات ودورات رسكلة مشتركة كما تعكف على دراسة مذكرات التفاهم والشراكة مع العديد من الدول.

- التعاون في إطار اتحاد المغرب العربي: من خلال تنظيم اجتماع المشرفين على آلية تبادل الخبرات والكفاءات والمشاركة في الأعمال الدورية للمجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

- التعاون متعدد الاطراف: في هذا الباب نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من الانشطة والبرامج من قبيل مشاركة الوزارة في أشغال لجنة الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي على مستوى كبار الموظّفين وبرنامج "دعم قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي من أجل التشغيلية"...

- التعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الأممية مثل منظمة اليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي (PAM)...

- التعاون مع منظمات وجمعيات غير حكومية مثل رابطة تطوير التربية في إفريقيا ADEAوجمعية قطر الخيرية أو جمعية "Alexandria Trust"...

البحث والتجديد التربوي

تضم وزارة التربية عدّة هياكل تعنى بالدراسات وبالبحوث التربوية المتعلقة بتطوّر وتطوير التعليم كمّا ونوعا ومن أهمها المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية والادارة العامة للبرامج والتكوين المستمر والإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات.

يمثل البحث التربوي عاملا أساسيا في تحسين جودة العملية التعليمية والارتقاء بمردود المدرسة وتأهيلها المطرد تجسيما للأهداف المنشودة مع اعتبار المعايير الدولية في المجال. ويشمل البحث التربوي مجالات البيداغوجيا ومناهج التعليم وبرامجه ووسائطه وأداء المربين والحياة المدرسية ومحيطها وأنظمة التقييم، وكذلك الدراسات المقارنة واستشراف التحولات في مجال التربية والتعليم. كما يعنى البحث برصد التجديدات البيداغوجية الميدانية وتشجيعهاوالعمل على نشرها وكذلك التعرف على المستجدات العالمية والاستفادة منها ودفع توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجالات التعلّم وتقييم مردودها. ويتم تنظيم البحث التربوي في مؤسسات مختصة تعمل، عند الاقتضاء، في إطار الشراكة مع مراكز البحث العلمي والمؤسسات الجامعية ذات الاختصاص ومراكز الدراسات والبحث التربوي في دول صديقة.

وفي هذا الباب يقوم المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية في إطار مهامه بـ:

- إنجاز بحوث ميدانية تقييمية لرصد بعض هنات المنظومة التربوية
- إنجاز دراسات استشرافية تطويرية للمساهمة في بناء التوجهات العامة للقطاع
- **إدارة مشاركة تونس في التقييمات الدولية على غرار تيمس وبيزا التي كشفت نتائجها ضرورة تحضير مخصوص يتماشى ومتطلبات هذه التقييمات**
- تنظيم تقييمات وطنية ينبغي أن تكون دورية ومنتظمة
- تنظيم أيام دراسية تتناول مسائل بيداغوجية هامة على غرار الكتاب المدرسي والصعوبات المدرسية والمواد التعليمية (القراءة والرياضيات في المرحلة الابتدائية) وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلّم.
- توثيق الموارد البيداغوجية.

يحتوى المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية مكتبة توثق جميع الإصدارات ونتائج البحوث والدراسات الرسمية لوزارة التربية. تضم المكتبة عددا هاما من المراجع والكتب والمجلات المهتمة بشتى المسائل التربوية. كما يوجدبالمركز متحف للتربية يحفظ الذاكرة الوطنية في المجال التربوي.

ج. التعليم العالي

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عمليات إصلاح ومراجعات شملت تطوير المناهج وإثراء المضامين وتنويع الشعب والاختصاصات بما يتماشى والحاجيات الحقيقية لسوق الشغل، وقد توجت هذه الإصلاحات بإصدار قانون للتعليم العالي (القانون عدد19 لسنة2008)تم بموجبه إقرار نظام "إمد "والتدرج في وضع الآليات الأساسية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد.

وتستأثر ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحجم هام نسبيا من الاعتمادات يقدّر بنحو 5٪من ميزانية الدولة.

❖ التشخيص

عرف قطاع التعليم العالي تطورا هاما على مستوى عدد الطلبة خلال العشرية الأخيرة حيث ارتفع عدد الطلبة النظاميين من207 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2000- 2001 إلى 337.393 طالبا بكل مراحل التكوين خلال السنة الجامعية 2012-2013 كما تضاعف عددالخريجين حوالي 3 مرات ليرتفع من 24.5ألف خلال السنة الجامعية 2000- 2001 إلى68.880 ألف خلال سنة 2012.

وتوسعت شبكة مؤسسات التعليم العالي لتصبح 198 مؤسّسة تتوزع على 24 ولاية، منها 168 مؤسسة تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و30 مؤسسة تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى (108 مؤسسة جامعية سنة 2001-2002).وتخضع هذه المؤسسات إلى إشراف 13جامعة وإدارة عامة للدراسات التكنولوجية (6 جامعات سنة 2001-2002).

وشهد قطاع البحث العلمي بدوره تطورا هاما حيث بلغ عدد مخابر البحث، بحسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2012، 241 مخبرا و174 وحدة بحث تضم 7779 باحثا و2619 طالبا باحثا مرسما بالماجستير و7191طالب باحث بالدكتوراه.

وتتوزع مخابر ووحدات البحث ومدارس الدكتوراه على عديد الاختصاصات في مجالات "علوم الحياة والبيوتكنولوجيا" و"البيولوجيا" و"العلوم الصحيحة" و"العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف" و"علوم وتقنيات المهندس" و"العلوم الإنسانية والاجتماعية."

وتعدّ تشغيلية خريجي التعليم العالي من أولويات عمل الوزارة حيث تم في هذا الإطار اتخاذ مجموعة من الخطوات الرامية إلى مزيد النهوض بالمهارات المهنية للطلبة وإعدادهم للاندماج في سوق الشغل عبر الاهتمام بجودة التأطير الأكاديمي ودعم برنامج الإشهاد وبرنامج تكوين المكونين في اللغات

وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن تفعيل دور الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد وبعث هيكل على مستوى كل جامعة يهتم بتنمية المهارات ودعم التشغيلية على غرار مراكز المهن" Centres de carrière" والتي أحدث منها ستة مراكز بالجامعات التونسية، وذلك حتى تتضمن الوحدات الدراسية التشغيلية وتنمية المهارات المهنية والريادة. وتسعى الوزارة في مرحلة قادمة إلى تعميم تجربة هذه المراكز على كافة الجامعات التونسية.

كما أحدثت الوزارة هيئةوطنية تسهر على تقييم وضمان الجودة والاعتماد بموجب القانون التوجيهي للتعليم العالي عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008. ويتمثل تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث ومسالك التكوين وبرامجه فيتدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسساتي استنادا إلى معايير الجودة المعتمدة بهدف تحديد الإجراءات المناسبة والارتقاء بمستوى أداء المؤسسة والنهوض به بفاعلية وكفاءة ويتم التقييم على أساس معايير وأساليب وإجراءات موضوعية تضمن الشفافية والإنصاف وتتولى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد تعميمها باعلام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وإطارات التدريس والطلبة والإطارات الإدارية.

وتتمثل جودة التعليم العالي والبحث العلمي في تطبيق المعايير المحددة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد خاصة على مستوى :

- الإتقانفياكتساب العلوم والمهارات،

- كفاءة الأداء المهني للخريجين،

- فاعلية البحث العلمي والتجديد التكنولوجي،

– مدى تلاؤم التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

أما الاعتماد فإنه يتمثل في الإقرار من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بطلب من مؤسسة التعليم العالي والبحث الراغبة في ذلك، بأن المؤسسة قد استوفت المعايير المستوجبة لضمان الجودة. ويسند الاعتماد لمدة 4 سنوات إما للمؤسسة أو للبرامج أو للمسالك. ويمكن سحبه في الأثناء من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد فيصورة الإخلال بمعايير الجودة.

إضافة إلى ذلك فقد تم إحداث لجنة وطنية لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي شرعت في أعمالها منذ سنة 2012 ، وتتركب من 05 أعضاء يمثلون الوزارة و05 أعضاء يمثلون النقابة و13 ممثلا عن الجامعات من بين الأساتذةالمنتخبين من صنف "أ".

وتتمثل مهام هذه اللجنة أساسا في تنسيق أعمال اللجان الفرعية المتكوّنة على مستوى مؤسسات التعليم العالي وعلى مستوى الجامعات، والسهر على تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية حول موضوع إصلاح المنظومة الجامعية بحضور ومشاركة مختصين تونسيين وأجانب، كما تعمل على مدّ هذه اللجان الفرعية بالبحوث والدراسات والورقات البيضاء التي ستقوم بإعدادها في اختتام كل ملتقى وذلك بهدف إثراء أعمالها وتقديم الدعم المعرفي لها. كما تتولى هذه اللجنة الوطنية تنظيم زيارات ميدانية لمختلف المؤسسات الجامعية والجامعات بهدف الارتقاء بأشغال اللجان الفرعية ومتابعة سير أعمالها.

وتضم اللجنة الوطنية 4 لجان فرعية هي:

1. اللجنة الفرعية المكلفة بالدراسات والمناهج والتكوين
2. اللجنة الفرعية المكلفة بالخارطة الجامعية والانفتاح على المحيط
3. اللجنة الفرعية المكلفة بالحوكمة
4. اللجنة الفرعية المكلفة بالبحث العلمي

وفيما يخص انفتاح المؤسسات الجامعية على الفضاء الخارجي (الدولي) فقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإبرام عدة اتفاقيات تعاون مع بعض المؤسسات الأجنبية على غرار المركز الأمريكي "أمديست" والمجلس الثقافي البريطاني في مجال إشهاد الطلبة والأساتذة في اللغة الانقليزية ومع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية لتكوين المكونين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلامية.

❖ الصعوبات والعراقيل

- يطرح الوضع الراهن للتصرف الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وبالمبيتات والمطاعم الجامعية عديد الإشكاليات التي تواجه عمل مؤسسات التعليم العالي وخاصة تلك المتعلقة بنقص الموارد البشرية وهو ما أثر سلبا على أداء الجامعات والمعاهد العليا والكليات.

[8] تم خلال ندوة العمداء والمديرين التي تم تنظيمها بطبرقة يومي 3 و4 ماي 2012 الاعلان الرسمي عن بداية عملية إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بتونس.

- عدم التقيد بما جاء بالمخططات التنموية في إحداث مؤسسات التعليم العالي بما يؤدي إلى اختلال الخارطة الجامعية وينعكس سلبا على التكوين الجامعي وعلى الموارد البشرية والمادية اللازمة للنهوض بالقطاع.
- التفاوت الجهوي المسجل على مستوى الاختصاصات العلمية المتوفرة والتي لا تستجيب في عديد الأحيان لمتطلبات التنمية في الجهة لاسيما على مستوى تثمين ميزاتها التفاضلية.
- اختلال التوازن في مستويات التنمية بين الجهات الساحلية الشرقية والجهات الداخلية للبلاد وتراجع المكانة الوظيفية للجهات الداخلية نتيجة عدم قدرتها على استقطاب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.
- محدودية دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات.
- النقص المسجل على مستوى تثمين الموارد البحثية والبشرية للجامعة والذي يحول دون إحداث جيل جديد من المؤسسات القادرة على دفع نسق التنميةالجهوية.
- ضرورة تقييم نظام" أمد "بغية توفير مقومات النجاح لهذه المنظومة حيث أن التوعية والتحسيس بمنطلقات هذ االنظام وغاياته بقيت منقوصة مما جعل عديد الإطارات الجامعية لا تتوفر لديهم الدراية الكافية بالأهداف الحقيقية لهذاالمشروع.
- إعادة النظر في سياسة إحداث الأقطاب الجامعية الجديدة والأقطاب التكنولوجية حتى تستجيب لخصائص كل جهةعلى حدة.
- قلة العناية بالوضع المادي للجامعي مماجعله بمثابة الموظف أكثر منه باحثا ومؤطرا ومكونا.

❖ الآفاق وسبل التطوير

ترتكز إستراتيجية النهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي على خمسة محاور أساسية تتمثل في:

✓ مراجعة دور الجامعة التونسية في اتجاه الارتقاء بمستوى الطالب العلمي والثقافي والاجتماعي

- تعزيز دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات من خلال تثمين مواردها البحثية والبشرية بهدف خلق جيل جديد من المؤسسات القادرة على دفع نسق التنمية الجهوية.
- تطوير القدرات الذهنية والعملية.
- مراجعة البرامج الرسمية للتعليم(الأهداف والمحتوى والمقاربات البيداغوجية، دعم مقروئية وآفاق شهائدها والتعريف بالمكامن التشغيلية التي يمكن لحاملي هذه الشهادات استغلالها) .
- تكثيف الدورات التكوينية في الأساليب البيداغوجية لفائدة المكونين.

- مراجعةالزمن الجامعي في اتجاه اعتماد نظام تدريس مرن يسمح بأكبر هامش ممكن من الحرية وإدارة الوقت الخاص للطالب (تربصات،عمل بنصف الوقت، أنشطة ثقافية ورياضية وجمعياتية وسياسية).

✓ **دعم الجودة لرفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي إلى المستويات الدولية**

- إصلاح منظومة التجديد الجامعي حتى تستجيب لتطلعات الطالب وللحاجيات الحقيقية لسوق الشغل.
- دفع التعاون بين المؤسسات الجامعية ونظيراتها في الخارج والعمل على دعم تفتح الجامعة على محيطها.
- تقييم نظام" إمد "وتوفير مقومات نجاح المنظومة إضافة إلى ضرورة التوعية والتحسيس بمنطلقات النظام وغاياته ضمن مقاربة تشاركية تجمع مختلف الأطراف المتدخلة.
- تطوير الشعب ذات التشغيلية العالية عبر فتح آفاق التكوين بالماجستير المهني.
- الرفع من عدد الإجازات المحدثة في إطار البناء المشترك مع المهنيين.
- دعم التجديد البيداغوجي واليقظة الجامعية لمواكبة التطورات العلمية والجامعية على الصعيد الدولي.
- تعزيز التعاون بين الجامعات الكبرى والجامعات الفتية لاسيما على مستوى تبادل الخبرات البيداغوجية وزيارات الوفودالطلابية.
- تكثيف الاستعانة بالخبرات التونسية في الخارج من مدرسين وباحثين ومختصين.
- مزيد العمل على انفتاح الجامعة على بيئتها الاجتماعية والاقتصادية وإقرار إمكانية إسناد منح دراسية بتونس وبالخارج من طرف مؤسسات القطاعين العام والخاص لانتداب أفضل الخريجين.
- تحديد الأولويات الوطنية في قطاع البحث العلمي بصفة مدققة وعلمية مع ضرورة التركيز في مجال البحث العلمي على الميادين التنافسية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وفي جلب الاستثمارات.

✓ **استهداف المسالك الواعدة والشعب ذات التشغيلية العالية وتجذير ثقافة بعث المؤسسات**

- تعزيز مسار التكوين الهندسي والتكوين بالماجستير المهني وتنويعه.
- تفعيل مدارس الدكتوراه.
- إرساء منظومة متكاملة لليقظة البيداغوجية بالتعليم العالي لرصد الآليات التي تمكن من اكتساب التقنيات الجديدة المساعدة على تطوير القدرات المهنية للخريج.
- النهوض بمجالات التجديد التكنولوجي وذلك بهدف إحداث جيل جديد من المؤسسات ذات قيمة مضافة عالية.

- تقييم تجربة مراصد الجامعات.
- توسيع طاقة استيعاب الشعب التي تشهد إقبالا لتمكين أكبر عدد من المترشحين لامتحان إعادة التوجيه من الحصول على الاختيارات المرغوب فيها.
- الحدّ من الفوارق بين الجهات على مستوى الالتحاق بالشعب الطبية وشبه الطبية والمراحل التحضيرية لتكوين المهندسين.

✓ **ترشيد حوكمة التعليم العالي والبحث العلمي**

- تعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على الجامعات والمؤسسات الجامعية.
- تكوين مختصين في الإدارةالجامعية
- منح الاستقلالية المالية والإدارية لمراكز البحث حتى تتمكن من حسن تيسير شؤونها سواء فيما يتعلق بالانتدابات أو تسهيل تنقل الباحثين أو اقتناء التجهيزات العلمية.
- مراجعة آليات انتداب الموارد البشرية في مراكز البحث، من إداريين وتقنيين وباحثين، بما يحقق مردودية أفضل لأنشطة هذه المراكز.
- إضفاء المزيد من المرونة على إجراءات التصرف المالي مع تحقيق التكامل والتناسق في تمويل مدارس الدكتوراه وهياكل البحث وانجاز شراكات مع مؤسسات اقتصادية بما ييسر حصول الباحثين الشبان على الدعم المالي في الماجستير والدكتوراه ويكون ذلك في شكل عقود عمل.

✓ **دعم استعمال التكنولوجيات الحديثة والتعليم العالي الافتراضي**

- ربط المؤسسات الجامعية ببنوك المعلومات المتخصصة لاسيما في المجال الاقتصادي.
- دعم دور جامعة تونس الافتراضية في تفاعلها مع مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وأقسام التعليم عن بعد لإرساء منظومة متكاملة للتعليم الافتراضي وفقا للمواصفات والمعايير الدولية.

د. التكوين المهني

يمثل التكوين المهني، ،"مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية ورافدا من روافد التنمية، في تكامل وتفاعل مع قطاعات التربية والتعليم العالي والتشغيل، لتأهيل طالبي التكوين مهنيا وثقافيا واجتماعيا، ولتنمية القدرات المهنية للشغالين، ولتمكين المؤسسات الاقتصادية من تحسين أسباب إنتاجيتها والرفع من قدرتها التنافسية."(القانون عدد 10 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بالتكوين المهني)

وقد بلغت ميزانية قطاع التكوين المهني لسنة 2013 ما يعادل 242,874 م د.

وقد شهد قطاع التكوين المهني عدة إصلاحات في السنوات الأخيرة خاصّة بعد برنامج التأهيل الذي شمله، والذي مكن من توطيد علاقته مع سوق الشغل وتوسيع طاقته وتجويد خدماته، وهو ما مكن من تحقيق تطور هام للمنظومة وذلك على الصعيدين الكمي والنوعي.

ولئن حققت المنظومة الوطنية للتكوين المهني عدة مكاسب فإنها ظلت تعاني إشكالات ونقائص حالت دون الاضطلاع بدورها بالنجاعة والجودة المطلوبتين، مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على هذه المنظومة. وقد انعقد مؤتمر وطني في الغرض في نوفمبر 2013 تُوّج بجملة من التوصيات والمقترحات تم اعتمادها في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني.

❖ التشخيص

الجهاز الوطني للتكوين المهني في تونس

-التكوين المهني الأساسي

يرمي التكوين المهني الأساسي إلى إكساب الشاب الكفاءات والمعارف المهنية الأساسية وذلك من أجل إعداده لممارسة مهنة تتطلب تأهيلا. وهو يعدّ للدخول إلى الحياة المهنية في كافة مستويات التأهيل كما يُعدّ إلى متابعة حلقات تكوين لاحقة . ويجري التكوين الأساسي وفق ثلاث صيغ :

التكوين بالمركز: وهو التكوين الذي يتم كامل الوقت داخل مركز التكوين.

التكوين بالتداول: حيث يتم التكوين بين مؤسسة التكوين والمنشآت التابعة لمختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال انجاز برنامج تكوين تشترك في تنفيذه وسائل المؤسسات الاقتصادية ووسائل الهياكل التكوينية. ويجرى التداول بصورة دورية تضبط اعتبارا لمحتوى البرامج وللغايات البيداغوجية المستهدفة.

التدريب المهني:يتمثل في نمط تكوين يتم داخل الوسط المهني، ويرمي إلى تمكين الشبان من اكتساب مهارات عملية من خلال تأطيرهم بالمؤسسة الاقتصادية إلى جانب تمكينهم من تكوين نظري تكميلي بمراكز التكوين تؤهلهم للحصول على اختصاص مهني.

ويتضمن مسار التكوين المهني ثلاث مراحل:

- مرحلة أولى تختتم **بشهادة الكفاءة المهنية** وتُفتح للذين واصلوا الدراسة إلى نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي.

- مرحلة ثانية تُختتم **بمؤهل التقني المهني** وتُفتح للذين واصلوا الدراسة إلى نهاية السنة الثانية من التعليم الثانوي وكذلك لحاملي شهادة الكفاءة المهنية.
- مرحلة ثالثة تُختتم **بمؤهل التقني السامي** وتُفتح لحاملي شهادة الباكالوريا وكذلك لحاملي مؤهل التقني المهني.

أما بالنسبة إلى طالبي التكوين الذين لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالمرحلة الأولى من مسار التكوين المهني فيمكنهم الانتفاع بحلقات تكوينية تُتوّج **بشهادة مهارة**.

- **المتدخلون في الجهاز الوطني للتكوين المهني**

يؤمّن التكوينَ المهني بشقّيه الأساسي والمستمر عديدُ الهياكل منها الراجعة بالنظر إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (الوكالة التونسية للتكوين المهني، المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين، المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية) ومنها المؤسسات التكوينية العمومية التابعة لوزارات أخرى، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالتكوين.

و تؤمّن وزارة التكوين المهني والتشغيل الإشراف البيداغوجي على المنظومة الوطنية للتكوين المهني التي تضمّ عديد المتدخلين:

- **القطاع العمومي**

- **الوكالة التونسية للتكوين المهني**التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل وتعتبر أهم متدخل في الجهاز الوطني تشرف حاليا على 136 مركز تكوين مهني تؤمن التكوين في 13 قطاعا.

- **وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي** الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة تشرف حاليا على 39 مركز تكوين مهني تؤمن التكوين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.
- **الديوان الوطني التونسي للسياحة** الراجع بالنظر إلى وزارة السياحة يشرف حاليا على 8 مراكز تكوين مهني تؤمن التكوين في قطاع السياحة والفندقة.
- **وزارة الدفاع الوطني**تشرف حاليا على 12 مركز تكوين مهني تؤمن التكوين في عديد القطاعات.
- **وزارة الصحة العمومية**تشرف حاليا على 19 مركز تكوين مهني تؤمن التكوين في قطاع الصحة والخدمات الشبه طبية.

- **القطاع الخاص**

يمثل القطاع الخاص مكونا رئيسيا لجهاز التكوين له قواعد مضبوطة في إحداث هياكل التكوين الخاصةوسيرها ،كما أنه يُسهم في تقليص ضغط طلب التكوين على الجهاز العمومي ويضم حوالي 920 مؤسسة تكوين تؤمن التكوين في عديد القطاعات وخاصة في مجال الخدمات منها 112 مؤسسة تكوين توفر تكوينا في اختصاصات مُنظّرة.

الإنجازات الكمية لجهاز التكوين المهني خلال الفترة 2006-2011

- **مراكز التكوين بالجهاز العمومي المقيس**

تطوّر العدد الجملي لمراكز التكوين المهني بالجهاز العمومي المقيس من 206 مركزا سنة 2006 إلى 214 مركزا سنة 2011 تؤمن تكوينا في أكثر من 350 اختصاصا مقابل 206 مركزا سنة 2006 أي بنسبة تطور 4%.وتتوزع هذه المراكز كما يلي:

الجدول عدد 20: تطور عدد المراكز

المتدخل	عدد المراكز سنة 2006	عدد المراكز سنة 2011
وزارة التكوين المهني والتشغيل (الوكالة التونسية للتكوين المهني)	132	136
وزارة الفلاحة والموارد المائية (وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي)	39	39
وزارة السياحة (الديوان الوطني التونسي للسياحة)	8	8
وزارة الصحة العمومية	14	19
وزارة الدفاع الوطني	13	12
مجموع الجهازالعمومي	**206**	**214**

تعتبر الوكالة التونسية للتكوين المهني المتدخل الرئيسي في التكوين المهني **بالنسبة للجهاز العمومي** حيث تعد 136 مركز تكوين مهني(64%) من مجموع 214 مركزا خلال سنة 2011، وتؤمن تكوينا في قرابة 308 اختصاص من مجموع 352 اختصاصا.

وتتوزع مراكز القطاع العمومي للتكوين المهني بين مراكز قطاعية للتكوين تؤمّن تكوينا في قطاع معين و مراكز تكوين وتدريب مهني و مراكز تكوين ونهوض بالعمل المستقل و مراكز فتاة ريفية ومراكز تكوين في الحرف التقليدية.

وتغطي مراكز الجهاز العمومي للتكوين المهني كامل ولايات الجمهورية حيث تؤمن تكوينا في قرابة 352 اختصاص تكوين تتوزع على 13 قطاعا وهي :

- الفلاحة
- الصيدالبحري وتربية الأحياء المائية
- البناء والأشغال العمومية وتوابعه
- النسيج والإكساء

- الجلود والأحذية
- الآلية العامة والتركيب المعدني
- الكهرباء والإلكترونيك
- الصناعات الغذائية
- النقل وسياقة وصيانة العربات ومعدات الأشغال العمومية والفلاحية
- السياحة والفندقة
- الحرف الفنية والتقليدية
- الوظائف الإدارية والتجارة والإعلامية
- الخدمات والصناعات المختلفة

- عدد المتخرجين بالجهاز العمومي للتكوين المهني المقيس

جدول عدد 21: توزيع عدد المتكونين لسنة 2011 حسب النوع الاجتماعي

المتدخّلون	عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيس لسنة 2011 حسب النوع الاجتماعي				
	ذكور		إناث		مجموع سنة 2011
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
وزارة التكوين المهني والتشغيل	41488	69%	19003	31%	60491
وزارة الفلاحة والموارد المائية	750	87%	112	13%	862
وزارة السياحة	1439	77%	433	23%	1872
وزارة الصحة العمومية	51	14%	312	86%	363
وزارة الدفاع الوطني	608	80%	151	20%	759
مجموع المتكونين بالجهاز العمومي المقيس لسنة 2011	44336	69%	20011	31%	64347

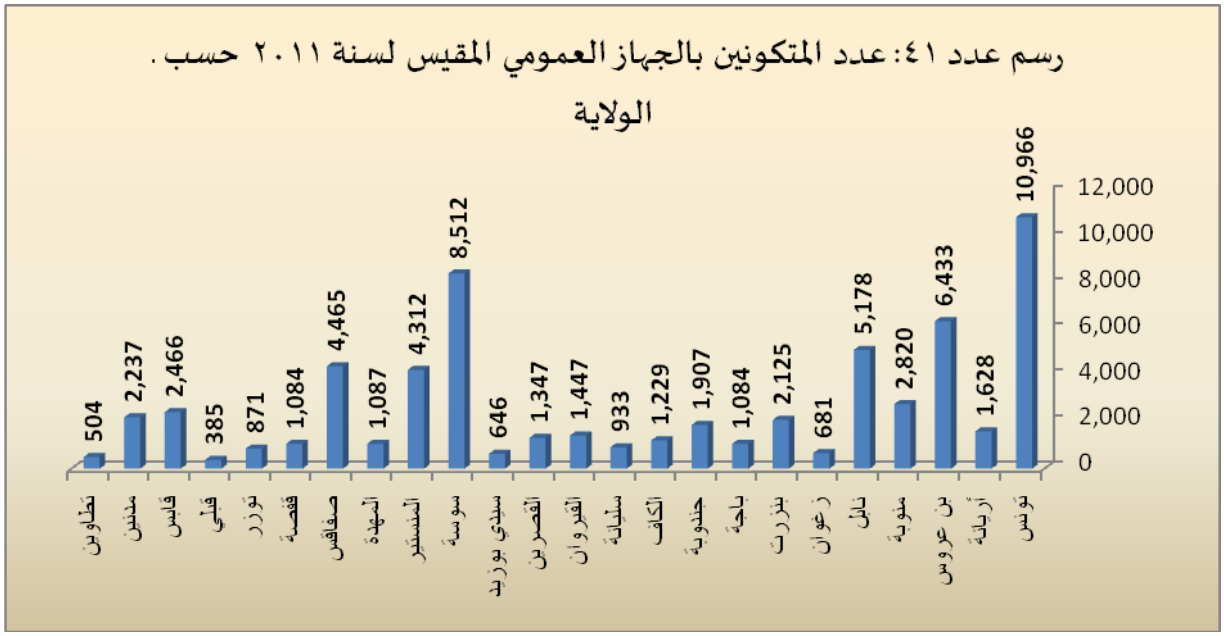

جدول عدد 22: تطور عدد المنتفعين بالتكوين حسب المتدخل

المتدخلين	عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيس					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
وزارة التكوين المهني والتشغيل (الوكالة التونسية للتكوين المهني)	50075	57717	64291	66024	70073	60491
وزارة الفلاحة والموارد المائية (وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي)	1347	1250	1179	1152	1140	862
وزارة السياحة (الديوان الوطني التونسي للسياحة)	2230	2470	2539	2914	2234	1872
وزارة الصحة العمومية	2894	2905	2179	1079	1106	363
وزارة الدفاع الوطني	382	484	547	244	618	759
مجموع المتكونين بالجهاز العمومي المقيس	**56928**	**64826**	**70735**	**71413**	**75171**	**64347**

جدول عدد 23: تطور عدد المنتفعين بالتكوين حسب مستوى التكوين

مستوى التكوين	عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيس					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤهل التقني السامي	8483	9440	11088	12021	12817	11412
مؤهل التقني المهني	24727	28084	30733	31145	31175	26857
شهادة الكفاءة المهنية	23718	27302	28914	28247	31179	26078
مجموع المتكونين بالجهاز العمومي المقيس	**56928**	**64826**	**70735**	**71413**	**75171**	**64347**

رسم عدد ٤٢: عدد المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس لسنة ٢٠١١ حسب النوع الاجتماعي

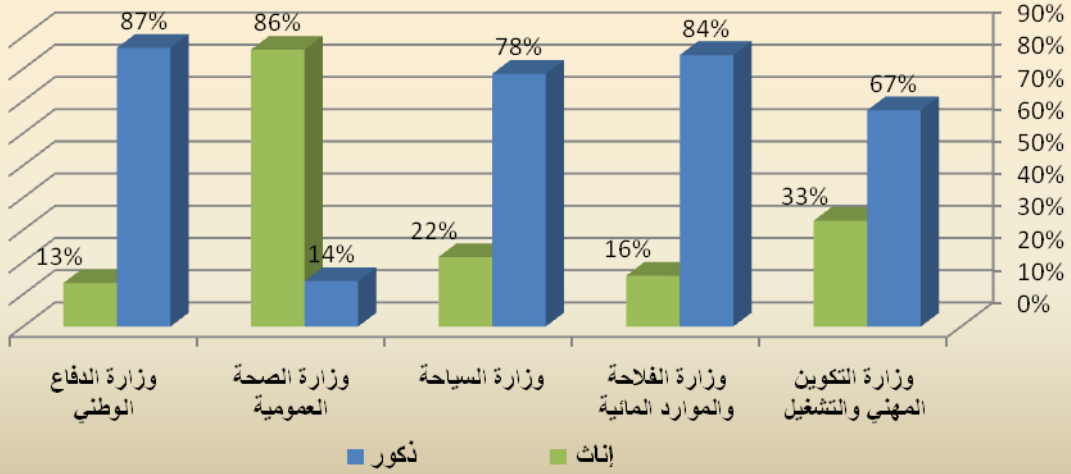

رسم عدد ٤٣: عدد المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس لسنة ٢٠١١ حسب الولايات.

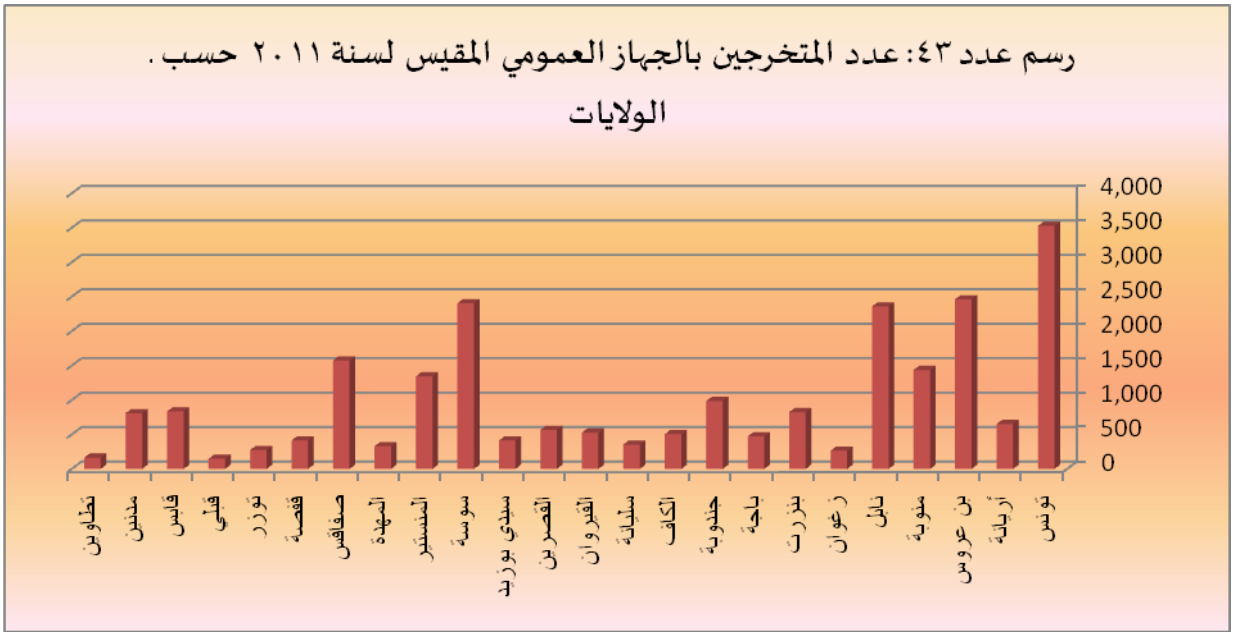

جدول عدد 24: تطور عدد المتخرجين حسب المتدخل

المتدخلين	عدد المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
وزارة التكوين المهني والتشغيل (الوكالة التونسية للتكوين المهني)	16742	18091	19193	20758	22482	21711
وزارة الفلاحة والموارد المائية (وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي)	571	589	519	492	470	464
وزارة السياحة (الديوان الوطني التونسي للسياحة)	889	878	929	1020	920	760
وزارة الصحة العمومية	759	793	1090	1097	897	363
وزارة الدفاع الوطني	351	400	479	460	226	341
مجموع المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس	19312	20751	22210	23827	24995	23639

جدول عدد 25: تطور عدد المتخرجين حسب مستوى التكوين

مستوى التكوين	عدد المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤهل التقني السامي	2293	3225	2726	3040	3544	3606
مؤهل التقني المهني	8860	8876	9797	9881	11207	9364
شهادة الكفاءة المهنية	8159	8650	9687	10906	10244	10669
مجموع المتخرجين بالجهاز العمومي المقيس	**19312**	**20751**	**22210**	**23827**	**24995**	**23639**

إصلاح وتأهيل نظام التكوين المهني في تونس

- **تطوّر الإطار القانوني**

أُحدثت سنة 1990 وزارة تُعنى بالتكوين المهني والتشغيل أُوكلت إليها مهمةُ الإشراف وتطوير الجهاز الوطني للتكوين المهني والتشغيل.

ثمّ صدر القانون التوجيهي للتكوين المهني في 17 فيفري1993ليؤسّس نظاما جديدا للتكوين المهني يتماشى وحاجيات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات حيث نزّل التكوين المهني في مقام منظومة وطنية مهيكلة ومنظمة ومرتبطة بسوق الشغل مع تشريك فعلي لأطراف الإنتاج في عديد المجالات ذات

الصلة بالتكوين المهني، وتم إحداث هياكل عمومية متخصّصة تُعنى بالتكوين المهني أسهمت في توفير الأرضية المناسبة لإعادة هيكلة القطاع ولإخضاعه إلى مقتضيات الجدوى والنجاعة. وقد أسهم هذا القانون في إرساء نظام للاعتراف بشهادات التكوين المهني عبر التنظير، بما مكّن من تخطي عقبة عدم الاعتراف بشهادات التكوين المهني وربطها بتصنيف الوظائف، مما مكّن حاملها من تصنيف مهني عادل ومن وإدماجهم في مواطن عمل تتماشى والمؤهلات التي تحصلوا عليها.

كما أقرّت سنة 1997 خطة ذات صبغة شمولية لتأهيل جهاز التكوين المهني ارتكزت على توجيه منظومة التكوين المهني نحو إعداد يد عاملة مختصة ومؤهلة تتميز بقدرة تشغيلية عالية وتستجيب لحاجيات المؤسسات من الكفاءات بما يساهم في تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وهو ما مكّن من تطوير منظومة التكوين المهني من "منظومة تعتمد على العرض" إلى "منظومة تعتمد على الطلب" (تكوين حسب الحاجيات الاقتصادية من المهارات والكفاءات).

وتدعّمت هذه الإصلاحات الهيكلية والنوعية للقطاع بصدور قانون التكوين المهني لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 والذي جاء بالمستجدات التالية:

- تحيين مرامي التكوين المهني وأهدافه.
- إرساء هيكلة جديدة تضمن التكامل مع التربية والتعليم العالي وإقرار معابر بين التكوين المهني والتعليم العام.
- إحداث "شهادة مهارة" للذين لم يستوفوا شروط الالتحاق بمسار التكوين في مستوى شهادة الكفاءة المهنية.
- دعم مهمة الرصد والاستشراف لتطور الكفاءات والمهن المجددة وإعداد البرامج التكوينية الملائمة لها.
- تدعيم التكوين مع المؤسسة من خلال دعم التدريب والتداول بين مراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية.
- تحسين جودة التكوين ونجاعته، عبر تدعيم تقييم مكتسبات المتكونين وأداء المكونين ومردودية المؤسسات التكوينية والمنظومة ككل.
- النهوض بالتكوين المستمر والتكوين مدى الحياة.

وشهدت سنة 2009 إعداد سلم وطني للمهارات مكّن من وضع إطار مرجعي يربط الشهادات المسندة من قبل مختلف مكونات منظومة تنمية الموارد البشرية مع مستويات المهارات الموافقة لها.

- **الإصلاح المؤسّساتي**

تمثّل هذا الإصلاح في إحداث ثلاثة هياكل عمومية، تعنى بالتكوين المهني بشقّيه الأساسي والمستمر:

- الوكالة التونسية للتكوين المهني: هي هيكل مختص في تسيير وتطوير جهاز التكوين المهني، وتتمثل مهامه أساسا في:
  - الاضطلاع بالتكوين الأساسي للشبان والكهول بالنظر إلى الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية،
  - العمل على تلبية طلبات تكوين اليد العاملة المؤهّلة وذلك في إطار التوجّهات التي تضبطها سلطة الإشراف،
  - تنفيذ برامج التكوين التي تكفلت بإنجازها سلطة الإشراف.
- المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين:وتتمثل مهامه في:
  - وضع مخطّطات التكوين البيداغوجي والتقني والوظيفي الرامية لتأهيل ورسكلة إطارات التكوين المهني في القطاع العام والخاص مع السّهرعلى تنفيذ هذه المخططات وتقويمها،
  - ضبط المنهجيات المتعلقة بهندسة التكوين،
  - وضع برامج التكوين المهني وتحيينها والمساعدة على تركيزها بمؤسسات القطاع،
  - إنتاج الوسائل البيداغوجية والتعليمية اللازمة لحسن تطبيق مناهج وبرامج التكوين المهني.
- المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية: يشرف وطنيا على التكوين المستمر والنهوض به داخل المؤسسات الاقتصادية .وتتمثل مهامه في:
  - مساعدة المؤسسات الاقتصادية في إعداد وإنجاز مخططات التكوين.
  - التصرف في برامج وآليات تمويل التكوين المستمر.
  - توفير إمكانيات الترقية المهنية عبر الرفع من الكفاءات والمهارات لدى العاملين بمختلف القطاعات الاقتصادية.
  - تطوير الشراكة مع المنظمات والجمعيات والهياكل والجامعات المهنية في مجال التكوين المستمر.

- **تأهيل قطاع التكوين المهني**

تم وضع خطة لتأهيل قطاع التكوين المهني باعتماد نموذج لتكوين مرتبط مباشرة بحاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات وكانت ملامحه كمايلي :

- **تركيز آليات الجودة في التكوين المهني:**
  - **إرساء نظام للمواصفات الوطنية للتكوين المهني:**

✓ إصدار مواصفات وطنية بالنسبة لكافة الاختصاصات التكوينية تسحب على كافة المتدخلين في التكوين المهني والتي تتضمن أساسا التعريف بالاختصاص المعني وتحديد الكفايات

والمعارف المستوجبة للحصول على إحدى شهادات التكوين المهني والمقاييس المعتمدة لتقييم المكتسبات.

- ✓ إصدار السلم الوطني للمهارات والذي يحدد مستويات المهارات المطلوبة في سوق الشغل ويصنف كافة شهادات التعليم والتكوين والتعليم العالي بالنظر إلى هذه المستويات وبناء على مخرجات التكوين بما يسمح بتوثيق ترابط منظومة تنمية الموارد البشرية مع الحاجيات من المهارات وطنيا ودوليا وملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل.

- **جودة البرامج**

تم اعتماد منهجية "المقاربة بالكفايات" في صياغة برامج التكوين المهني، وذلك بمشاركة المهنيين في الاختصاصات والمستويات المطلوبة، لضمان الدقة في تحديد المهارات التي تتطلبها ممارسة مهنة ما. حيث أنّ هذه المنهجية تمكّن من تحديد نمط من التكوين يعتمد بناء ملامح المتكون بالاعتماد على وحدات مستقلة يقع تركيبها حسب الطلب للحصول على المهارات التي يتطلبها موطن العمل. ولإكساب المتكون القدرة على الاندماج في سوق الشغل المؤجّر أو للحساب الخاص بعد التخرّج، تمّ إدراج "كفايات المبادرة" في برامج التكوين.

- **جودة تأطير المكونين**

يعتبر تكوين مختلف إطارات التكوين المهني من المهام الرئيسية للمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين .ويشمل هذا التكوين المجالات الرئيسية الثلاثة التالية : المجال البيداغوجي والمجال التقني والمجال الوظيفي.

وسعيا إلى مزيد إحكام عملية تكوين المكونين المنتدبين حديثا وضمانا لنجاعتها وجودتها، تم ابتداء من سنة 2009 مضاعفة فترة التكوين الأساسي مقارنة بما كانت عليه في الماضي، وتنويع أنماط التكوين (التكوين البيداغوجي بالمركز – التكوين بالمؤسسات – التربص الميداني بمراكز التكوين) وتوزيعها بطريقة تجعلها تتكامل وتغذي بعضها البعض.

وبالنسبة إلى المكونين المباشرين، فيتم الحرص على الرسكلة والتأهيل و/أو إعادة التوظيف لتمكينهم من مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي.

- **جودة التصرف: تنظيم مراكز التكوين المهني**

انطلق منذ سنة 2007 العمل باعتماد المواصفات العالمية للجودة ISO 9001 في تطوير طرق التصرف في مراكز التكوين المهني. كما تم إعداد "مرجعية وطنية لجودة التكوين المهني" تحدد سيرورة العمل بمراكز التكوين المهني وتعتمد معايير لقيس مدى مطابقة هذه المراكز لخيارات برنامج تأهيل التكوين

المهني وهي: التصرف حسب مواصفات الجودة، التكوين مع المؤسسة، تنظيم التكوين والتقييم وفق مقتضيات المقاربة بالكفايات والشراكة مع المهنيين.

- **تطوير آليات التسيير والمتابعة**

عُهد بمهمة مراقبة وتقييم العلاقة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل إلى المرصد الوطني للتشغيل والمهارات الذي قام بإنجاز عدة دراسات ومسوحات لمتابعة إدماج خريجي التعليم المهني والتعليم العالي في سوق العمل وبوضع منظومة مسوحات لدى المؤسسات الاقتصادية بهدف التعرف على حاجياتها من المهارات على المدى القصير.

◆ الشراكة مع المنظمات المهنية والأطراف الاجتماعية

تم التأسيس لشراكة وثيقة بين هياكل التكوين المهني والمحيط الاقتصادي بإبرام اتفاقيات إطارية للشراكة بين وزارة التكوين المهني والتشغيل والمنظمات المهنية والنقابية والهياكل ذات العلاقة.

وفي ظل هذه الاتفاقيات الإطارية أبرمت 19 اتفاقية شراكة قطاعية مع الجامعات المهنية الممثلة لمختلف القطاعات الاقتصادية، يتم بموجبها تشريك المهنيين في مختلف مراحل تطوير منظومة التكوين المهني.

وتجسمت الشراكة من الناحية العملية خاصة فيما يلي:

- مشاركة الجامعات المهنية في إعداد دراسات جدوى لإعادة هيكلة أو بعث مراكز التكوين المهني والمساهمة في متابعة إنجاز المشاريع،
- مساهمة المهنيين في إعداد البرامج التكوينية الجديدة وتحيين البرامج الموجودة ومخطط تكوين ورسكلة المكونين،
- تمثيل المهنيين في مجالس مراكز التكوين ومساهمتهم في رسم توجهات ومخططات هذه المراكز.

◆ تطويرطاقة الاستيعاب

تم ذلك ببعث مشاريع وإعادة هيكلة مراكز التكوين بالإضافة إلى دعم طاقة الإيواء والخدمات المسداة للمتكونين من خلال إحداث وحدات مبيت.

◆ تطوير آليات تمويل التكوين المهني

تقوم الدولة بتمويل مراكز التكوين العمومية والتعهد بجزء من مصاريف التكوين المهني الخاص والمستمر، وقد تم في إطار تأهيل هذا القطاع إرساء نظام تمويل جديد يستند إلى مقاربة تهدف إلى

التوظيف الأمثل للموارد المخصصة للتأهيل في إطار مواصلة تدعيم الشراكة مع الأطراف الاجتماعية باعتماد ثلاث آليات جديدة للتمويل وهي :

- **آلية صك التكوين:** و تهدف إلى حثّ مؤسسات التكوين الخاصة على معاضدة مجهود الدولة لتوفير الكفاءات حسب حاجيات القطاعات ذات الأولوية وذلك من خلال تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف التكوين.
- **آليةالتسبقة على الأداء**(آلية تكوين مستمر):وتهدف الى تمكين المؤسسات الاقتصادية الخاصة من الانتفاع بتمويل مباشر من الدولة للقيام بأنشطة تكوينية لفائدة أعوانها مقابل مساهمتها في التكوين الأساسي ويتم التصرف في هذه الآلية من قبل المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية.
- **آلية حقوق السحب**(آلية تكوين مستمر) :وتهدف إلى تمكين المؤسسات الخاضعة للأداء على التكوين المهني من الحصول على تسبقة من هذا الأداء تـُرصد لتغطية مصاريف التكوين المنجز من قبل المؤسسة ويتم التصرف في هذه الآلية من قبل المركز الوطني للتكوين المستمروالترقية المهنية.

◆ دعم التكامل بين منظومات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي

ارتكزت عملية إصلاح منظومة إعداد الموارد البشرية على توطيد عرى التكامل بين مختلف مكوناتها الثلاث (التربية والتكوين المهني والتعليم العالي).

وقد دعم كل من قانون التكوين المهني عدد 10 لسنة 2008 والقانون عدد 9 لسنة 2008 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسيهذا التكامل من خلال:

- إحداث مسلك الإعدادي التقني انطلاقا من السنة السابعة أساسي الذي يعِدّ للتكوين في مستوى شهادة الكفاءة المهنية.
- إقرار معابر للتنقل بين مسار التكوين المهني ومسار التعليم الثانوي في ضوء تقييم المكتسبات.

❖ الصعوبات والعراقيل

مثّلت مرحلة ما بعد الثورة محطة لإنجاز تقييم معمق لمكونات منظومة التكوين المهني وتحديد الإشكاليات المطروحة واقتراح توجهات لتجاوزها وإضفاء النجاعة المطلوبة عليها.

ورغم سلسلة الإصلاحات التي تعاقبت على منظومة التكوين المهني إلا أنها لم تمكن من بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق النتائج المنتظرة، لذلك ظلت هذه المنظومة تشكو من إشكالات عميقة يمكن تلخيصها في ما يلي:

- غياب استراتيجية شاملة وموحدة لمنظومة تنمية الموارد البشرية تحدّد أهداف ودور التكوين المهني وموقعه صلب هذه المنظومة
- تدني نظرة المجتمع للتكوين المهني في ظل غياب "ثقافة المهن" وعزوف الشبان عن التكوين في غياب آليات التوجيه .
- محدودية قدرة منظومة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة ويتجلى ذلك في:
  - غياب منظومة تحديد الحاجيات من المهارات والتكوين وعدم تطابق مؤهلات المكونين مع متطلبات تطبيق البرامج وغياب التكوين البيداغوجي للمكونين حسب بيداغوجيا الكفايات،
  - شبه غياب لتقييم مكتسبات المتكونين وسير التكوين وأداء المكونين،
  - ضعف انخراط المؤسسات الاقتصادية والأفراد في منظومة التكوين المستمر نظرا لغياب ثقافة التكوين لدى المؤسسات وعدم استجابة التكوين لتطلعات المؤسسات والأفراد ...
- تسيير منظومة التكوين المهني لا يرقى إلى مستوى حوكمة تضمن الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والجهوي، على غرار:
  - ضعف ترجمة الاستراتيجيات والتوجهات والأهداف إلى مخططات عملية قابلة للتنفيذ،
  - تشتت الوظائف وعدم وضوح المهام وتداخلها،
  - غياب المتابعة والتقييم الدوري لأداء المنظومة،
  - تغييب الجهات في رسم سياسات قطاع التكوين المهني.

❖ الآفاق وسبل التطوير

يقتضي تطوير هذا القطاع المزيد من العناية والجهد من خلال العمل على :

- تكريس مبدأ التكافؤ في الفرص بين الجهات عبر دعم المشاريع في مراكز التكوين في المناطق الداخلية.
- تعزيز العناية بنمط التكوين مع المؤسسة وتطويره من خلال تفعيل الشراكة مع المهنيين ودعم قدرات المؤسسات الاقتصادية على التعبير عن حاجياتها من الكفاءات وعلى تنظيم عمليات التكوين والتأطير داخل المؤسسات الاقتصادية.
- إكساب مراكز التكوين القدرة على التفاعل مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي بما يمكّنها من الاستجابة الناجعة لطلبات سوق الشغل من المهارات والتكوين.
- تفعيل التكامل بين مختلف مكونات منظومة الموارد البشرية عبر تحقيق الترابط بين منظومات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.

وفي إطار العمل على بلوغ هذه الأهداف وتتويجا لمسار إصلاح منظومة التكوين المهني، تم إعداد **الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني** (سنة 2013)، وهي تهدف إلى إرساء منظومة وطنية للتكوين المهني تستجيب لمتطلبات التنمية في مختلف أبعادها وخاصة منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وبالرقي الاجتماعي من خلال :

- إدماج المنظومة الوطنية للتكوين المهني ضمن المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية،
- وضع آليات تضمن النجاعة والمردودية في مختلف مراحل التكوين،
- إرساء آليات الحوكمة الرشيدة للمنظومة الوطنية للتكوين المهني تستجيب لتطلعات الأفراد والمؤسسات والجهة والمجتمع وتكون متلائمة مع العقد الاجتماعي،
- تطوير منظومة تمويل التكوين المهني تكرس مبدأ التعلم مدى الحياة استجابة لحاجة جميع الأطراف أفرادا وجماعات ومؤسسات وجهات،

وقد بدأت وزارة التكوين المهني والتشغيل في تفعيل إصلاح منظومة التكوين المهني من خلال :

✓ إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لقيادة ومتابعة إنجاز المخطط التنفيذي لمشروع إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني،

- ✓ عقد جلسة عمل مع الهياكل الدولية الممولة (حوالي 40 هيكلا) عبّرت عن استعدادها لتمويل إصلاح منظومة التكوين المهني،
- ✓ تحسين صورة التكوين المهني لدى الشباب والأسر من خلال :
  - تنظيم أيام إعلامية حول التعريف بعروض التكوين المتوفرة بجهاز التكوين العمومي لدى مديري المدارس الإعدادية التقنية قصد إبلاغ المعلومة إلى الأولياء والتلاميذ،
  - تنظيم أيام "أبواب مفتوحة" وحصص إعلام وتوجيه بالجهات،
  - تكثيف البرامج التلفزية والإذاعية والومضات الإشهارية حول التكوين المهني،
  - إدراج الاختصاصات التي يفضي التكوين فيها إلى مؤهل "التقني السامي" بدليل التوجيه الجامعي بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال،
  - برمجة مشاركة وزارة التكوين المهني والتشغيل في فعاليات أيام التوجيه لحاملي شهادات الباكالوريا.

2. برامج الشراكة والمرافقة والمعاضدة

أ.الصحة المدرسية والجامعية

تشمل خدمات الصحة المدرسية الفئات المتمدرسة بالمؤسسات التربوية العمومية والخاصة ومدارس المهن والتكوين المهني وذوي الاحتياجات الخصوصية في كل المستويات الدراسية، وتهدف إلى:

- ✓ تأمين تغطية صحية وقائية لكل التلاميذ والطلبة بمختلف المؤسسات التربوية،
- ✓ الاحاطة بالاطفال والتلاميذ المتمدرسين وتوفير خدمات علاجية ذات جودة،
- ✓ تعميم هياكل الاصغاء والتعهد على مختلف الجهات،
- ✓ ترسيخ سلوك ونمط عيش سليمين في محيط صحي،

وتعتبر أنشطة الصحة المدرسية والجامعية وقائية بالأساس وهي مندمجة ضمن أنشطة الخط الأول للصحة العمومية. تشرف عليها مركزياإدارة الطب المدرسي والجامعي وجهويا المصالح الجهوية للصحة المدرسية والجامعية بالادارات الجهوية للصحة.

❖ التشخيص

تعتمد منظومة الصحة المدرسية والجامعية على خارطة صحية تضم معطيات حول المؤسسات التربوية والجامعية والفئات المستفيدة من خدماتها والموارد البشرية (أطباء وإطار شبه طبي)المؤمّنة لخدمات الصحة المدرسية والجامعية.

وتمثل التقارير الواردة عن فرق الصحة المدرسية والجامعية بالإدارات الجهوية للصحة مرجعا لتحديد مؤشرات المتابعة والتقييم بالعودة إلى معطيات وزارات الإشراف على المؤسسات التربوية بجميع مستوياتها.

يؤمّن خدمات الصحة المدرسية والجامعية أطباء وممرضون من الخط الأول للصحة الأساسية يعملون بنظام العمل الجزئي (يوم واحد في الأسبوع) كما تبيّنه الإحصائيات التالية :

- ✓ 1561 طبيبا (من بين 1710 طبيب) بالخط الأول بمعدل طبيب صحة عمومية لكل 7 مؤسسات تربوية و لـ 1656 تلميذا وطالبا.
- ✓ 2098 ممرضا بمعدل إطار شبه طبي لكل 6 مؤسسات تربوية ولـ 1232 تلميذا وطالبا.

يؤم 2.584.761 طفلا وتلميذا وطالبا 11647 مؤسسة تربوية (رياض أطفال، كتاتيب، مدارس ابتدائية، مدارس إعدادية، معاهد، مؤسسات جامعية).

جدول عدد 26: المؤسسات التربوية والتعليمية التي تشملها الرعاية الصحية

ما قبل المدرسية		المدرسة		الجامعية		مؤسسات أخرى
المحاضن	143	الابتدائي	4682	التعليم	240	467 (التكوين المهني...)
رياض الأطفال	3317	الإعدادي	935	المبيتات	325	
الكتاتيب	805	الثانوي	834	المطاعم	82	
مجموع المؤسسات : 11830 + 467						

خدمات الصحة المدرسية والجامعية

تتمثل خدمات الصحة المدرسية والجامعية في:

- ✓ مراقبة حفظ الصحة والسلامة بالمؤسسات التربوية والجامعية ووظيفية البناءات.
- ✓ إجراء فحوصات طبية ومخبرية للعملة محضّري ومقدّمي الوجبات الغذائية.
- ✓ إجراء المراقبة الوبائية والقيام بمراقبة الغيابات (التي تفوق 6 أيام)
- ✓ إجراء الفحوص الطبية الدورية حسب روزنامة مفصلة

- ✓ تقصي ومصاحبة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية (من ذوي الاعاقة واضطرابات التعلّم والأمراض المزمنة...)
- ✓ إجراء التلاقيح حسب روزنامة محددة (السل، الشلل، الكزاز، الخناق، الحصبة، الحميراء، التهاب الكبد لطلبة الاختصاصات الطبية والصحية)
- ✓ تأمين التثقيف الصحي عبر الآليات التالية: إدماج المحاور التثقيفية في المناهج الدراسية وتنظيم حصص حول مواضيع قارة حسب المستويات التعليمية والاحتفال بالأيام الوطنية (يوم الصحة بمؤسسات ما قبل الدراسة، الأسبوع المغاربي للصحة، اليوم الوطني لنوادي الصحة، يوم الصحة الجامعية، اليوم الوطني لصحة الفم والأسنان).
- ✓ إجراء الفحوص الطبية لطالبي الإعفاء من دروس التربية البدنية والتغطية الصحية للامتحانات الوطنية والأنشطة الصيفية.
- ✓ توفير النظارات الطبية والسماعات لعدد من التلاميذ والطلبة المستحقين.

هياكل التعهد

- ✓ **مراكز الطب المدرسي والجامعي** : تؤمن فيها عيادات الخط الثاني وهي مخصصة للتلاميذ والطلبة الموجهين نحوها من طرف طبيب المؤسسة التربوية. ومن أهداف هذه العيادات تقريب الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتثقيفية للتلميذ والطالب، وتوجد بجهات تونس ومنوبة وقابس و قفصة وجندوبة والقصرين والمهدية ونابل وصفاقس وسوسة وتطاوين.
- ✓ **مراكز الصحة الجامعية:** توجد ببعض الفضاءات الجامعية (وعددها 11) وتوفر خدمات وقائية : التوجيه والإعلام والإرشاد في مجال الصحة البدنية والنفسية والصحة الإنجابية والتغذية والإقلاع عن التدخين.
- ✓ **خلايا مكاتب الإصغاء والإرشاد حول مشاغل المتمدرس النفسية والعلائقية والبدنية.**
- ✓ **خلايا العمل الاجتماعي التي تساهم في الدعم الاجتماعي للتلاميذ.**
- ✓ **خلايا الإعلام والتوجيه في مجال الصحة الإنجابية.**

وتبين الجداول التالية نسب تطور التغطية الصحية

الجدول عدد 27: الفحص الطبي للتلاميذ والطلبة

	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
ما قبل الدراسة	64	61	63	62
الابتدائي	85	79	75	82
الثانوي	78	78	80	80
العالي	80	82	85	85

الجدول عدد 28:التلاقيح

	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
الابتدائي	98	97	97	98
الثانوي	97	94	95	96

الجدول عدد 29:زيارات حفظ الصحة والسلامة بالمؤسسات التربوية

	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
ما قبل الدراسة	92	94	91	89
الابتدائي	96	94	96	95
الثانوي	96	97	96	98

الجدول عدد 30:مؤشرات أخرى حول الصحة المدرسية والجامعية

معطيات سنة 2012	النسبة %	
المؤشر	المدارس الابتدائية	التعليم الثانوي
ساحات مهيأة	63	95
مطابقة قاعات التدريس والنشاط للموصفات الهندسية	92	97
ملائمة المجمعات الصحية لعدد الأطفال ونظافتها	73	65
وجود ملعب أو فضاء مهيأ لممارسة الرياضة	38	74
الربط بشبكة التنوير العمومي	99	98
توفر الماء الصالح للشراب	76	97
الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة	33	66
توفر منافذ النجدة	54	77

وقد تعززت هذه التدخلات ببعث خدمات جديدةمن بينها:

- ✓ إدراج تلقيح الحميراء ضمن الروزنامة الرسمية للتلاقيح.
- ✓ إرساء تظاهرة تحسيسية وطنية سنوية حول صحة الفم والأسنان (يوم وطني).
- ✓ انطلاق برنامج نموذجي حول التغذية والوقاية من السمنة.
- ✓ انطلاق برنامج نموذجي حول تنمية المهارات الحياتية لدى التلاميذ في إطار الوقاية من تعاطي المخدرات (تنشيط حصص بالفصول).
- ✓ إعادة تنظيم إجراءات الفحص الطبي عند دخول مؤسسات ما قبل الدراسة.

- ✓ مراجعة روزنامة خدمات الصحة المدرسية والجامعية وإرساء فحص طبي لتقصي حالات اضطرابات التعلّم (سنة 3).
- ✓ التركيز على الإصغاء والإرشاد والتوجيه وذلك لتقصي الصعوبات والاحتياجات للشباب والمساهمة في ضمان مردود دراسي للمتمدرس والوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

وقد شهدت بعض المؤشرات تراجعا طفيفا تأثرا بأحداث الثورة ببعض الجهات وخاصة الأنشطة المتعلقة بالتثقيف الصحي والإصغاء والإرشاد والمتابعة الميدانية على الصعيد المحلي والجهوي والمركزي في حين لم تتراجع أنشطة أخرى مثل التلقيح والفحص الطبي والمعاينة الصحية للمؤسسات التربوية.

❖ الصعوباتوالعراقيل

- ضعف معدل زيارة الطبيب والممرض للمؤسسة التربوية،
- قلة الفضاءات الملائمة لخدمات الصحة المدرسية،
- ضعف تغطية المؤسسات التربوية بمكاتب الإصغاء والإرشاد ،
- ضعف تغطية المؤسسات التربوية الإعدادية والثانوية بنوادي الصحة ومحدودية نجاعة الخدمات،
- نقص في متابعة تنفيذ توصيات فرق الصحة المدرسية المتعلقة بزيارات حفظ الصحة والسلامة،

❖ الآفاق وسبل التطوير

سعيا إلى تجاوز العراقيل الآنفة الذكر تراهن الإدارة العامة للطب المدرسي والجامعي على:

- ✓ الترفيع في الحيز الزمني المخصص للصحة المدرسية من قبل الطبيب المدرسي
- ✓ الترفيع في عدد الأطباء المؤمنين لخدمات الصحة المدرسية مع السعي إلى تفعيل العمل بنظام سدسي الوقت لأطباء الخط الأمامي.
- ✓ الترفيع في عدد الممرضين القائمين بخدمات الصحة المدرسية مع الترفيع في الحيز الزمني المخصص لذلك،
- ✓ انتداب ممرض قار كامل الوقت بالمؤسسات التربوية ذات الكثافة العددية المرتفعة (أكثر من 1000 تلميذ)،
- ✓ توفير فضاء ملائم لتأمين مختلف الخدمات الصحية بالمؤسسات التربوية،
- ✓ تكثيف التحسيس بدور نوادي الصحة وتوفير مستلزمات العمل وفضاءات مناسبة وبرمجة أنشطة تتلاءم وانتظارات التلاميذ،
- ✓ تأمين التكوين للمشرفين على المؤسسات التربوية في مجال حفظ الصحة والسلامة،
- ✓ دعم وتوسيع شبكة مراكز الطب المدرسي والجامعي ومراكز الصحة الجامعية،

- ✓ دعم أنشطة الإصغاء والإرشاد وتوحيد آليات التدخل بالوسط التربوي والجامعي،
- ✓ إعداد خطة عمل حول الصحة النفسية،
- ✓ إعداد خطة عمل حول الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر والسلوك الإدماني،
- ✓ مواصلة تعميم برنامج تنمية المهارات الحياتية لدى التلاميذ.
- ✓ الاهتمام بالمحيط والوسط المدرسي باعتباره بعدا مهمّا لتعزيز الصحة.

ب. برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي

تمّ إرساء برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي بداية من السنة الدراسية1991-1992 بمقتضى المنشور عدد 91/40 المؤرخ في 17 سبتمبر1991 لوزيري التربية والشؤون الاجتماعية والمتعلق ببعث "وحدات للعمل الاجتماعي المدرسي بالمؤسسات التربوية" ، وأوكلت مهمة تنفيذ هذا البرنامج إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وبالتعاون مع أطراف الشراكة، وقد تم بعث خلايا للعمل الاجتماعي في الوسط المدرسي(الحضري والريفي) لتتعهد بالتلاميذ الذين يواجهون صعوبات بيداغوجية وإجتماعية وصحية ونفسية لمعالجتها والوقاية من آثارها.

تتركب الخلية من:

- مدير المؤسسة أو نائبه رئيسا للخلية،
- فريق الطب المدرسي،
- الأخصائي الاجتماعي،
- أطراف شراكة حسب واقع الجهة وخصوصية التعهد.

ويهدف برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي إلى:

- الوقاية من مشاكل سوء التكيف المدرسي،
- مقاومة الإخفاق المدرسي بجميع أشكاله وبالخصوص الانقطاع المبكر عن التعليم والوقاية من المشاكل الناجمة عنه،
- مقاومة مشاكل السلوكيات التي من شأنها أن تخلّ بحرمة الأشخاص والممتلكات العامة للمؤسسةالتربوية،
- تعزيز مشاركة الأولياء في الحياة المدرسية ،
- العمل على الرفع من أداء المؤسسة التربويّة.

ويستهدف البرنامج الفئات التالية:

- التلاميذ المسجلين وغير الملتحقين بالدراسة في بداية السنة الدراسية،
- التلاميذالمرتقين بتوصية أو بإسعاف،

- التلاميذالراسبين والمهددين بالطرد ،
- التلاميذ المنقطعين خلال السنة الدراسية،
- التلاميذ المحالين على مجلس التربية،

❖ التشخيص

يؤمّن أعضاء خلايا العمل الاجتماعي المدرسي حصصا استمراريّة منتظمة في المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية تخصّص للتعهد بالتلاميذ المستهدفين علاوة على الإصغاء والإرشاد والتوجيه لكلّ من يتقدّم لطلب المساعدة بصفة تلقائية.

وقد عرفت خلايا العمل الاجتماعي المدرسي تطورا مطّردا نتبينه من خلال الرسم البياني التالي:

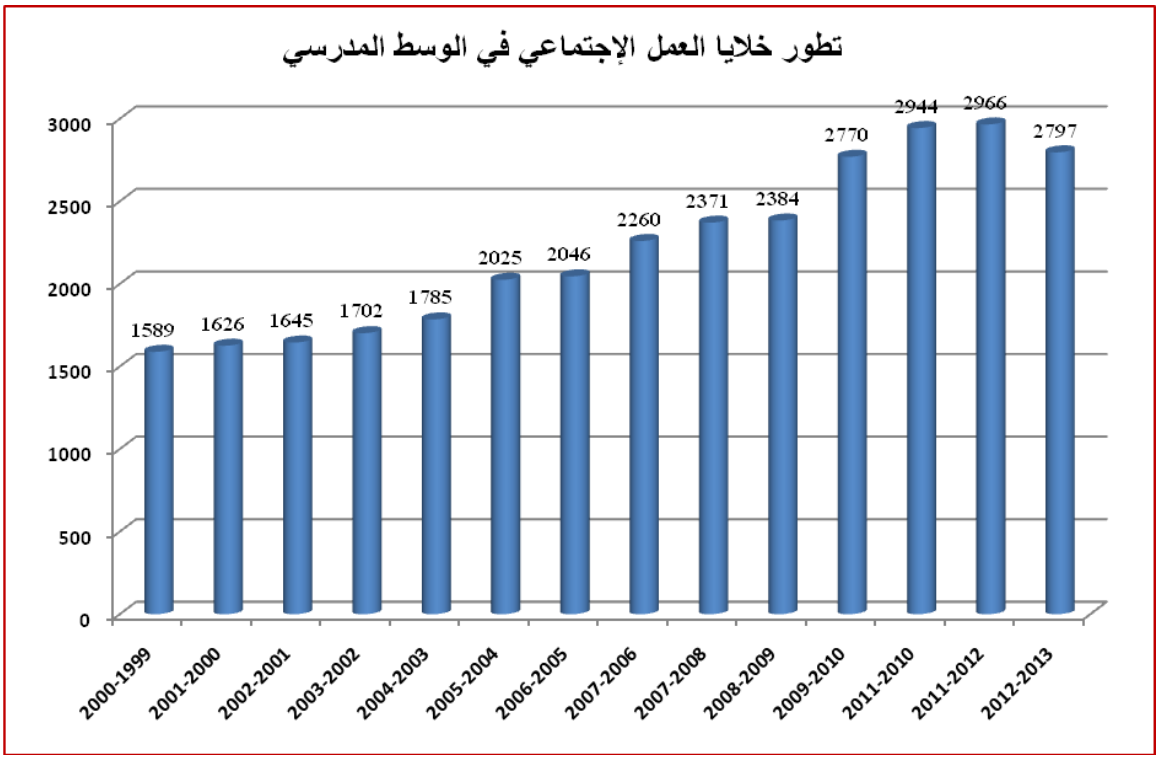

المصدر :التقارير السنوية للإدارة العامة للنهوض الاجتماعي.

ويبرز الرسم مسار تطور عدد خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي حيث لم تتجاوز 1589 خلية خلال السنة الدراسية 1999-2000 لتصل الى مستوى 2966 سنة 2010-2011 أي بنسبة ارتفاع بلغت 53.57 %.

وقد تعهد المتدخلون في البرنامج بعدد هام من التلاميذ من ذوي الصعوبات المدرسية، والتي نبين نسق تطورها في الرسم البياني عدد 44.

رسم عدد 44: توزيع التلاميذ المتعهد بهم من قبل خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي

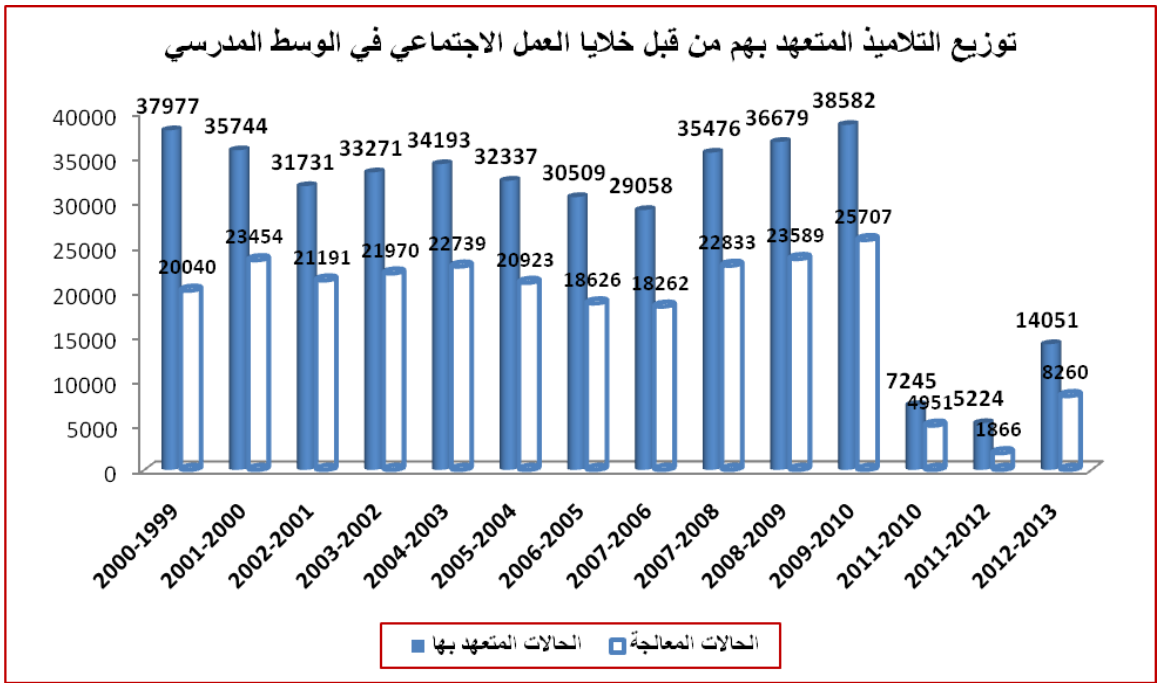

المصدر :التقارير السنوية للادارة العامة للنهوض الاجتماعي.

ويتبيّن من خلال هذا الرسم أن نسبة التلاميذ المستفيدين من خدمات خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي قد تراجعت مقارنة بما كانت عليه في العشرية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010، و لم ترتق نسبة الحالات المعالجة لتشمل كافة التلاميذ المتعهد بهم من قبل أعضاء الخلية،كما يلاحَظ تراجُع جلي خلال السنوات الأخيرة نظرا لما عاشته البلاد من أوضاع قلّصت من المردوديّة المهنية للمتدخلين بالخلايا .

ولتعميم خدمات البرنامج الوقائية والرّعائيّة وشمول أكبر عدد ممكن من التّلاميذ وخاصة بالوسط الريفي، انطلق العمل بالفرق المتنقلة للعمل الاجتماعي المدرسي بالوسط الريفي منذ السنة الدراسية 2004-2005 وخُصصت سيّارات تابعة للبرنامج لتأمين تنقّل أعضاء الخلية في الوسط الريفي. وقد بلغ عدد السيارات الموضوعة على ذمّة الفرق المتنقلة للعمل الاجتماعي المدرسي بالوسط الريفي 34 سيارة في كافة ولايات الجمهورية، ويتدخّل صلب خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي القارة والمتنقلة 856 أخصائيا اجتماعيا و56 أخصائيا نفسانيا بهياكل النهوض الاجتماعي علما وأن عدد الأخصائيين لا يتماشى وعدد الخلايا.

وتجسيما لمبدإ إجبارية التعليم ومجانيته تم إصدار المنشور المشترك عدد 06 بتاريخ 19 أفريل 2010 بين وزيري التربية والشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج حول الإحاطة بالتلاميذ المنقطعين عن الدراسة.

وقد أدخل المنشور المرونة اللازمة في التنسيق بين الهياكل المحلية والجهويّة المعنية بما يمكّن من الإعلام الفوري والمباشر حول حالات الانقطاع من المؤسسة التربوية إلى خلية العمل الاجتماعي المدرسي أو الوحدة المحلية للنهوض الإجتماعي للقيام بالتدخلات اللازمة في الإبان.

ولكن تنفيذ ما جاء في هذا المنشور يبقى دون المؤمل للاحاطة بظاهرة الانقطاع المدرسي ويظهر ذلك في تراجع عدد الإشعارات الصادرة للخلايا عن المؤسسات التربوية، ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وضعف تفعيل المناشير المنظمة لنشاط برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي مثل ما يوضحه الرسم البياني عدد45.

رسم عدد 45: تطور عدد الاشعارات حول حالات الانقطاع عن التعليم

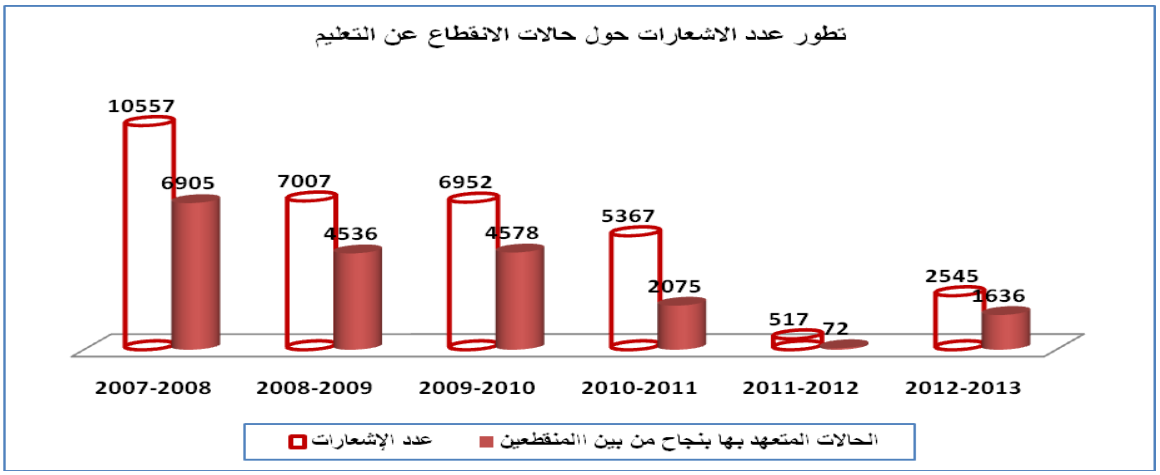

المصدر :التقارير السنوية للإدارة العامة للنهوض الاجتماعي.

ونظرا لطبيعة المرحلة ولما تشهده البلاد من ظروف استثنائية وإزاء ما عرفته الوحدات المحلية للنّهوض الاجتماعي من كثافة طلبا للمساعادات المباشرة وغير المباشرة (سكن اجتماعي، بعث موارد رزق، التشغيل والعلاج.) ممّا جعل نشاط برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي يشهد تراجعا كبيرا وأصبح لا يحظى بأية أولوية.

ولدعم نشاط البرنامج وتمكين الأخصائيين من آليات إضافية تساند تدخلاتهم لإنجاح عملية التعهد بالتلاميذ وتذليل الصعوبات المرتبطة بالوضعيات الطارئة والمتعلقة بالإمكانيات الماديّة، تم**إصدار المنشور عدد 19 بتاريخ 10 جويلية 2013 والمتعلق بـ "المساعدات الظرفية والمساعدات في إطار العمل الاجتماعي المدرسي"** والذي يهدف إلى تقديم مساعدات بعنوان برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي للتلاميذ المعرضين لسوء التكيف المدرسي والانقطاع عن الدراسة بسبب الصعوبات المادية لعائلاتهم والتي من شانها إعاقة مسيرتهم الدراسية وتعطيلها.

حظي البرنامج بعدة تقييمات أهمها كان سنة 2006 بالتنسيق مع مكتب منظمة "اليونسيف" بتونس تمّ على إثرها:

- تحيين ومراجعة الدليل ومنهجية تدخل خلايا العمل الاجتماعي المدرسي بما يضمن مواكبته للمستجدات داخل المؤسسة التربوية وتفعيل دور الإطار البيداغوجي،
- تحيين سلّم الأولويات في الفئات المعنية بتدخلات البرنامج،
- مراجعة منهجية التدخل بإضفاء مزيد من المرونة على عمل الخلايا ،

- إدخال مفهوم الخلية الشبكة التي تقوم على مبدإ الإشعار الفوري بكل حالة تهديد بالإخفاق المدرسي و الاجتماع وجوبا مرة كل ثلاثية لتقييم النشاط و نتائج التدخل ،
- تكوين المنسقين الجهويين للتربية والصحة والشؤون الاجتماعية في عملية التعهّد وفق الدليل المحيّن وذلك بغية تعميم هذا التكوين على باقي المتدخلين التابعين لأطراف الشراكة، إلا أن هذا الأمر لم يتم إلاّ على مستوى الأخصائيين الاجتماعين بهياكل النهوض الاجتماعي،
- توزيع دليل خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي في نسخته الجديدة على أطراف الشراكة (بمعدل 1000 نسخة لكل من وزارتي التربية والصحة العمومية)،
- تأمين زيارات متابعة ومرافقة من قبل فريق من الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي لمواكبة سير نشاط البرنامج،
- تنظيم ملتقيات سنوية دراسية حول البرنامج.

دعم الفئات الضعيفة وذوي الإعاقة

شرعت وزارة الشؤون الإجتماعية بداية من سنة 2007 في مساندة المشروع التربوي من خلال رصد إعانات ماليّة قارّة (شهريّا) لفائدة التّلاميذ المتمدرسين من أبناء العائلات المعوزة بما قيمته 10 دنانير على كل تلميذ على أن لا يتجاوز عدد الأبناء الثلاثة من الأسرة الواحدة، وبلغ عدد التّلاميذ المنتفعين بهذه المساعدات 82652 تلميذا وتلميذة أي ما يساوي 43340 أسرة خلال السنة الدراسية 2014-2013.

كما ترصد سنويّا بمناسبة العودة المدرسية مساعدات مالية مباشرة لفائدة أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل بما قدره 30 دينارا لكل تلميذ و100 دينار لفائدة الطلبة الناجحين الجدد.

أما بالنسبة للأطفال في سنّ الدّراسة من ذوي الإعاقة وتبعا للقانون التوجيهي للنهوض بالأشخاص المعوقين، فقد تم إقرار إحداث مراكز للتربية المختصة تستهدف ذوي الإعاقة غير القابلين للتمدرس العادي نظرا لعمق إعاقتهم فقد بلغ عدد المراكز المختصة 320 مركزا منها 06 مراكز عموميّة، يؤمّها ما يقارب 18500 شخصا من ذوي الإعاقات المختلفة.

ولضمان جودة الخدمات المسداة لهذه الفئة قامت الوزارة بإعادة هيكلة قطاع مراكز التربية المختصة، وقد دخلت في هذا السياق الإتفاقية الإطارية المشتركة لأعوان رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين بمراكز التربية المختصة التّابعة للجمعيات المبرمة بتاريخ 24 أكتوبر 2012، حيّز التنفيذ إنطلاقا من جانفي 2013 وبمقتضاها تم إلغاء إسناد منحة التربية الخاصة وتعويضها بمنحة تكفل بالأجور مما يسهم في دعم الاستقرار بالنسبة للأعوان العاملين في هذا القطاع، وحصر القطاع للأعوان المختصين فقط دون غيرهم وهو ما يرفع من مستوى التكوين وجودته لدى الفئة المستهدفة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد شملت هذه العملية 2436 عونا.

وبالنسبة للأطفال والمراهقين المنقطعين عن التعليم وغير المؤطّرين تربويا وإجتماعيّا والمهددين بالإرتداد للأمية تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال نشاط مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي الذي يغطي 19 ولاية على مقاربة " *العمل الاجتماعي التربوي بالوسط المفتوح*" عبر أنشطة تربوية وتأهيليّة تهدف إلى تعديل سلوكهم وإكسابهم مهارات ومعارف تساعدهم على الإندماج الإجتماعي والتربوي والمهني. .

جدول عدد 31: عدد المستفيدين بالبرنامج التربوي والتأهيلي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الحالات	1396	1960	1249	1370	2290	2313	1694	1257	1438
عدد المراكز	10	10	11	11	15	17	17	17	17
معدل الحالات بكل مركز	127	178	113	124	208	154	113	74	84

المصدر: التقارير السنوية للإدارة العامة للنهوض.

- إن المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه لا تعكس الحجم الكامل للفئة حيث تبقى نسبة الإنقطاع عن الدراسة كبيرة ويبرز ذلك خاصة في نسب الأطفال في نزاع مع القانون.
- حالت محدودية إمكانيات مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي اللّوجستيّة والبشرية من ناحية وإتساع الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية لبعض الولايات من ناحية أخرى، دون النفاذ إلى كل الأطفال والشبان المنقطعين عن التعليم رغم اعتماد هذه المراكز على مقاربة العمل الإجتماعي بالشارع والتي تهدف إلى الحد من التهميش والقطيعة الاجتماعية.
- يبقى تصويب البرامج والتدخلات من أبرز التحديات خاصة على مستوى مرافقة الطفل المتمدرس الذي يعيش صعوبات أو المهدد بالإنقطاع عن الدراسة خاصة مع بداية سن المراهقة في ظل غياب منظومة معلوماتية تمكّن من قراءة تحليلية للمؤشرات .

❖ الصعوبات والعراقيل

يعتبر تدخل خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي متواضعا مقارنة بمعدلات الانقطاع المسجلة سنويا وبتنامي المشكلات الاجتماعية التي تطال المسار الدراسي للتلاميذ سواء داخل المؤسسات التربوية أو خارجها، كما أن الخلايا تنشط بصفة جزئية هذا إلى جانب ما يواجهه الأخصائيون الاجتماعيون من ضغط في العمل وعدم التفرغ للعمل الاجتماعي في الوسط المدرسي

وإنطلاقا من متابعة البرنامج على مدى 15 سنة، وإستنادا إلى نتائج التقييم الخارجي الذي أنجز بالتعاون مع منظمة اليونيسيف يمكن تلخيص **الصعوبات المعيقة لتنفيذ البرنامج في ما يلي:**

- غياب نص قانوني ينظّم مجال العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي،
- نقص في تأطير مديري المؤسسات التربوية وتكوينهم في هذا المجال ،
- محدودية الموارد البشريّة في مقابل توسع خلايا البرنامج،
- عدم التكامل بين الآليات المتدخلة بالمؤسسة التربوية في التعهد بالحالات مع تشابه تركيبتها وأهدافها (خلية العمل الاجتماعي المدرسي، خلية الإنصات، مكتب الإصغاء والإرشاد)،
- نقص في الموارد اللّوجيستية الموضوعة على ذمة البرنامج (مقر خاص بالخلية، سيارات للبرنامج، البنزين والسائق والوسائل الإعلامية...)،
- نقص في تعميم دليل خلايا العمل الاجتماعي المدرسي في صيغته الجديدة على أطراف الشّراكة بالجهات خاصة بالمؤسسات التربوية،
- محدودية إسهام الجانب الإعلامي في التعريف بالبرنامج لدى مختلف الأطراف المتدخلة من مربين وتلاميذ وأولياء،
- ضعف مساهمة النسيج الجمعيّاتي في مساندة البرنامج من حيث توفير خدمات الإحاطة.

❖ الآفاق وسبل التطوير

- ✓ إصدار نص قانوني ينظم العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي،
- ✓ توحيد الآليات المتدخلة (خلايا العمل الاجتماعي المدرسي وخلايا ومكاتب الإصغاء والإرشاد) ضمن آلية واحدة " **خلية الاحاطة بالتلميذ**"تشرف على تسييرها وزارة التربية،(وهي آلية بصدد الدرس حاليا من قبل أطراف الشراكة)،
- ✓ دعم القدرات المهنية للمتدخّلين في هذا المجال،
- ✓ وضع خطة إعلامية للتعريف بأهداف برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي لدى أطراف الشراكة والأولياء والجمعيات والتلاميذ والمربين،
- ✓ دعم وتحفيز دور المجتمع المدني لمساندة هذا البرنامج.

ج. النشاط الثقافي والرياضي والتربية البيئية في الوسط المدرسي:

تمثل الحياة المدرسية إطارا أساسيا تنمو في كنفه شخصية التلميذ وتصقل مواهبه بما يمكّنه من التمرّس بالعيش الجماعي فتنشأ من خلالها علاقات تربوية سليمة بين المتعلّمين وبقيّة أطراف الأسرة التربوية عموما،وهي علاقات يجب أن تقوم على أسس وركائز مبنية على الاحترام والإنصاف والموضوعيّة وملازمة الحقوق والواجبات. فالحياة المدرسية امتداد وتواصل للتعلّمات في الفصل عن طريق ما

يتعاطاه التلميذ من أنشطة تربوية وثقافيّة وترفيهية ورياضيّة وبيئية وكذلك ما يقدم له من خدمات اجتماعيّة وصحيّة منسجمة مع الرسالة التربوية ومهام المدرسة في إطار وظيفة يتولّاها مجلس المؤسسة المكلف باستنباط الإجراءات الكفيلة بدعم التشاور والتواصل بين مختلف أعضاء الأسرة التربوية وإعداد الآليات والإجراءات السانحة بتطوير الحياة المدرسّية وتنظيم النشاطات الثقافية والاجتماعيّة والبيئية والإسهام في دعم الإعلام المدرسي الداخلي والخارجي وتوطيد صلةالمؤسسة بمحيطها الثقافي والاجتماعي والبيئي وتطوير صيغ التعاون مع الهياكل والجمعيات ذات الصبغة التربوية والعلمية والثقافية والرياضيّة والاجتماعيّة والبيئية.

فما هي منزلة مختلف الانشطة في المشهد التربوي التونسي صلب المناهج والبرامج الدراسية الرسمية وداخل الفضاء المدرسي؟

لعلّ من أهم وظائف المدرسة الى جانب التعلمات الأساسية والتعلمات ذات البعد التربوي، تعزيز التنمية الحسيّة الحركيّة والعقليّة للطفل بممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية ضمن النوادي المدرسية.

من تلك الأنشطة يمكن أن نذكر:

- نوادي الفنون (الموسيقى والمسرح والرسم والسينما...)
- نوادي العلوم والتكنولوجيا (الاعلامية والتقنية...)
- النوادي الاجتماعية(الصحة والتربية المرورية والتربية الغذائية...)
- نوادي الترفيه المدرسي (الرحلات والزيارات الاستطلاعية والمباريات الثقافية والرياضية)

وفي المجال البيئي، يتم تنظيم عدة أنشطة بيئية بالمؤسسات التربوية على غرار زيارة الحافلة البيئيةالتابعة للجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة إلى مدارس ابتدائية وتنظيم مسابقات بيئية على المستويين الوطني والجهوي واستحداث برامج بيئية مثل " الضيعة البيئية "الذي يوفر للتلاميذ والمربين فرصة زيارة ضيعات فلاحية للاطلاع على مختلف طرق الانتاج كما تم إنجاز دراسة حول تقييم الوعي البيئي لدى التلاميذ وذلك في إطار برنامج القافلة البيئية.

ورغم ما تقدّم فإن نقائص عدة مازالت تُسجّل في هذا الباب أبرزهانقص التجهيزات والفضاءات والإطار المشرف المكوَّن، وغياب التشجيع اللازم.

وتحتاج الحياة المدرسية اليوم إلى مراجعةنقديّةغايتها:

- مزيد الاعتناء بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية،
- تطوير الأنشطة والبرامج المعتمدة في المجال،
- تطوير ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتنميتها ضمن آفاق القيم الكونية،
- تعزيز ثقافة المهن والتطوّع والمبادرة،
- اعتماد آليّات استكشاف الموهوبين ودعم الإحاطة بهم،
- مراجعة التوزيع السّنوي لفترات الدراسة والعطل
- مراجعة الزمن المدرسي بما يُلائم بين "الحق في التعلم" و"الحق في الترفيه"
- تطوير الشراكة بين المؤسسة التربوية ومكونات المجتمع المدني في ضوء ميثاق يحيّد المؤسسة التربوية عن كل التجاذبات المذهبية والحزبية والسياسية...

III. محوالأمية وتعليم الكبار

الهدف 3 : ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار و الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة

الهدف 4: تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، و تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي و التعليم المستمر لجميع الكبار.

❖ التشخيص

عدّ "حقّ التعلّم" ومبدأ "التّربية للجميع" من أهمّ أولويّات الدّولة التّونسيّة منذ الاستقلال إذ تعدّدت الإصلاحات وسنّت القوانين والتّشريعات لقطاعي التّعليم ومحو الأميّة فانتشر التّعليم وشمل كافّة الشّرائح الاجتماعيّة وكلّ الفئات العمريّة ممّا مكّن من تحقيق نتائج هامّةتجسّمت في الارتفاع المسجّل في نسب التّمدرس وفي التّقليص من نسبة الأميّة لدى الكبار خاصّة لدى الفئة العمرية 10– 59 سنة.

ولئن أوضحت الدّراسات التي أجريت إبّان إعداد المخطّط الثّامن للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (1992-1996) تراجع نسبة الأميّة من 84,7% سنة 1956 إلى حدود 37,2% سنة 1989، فإنّها لم تبلغ المأمول بحيث تكون الأميّة استثناء لا ظاهرة، إذ بقي أكثر من ثلث التونسيين يرزحون تحت وطأة هذه الآفة خاصّة من فئة النساء وبالمناطق الريفية، الأمرالذي حدا بالدولة التونسية إلى إعادة بذل الجهود والاستثمار في المجال عبر خطط وبرامج لمحو الأميّة وتعليم الكبار للفترة 1992– 1996 ثم الفترة 2000–2010.

وقد تبيّن من خلال تقييم إنجازات "الخطّة الوطنيّة لمحو الأميّة" سنة 1999 أنّ مواصلة العمل بالنّسق المتّبع من شأنه أن لا يغيّر كثيرا من واقع الأميّة وبالتّالي ينعكس سلبا على التنمية. فتقرّر تطوير الخطّة المذكورة إلى "برنامج وطنيّ لتعليم الكبار".وضبط البرنامج أهدافه خلال الخماسيّة الأولى بتعليم ما يقارب 250 ألف شخص واستهداف الشّريحة العمريّة 15- 29 سنة نظرا لمكانتها في المجتمع حاضرا ومستقبلا، تليها الشّريحة العمريّة 30-49 سنة واستهداف الولايات العشر التي تتجاوز فيها نسبة الأميّة النّسبة الوطنيّة فضلا عن استهداف المعتمديّات التي تفوق فيها نسبة الأميّة 30 % وذلك بالنّسبة لبقيّة الولايات (المرجع : منشور الوزير الأوّل عدد 51 بتاريخ 8 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار).

كما تمّ الربط بين برنامجي تعليم الكبار وتشغيل الإطارات وذلك بإدراج نشاط تعليم الكبار ضمن الأنشطة التي يغطّيها "الصّندوق الوطني للتّشغيل"عبر تمويل برامج التّعاقد مع المعلّمين الجدد وتكوينهم وتوفير آليّات عمل جديدة للبرنامج تساعده على تحقيق أهدافه كإقرار منظومة الحوافز وتنويع الصّيغ التعليميّة المعتمدة وإحداث الوحدات الجهويّة لتعليم الكبار ودعم موارده الماديّة وتعزيز شراكته مع مختلف الأطراف بما فيها السياسيّة التي اضطلعت في فترة ما بموقع محوريّ في تنفيذ البرنامج ومتابعته جهويّا.

إلاّ أنّ هذا البرنامج حاد عن أهدافه الرئيسيّة ولم يحقّق أهدافه الكميّة المتمثّلة أساسا في تحرير حوالي 200 ألف شابّ ممّن لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة من الأميّة بما من شأنه أن يمكّن من النّزول بنسبة الأميّة لدى هذه الشّريحة إلى ما دون 1% وإلى 10 % في صفوف الفئات النّشيطة وذلك بالعمل على تحرير 150 ألفا من الكهول (30-59 سنة) من الأميّة (محضر جلسة يوم 09 جانفي 2007 حول تعليم الكبار) وأصبح في العديد من الأحيان آليّة تشغيل وفضّ للمشاكل الاجتماعيّة النّاجمة عن البطالة مما دفع إلى التفكير في ضبط استراتيجيّة جديدة لتعليم الكبار تمثلت في "البرنامج الوطني لتعليم الكبار" بهدف تأكيد الانخراط في أهداف داكار وتحقيق تربية جيّدة للجميع في حدود 2015.

وقد أثمر ذلك تسجيل تحسن ملحوظ على مستوى العديد من المؤشرات إذ تراجعت نسبة الأميّة حسب معطيات "المعهد الوطني للإحصاء" خلال الفترة الممتدّة من سنة 1999 إلى سنة 2011/ 2012 على النحو التالي:

- بالنّسبة للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، من 27 % سنة 1999 إلى 18,1% سنة 2012.
- بخصوص الإناث، من 36,3% سنة 1999 إلى 25,5 % سنة 2012.
- فيما يتعلّق بالوسط الريفي، من 40,8% سنة 1999 إلى 29,9 % سنة 2011.
- لدى الإناث بالوسط الريفي، من 53,2% سنة 1999 إلى 40,1% سنة 2011.
- لدى فئة الشباب 15 – 29 سنة، من 9,1 % سنة 1999 إلى 3,2 % سنة 2011.
- تراجع العدد المطلق للأميّين من الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق من 2050361 أمّي سنة 1999 إلى 1640146 أمّي سنة 2012.

❖ الصعوبات والعراقيل

- العامل السّياسي : ويتجسّم في غياب إرادة سياسيّة حقيقيّة للتّعامل مع ظاهرة الأميّة كآفة اجتماعيّة يتوجّب العمل على الحدّ منها،

- **العامل التّشريعي** :يفتقر مجال محو الأميّة وتعليم الكبار إلى قانون توجيهي خاصّ به إذ بقي معتمدا على نصوص قانونية قديمة فضلا عن عدم تطبيق قانون التّعليم الإلزامي ممّا أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الهدر المدرسي (التسرّب والإنقطاع عن التّعليم)،
- **العامل التّنظيمي** :يتمثّل في محافظة قطاع محو الأميّة وتعليم الكبار على نفس التنظيم الذي تمّ تصميمه منذ سنة 1996 ،
- **العامل الهيكليّ** : ويتمثّل في اعتماد قطاع محو الأميّة وتعليم الكبار في تونس في مقاربته الحاليّة على محو الأميّة الأبجديّة بشكل رئيسي مع تهميش "شهادة التّربية الاجتماعيّة" وعدم تثمينها بما يساهم في تنميّة دافعيّة الدّارسين للتعلّم والإقبال عليه. كما لم يتسنّ إلى حدّ الآن إرساء منظومة لتعليم الكبار تكون مندمجة ضمن الأنظمة التّعليمية والتّكوينية والتّنموية. فالمعابر بين محو الأميّة والتّعليم النّظامي غير متوفّرة (القانون التّوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرّخ في 23 جويلية 2002 المتعلّق بالتّربية والتّعليم المدرسي)، كما أنّ قطاع التّدريب المهني لا يوفّر إمكانية التحاق الدّارسين في مجال محو الأميّة وتعليم الكبار بمؤسّساته (القانون عدد 10 لسنة 2008 المؤرّخ في 11 فيفري 2008 المتعلّق بالتّكوين المهني وخاصّة الفصل 9 منه) فضلا عن أنّه لا يتمّ أخذ وضع الأميّة وحاجات وخصائص الأميّين بعين الإعتبار عند سنّ البرامج والمشاريع التنموية وطنيّا وجهويّا ومحليّا وتأمين التّرابط والتّناسق فيما بينها.
- **العامل البشري** : ويتمثل في تقلّص عدد أعوان الإشراف والتّأطير بالإدارة المركزية لقطاع محو الأميّة وتعليم الكبار مقارنة بما كان عليه الوضع سنة 1996. كما أنّ الوحدات الجهويّة لتعليم الكبار تعمل في غالب الأحيان بالإعتماد فحسب على عون وحيد مكلّف بالتّنسيق والتّأطير والإشراف والتّنفيذ فضلا عن أنّ أكثر من نصف الوحدات الجهويّة لتعليم الكبار تفتقد لإطار تفقّد وإرشاد يتولّى تأطير المدرّسين (القارّين منهم والمتعاونين) وتكوينهم. كما يعتمد قطاع محو الأميّة وتعليم الكبار بنسبة تتجاوز 90 % على مدرّسين متعاقدين من خرّيجي الجامعات لفترة محدودة (سنتين فقط) مقابل منح غير مجزية من شأنها إضعاف الحافز الذاتي.
- ضعف الشّراكة بين مختلف القطاعات العموميّة والخاصّة وكذلك منظّمات المجتمع المدني فضلا عن غياب توزيع دقيق لأدوار كلّ المتدخّلين ممّا يجعل مفهومي "الشّراكة" و"التّعاون" رهين استعدادات الشّركاء ومدى اقتناعهم بجدوى محو الأميّة وتعليم الكبار لا بمقتضى تعهّدات قانونيّة ملزمة للجميع.
- **العامل الثقافي** : مرتبط بالمحيط العامّ وبالقيم المجتمعيّة السّائدة حاليّا والتي لم تعد ترى في التعلّم والتّعليم وطلب المعرفة إحدى الرّافعات الأساسيّة صلب المجتمع.

❖ الآفاق وسبل التطوير

إذا كان "عقد التربية للجميع" للفترة 2000–2015 يهدف إلى التقليص بنسبة 50 % في مستويات محو الأميّة بحلول عام 2015 لاسيمّا لصالح النّساء، وتحقيق تكافؤ فرص التّعليم الأساسي والتّعليم المستمرّ لجميع الكبار، فإنّ تحقيق هذه الأهداف في تونس، يستوجب :

✓ **على المستوى الكمّي**

- التّقليص في النّسبة العامّة للأميّة لدى الفئة العمريّة 10 سنوات فما فوق بـ 13,5 نقطة خلال هذه الفترة أي بمعدّل 0,9 نقطة سنويا، في حين أنّ النسبة العامّة للأميّة في تونس قد تراجعت خلال الفترة 2000– 2012 بـ 8,9 نقاط وبمعدّل 0,74 نقطة سنويّا فقط (من 27 % إلى 18,1%).

– تقليص نسبة الأميّة لدى الإناث بنسبة 50 % بحلول سنة 2015 وهو ما يستوجب النّزول بها بـ 18,15 نقطة خلال هذه الفترة (من 36,3 % إلى 18,15 %) أي بمعدّل 1,21 نقطة سنويّا، في حين وأنّ نسبة الأميّة قد تراجعت لدى الإناث خلال الفترة 2000–2012 بـ 10,8 نقاط وبمعدّل 0,9 نقطة سنويّا فقط (من 36,3 % إلى 25,5 %).

– تقليص نسبة الأميّة بالوسط الرّيفي بنسبة 50 % بحلول سنة 2015، وهو ما يستوجب النّزول بها إلى 20,4 نقطة خلال هذه الفترة (من 40,8 % إلى 20,4 %) أي بمعدّل 1,36 نقطة سنويّا، في حين أنّ نسبة الأميّة قد تراجعت بالوسط الرّيفي خلال الفترة 2000 – 2011 بـ 10,9 نقاط وبمعدّل 0,99 نقطة فقط (من 40,8 % إلى 29,9 %).

- تقليص نسبة الأميّة لدى الإناث بالوسط الرّيفي بنسبة 50 % بحلول سنة 2015 وهو ما يستوجب النّزول بها بـ 26,6 نقطة خلال هذه الفترة (من 53,2 % إلى 26,6 %) أي بمعدّل 1,77 نقطة سنويّا، في حين أنّ نسبة الأميّة قد تراجعت بالوسط الرّيفي خلال الفترة 2000 – 2011 بـ 13,1 نقاط وبمعدّل 1,19 نقطة فقط(من 53,2 % إلى 40,1%).

- تقليص نسبة الأميّة لدى فئة الشّباب دون الثّلاثين سنة بنسبة 50 % بحلول سنة 2015 وهو ما يستوجب النّزول بها بـ 4,55 نقطة خلال هذه الفترة (من 9,1 % إلى 4,55 %) أي بمعدّل 0,30 نقطة سنويّا والحال وأنّ نسبة الأميّة قد تراجعت لدى فئة الشّباب خلال الفترة 2000–2011 بـ 6,1 نقاط وبمعدّل 0,55 نقطة (من 9,3 % إلى 3,2 %).
- محو أميّة 217 ألف شخص من الفئة العمريّة 15 – 59 سنة خلال السّت سنوات الأولى للإستراتيجيّة الجديدة لتعليم الكبار، بما يسمح بتقليص نسبة الأميّة لدى هذه الشّريحة من 13,2 %سنة 2011 إلى 10 % أي بتقليص نسبة الأميّة لدى هذه الفئة بـ 3,2 نقاط تتوزّع إلى :
- . محو أميّة 120 ألف شخص أمّي غير مشتغل، 70 % منهم من النّساء و 53,6% منهم بالمناطق الرّيفيّة.
- . تمكين 30 % من خرّيجي مراكز تعليم الكبار من تدريب على المهارات المهنيّة بقطاع التدريب والتكوين المهني.

- . تمكين 500 متخرّج من مراكز تعليم الكبار ممّن تحصّلوا على "شهادة مهارة تدريب" من إعانات عينيّة لبعث موارد رزق.
- . محو أميّة 107 ألف شخص أمّي مشتغل وتأهيلهم مهنيّا، 31 % منهم من النّساء و67 % منهم بالمناطق الريفيّة.

✓ على المستوى النوعي

- تحويل البرنامج إلى برنامج نظامي،
- إصدار قانون توجيهي لتعليم الكبار ينظم سير البرنامج ويضمن تقنين البعدين التّشاركي والتّنموي ويدمج تعليم الكبار ضمن منظومات التّعليم النّظامي والتّدريب المهني والتّنمية والعمل على تفعيلها.
- إدراج خطّة فرعية ضمن البرنامج تتعلّق بالجانب الوقائي لتحفيز الشّخص الأمّيّ على التّمدرس وعدم الإنقطاع المبكّر عن الدّراسة.
- توظيف التقنيات الحديثة في تسيير البرنامج بإنجاز منظومة وطنيّة للإحصاء والمتابعة بالتّشارك مع "المعهد الوطني للإحصاء" ومختلف الهياكل المعنية لرصد النّقائص ومعالجتها في الإبّان،
- تصوّر وإعداد أدلّة ووسائل تعليميّة قطاعيّة لتعليم الكبار لفائدة الأميّين المشتغلين،
- مراجعة الوسائل التّعليميّة والتّدريبيّة في مجال تعليم الكبار لفائدة الأميّين غير المشتغلين وتطويرها.
- دعم التّكوين في مجال تعليم الكبار لفائدة كلّ القطاعات المتدخّلة (مؤسّسات عموميّة وخاصّة ومنظّمات المجتمع المدني).

IV. الدروس المستخلصة وآفاق ما بعد 2015

بعد أن تناول التقرير في ما سبق التطوّرات الحاصلة في مجال التربية للجميع من كافة جوانبه وذلك برصد التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف داكار المزمع بلوغها بحلول عام 2015، يعرض في جزئه الأخير الدروس الرئيسية المستخلصة بسماتها الاستراتيجية والفنية والمادية وذلك من خلال الوقوف على أوجه القصور والنقائص التي تحول دون تحقيق كلّ هدف من الأهداف الستة، بما من شأنه أن يساعد على تحديد آفاق التعليم المستقبلية لفترة ما بعد 2015 في ضوء منوال تنموي منشودعماده منظومة تربوية تحكمها قيمتا الجودة والإنصاف.

الهدف 1 :الرعاية و التربية في مرحلة الطفولة المبكرة

على الرغم ممّايحظى به قطاع الطفولة المبكرة في تونس من اهتمام متزايد إلا أنه لا يزال يستحقّ المزيد من العناية لتمكين أكثر عدد ممكن من الأطفال من الاستفادة من برامج الرعاية والتربية الموجّهة إليهم حسب الفئة العمرية التي ينتمون إليها مع الحرص على جودة الخدمات المسداة. ومن أبرز الدروس المستخلصة الحاجة إلى :

- ✓ ضبط رؤية سياسية واضحة تحدد الغايات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية الفعالة
- ✓ تطويرالإطار القانوني التشريعي المنظم للتربية ماقبل المدرسية
- ✓ دعم العمل القطاعي الممنهج
- ✓ تطوير آليات التنسيق والعمل الموحد بين مختلف المتدخلين في المجال ومتابعة التنفيذ والتقييم
- ✓ تنمية ثقافة التربية ما قبل المدرسية وترسيخ الوعي بأهميتها لدى الأولياءخاصة في المناطق الريفية
- ✓ تشجيع القطاع الخاص وكافة مكونات المجتمع المدني على مزيد مساندة جهود الدولة في المناطق الأقل حظا.

<u>الهدف 2</u> : العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، و إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة و أطفال الأقليات الإثنية

قطعت بلادنا شوطا كبيرا في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي لكن لا تزال تفصلنا عنه بضع نقاط أو أدنى من ذلك،فقد بلغت نسبة التمدرس الصافية لأطفال 6 سنوات 99.4% سنة 2013/2012 وتطورت نسبة التمدرس الصافية للفئة العمرية 6-11 لتصل إلى 99.0%خلال نفس السنة وذلك دون التمييز بين الذكور والإناث. ورغم ما سجّله من تطور إيجابي على المستوى الوطني لا

يزال هذا المؤشر يطرح تفاوتا لافتا على المستوى الجهوي سيّما بالجهات الداخليّة.كما شهدت نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية تدنّيا في جودة مكتسبات التلاميذ نتيجة لعدّة عوامل. ومن أبرز الدروس المستخلصةالحاجة إلى تطوير:

- ✓ المقاربة الجهوية والمحلية للعمل التربوي
- ✓ آليات القيادة والتسيير والتصرف في مختلف مستويات إدارة الشأن التربوي
- ✓ المقاربات البيداغوجية وطرق التدريس والمناهج والبرامج المعتمدة أخذا بعين الاعتبار اختلاف أنساق التعلم خاصة لدى ذوي الاحتياجات الخصوصية
- ✓ العمل التربوي المشترك وتوحيد الجهود القطاعية في المجال
- ✓ الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية للنهوض بقطاع التربية عموما

الهدف 3 : ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار و الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلُّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة

يوفّر التعليم الإعدادي والثانوي والتعليم العالي والتكوين المهني سبلا مهمّة لتلبية حاجات التعلّم لدى الشباب الذي يبحث على دعم حظوظه في سوق الشغل من خلال الحصول على مستويات أعلى من المعارف وتنميةالمهارات. وبالرغم من ذلك مازالت الطريق طويلة لتحقيق الهدف المنشود حيث أن أكثر من 20% ممن هم في سن التمدرس في مرحلتي الإعدادي والثانوي يوجدون خارج الفضاء المدرسي مما يطرح إشكاليات جوهرية على مستوى تملك الكفايات الضرورية لولوج معترك الحياة واقتحام سوق الشغل باقتدار. ومن أبرز الدروس المستخلصة في هذا السياق:

- ✓ تطوير التشغيلية لدى الشباب
- ✓ تطوير القدرة على الخلق والإبتكار والإبداع لدى الناشئة والشباب
- ✓ دعم الترابط والتكامل بين قطاعات التربية والتعليم العالى والتكوين المهني والتشغيل
- ✓ تطوير المعابر والمسالك بين قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار
- ✓ إرساء آلية تنسيق وطنية تعنى بتطوير الموارد البشرية في البلاد
- ✓ إرساء مرصد وطني يعنى بمتابعة المتسربين من المنظومة المدرسية

الهدف 4: تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، و تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي و التعليم المستمر لجميع الكبار

لئن حقّقت منظومة محو الأميّة وتعليم الكبار على مدى العقود الماضية عديد الأهداف خاصّة منها الكميّة حيث تقلّصت النسبة العامّة للأميّة فضلا عن انخفاضها لدى بعض الفئات العمريّة كفئة الشباب دون الثلاثين سنة بالخصوص وكذلك لدى الإناث فإنّه يمكن الإقرار أيضا بعدم توفّقها في تحقيق بقيّة الأهداف المرسومة وخاصّة بعض أهداف داكار الستّة الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود في هذا الشّأن والتّركيز خاصّة على الجانب الكيفي وذلك بـ:

- ✓ إستهداف المرأة وخاصّة المرأة الريفيّة والعمل على مزيد انخراطها في الدّورة الإقتصاديّة للبلاد
- ✓ تمكين المتحرّرين من الأميّة من فرصة مواصلة التعلّم وذلك عبر إحداث مسارات ومعابر تربط خاصّة منظومتي التربية والتكوين المهني والتشغيل،
- ✓ تثمين شهادة التربية الاجتماعية (شهادة تعليم الكبار) وهو ما من شأنه أن يزيد في تعزيز الدافعيّة لدى الدارسين والدارسات للإقبال على هذه المنظومة ويمكّن حاملي الشهادة المذكورة من فرصة الإنتفاع بآليّات الإدماج صلب الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة،
- ✓ وضع قانون توجيهي خاصّ بمنظومة محو الأميّة وتعليم الكبار بما يعزّز الإطار القانوني لهذه المنظومة ويفردها بتواجد شرعيّ يبرّر التّعاون والتنسيق معها من قبل مختلف أطراف الشراكة ويحدّد دور كلّ منها،
- ✓ إعادة هيكلة قطاع محو الأميّة وتعليم الكبار في اتّجاه تدعيمه بالآليّات وبالإمكانيات الماديّة والبشريّة واللّوجستيّة التي تخوّل له المشاركة الفاعلة في النّهوض بالمؤشّرات التنمويّة للبلاد وخاصّة مؤشّر التنمية البشريّة،
- ✓ تشجيع العمل الجمعيّاتي التطوّعي في المجال باعتباره رافدا من الروافد الأساسيّة التي من شأنها المساهمة في النّهوض بمنظومة محو الأميّة وتعليم الكبار ودعمها ومؤازرتها،
- ✓ وضع استراتيجيّة جديدة لمنظومة محو الأميّة وتعليم الكبار يتمّ تنفيذها تباعا طبقا للأولويّات وحسب الإمكانيّات المتوفّرة.

الهدف 5: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام2015 ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة و متكافئة للفتيات للانتفاع و التحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد

حققت تونس بوجه عام نتائج طيبة في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بل إن الكفة تميل لصالح الإناث على حساب الذكور وهو ما أشار إليه التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014. غير أن هذه النجاحات لاينبغي أن تحجب عنا بعض الهنات التي

يتوجب معالجتها خاصة في بعض المناطق الريفية النائية المتسمة بالفقر والخصاصة وهذا ما يتطلب العمل على:

- ✓ تطوير منظومة التدخل والإعالة الاجتماعية لفائدة الأسر المعوزة ومحدودة الدخل
- ✓ وضع منظومة إعلام وتحسيس موجهة لمتساكني المناطق ذات الظروف الإقتصادية الصعبة للحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة خاصة للفتيات
- ✓ الحد من الظواهر السلوكية المستجدة والانحرافات التي تودي بالفتيان إلى الانقطاع عن الدراسة من خلال إيجاد آليات تدخل مناسبة في الوقت المناسب

الهدف 6 : تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة و ملموسة في التعلُّم،ولاسيما في القراءة و الكتابة و الحساب والمهارات الأساسية للحياة

تبقى مسألة جودة التعليم رهانا قائما بتونس يتطلب بذل مزيد من الجهود خاصة في مجال مكتسبات المتعلمين وهو ما أكدته المقارنات الدولية على غرار TIMSSو PISA مما يدعو إلى :

- ✓ تطوير منظومة متابعة وتقييم وطنيةلرصد مواطن الخلل وإيجاد الحلول المناسبة
- ✓ تطوير منظومة التقييمات الوطنية لتواكب المعايير الدولية
- ✓ إرساء منظومة للجودة الشاملة صلب قطاع التربية
- ✓ تطوير منظومة التقييم المدرسي لتعكس واقع الحال بالنسبة للمنظومة التربوية

الأهداف الجديدة للتربية للجميع لما بعد 2015

(مسقط 2014)

يتمثل الهدف الشامل المقترح في "توفير التعليم الجيد والمنصف والجامع والتعلّم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030".

ويُترجَم هذا الهدف إلى سبعة أهداف عالمية للتعليم:

- **<u>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</u>**

الهدف 1: بحلول عام 2030، أن تكون نسبة معينة (x%) من الفتيات والفتيان مهيئين للتعلّم في المرحلة الابتدائية من خلال الانتفاع برعاية وتعليم جيدين في مرحلة الطفولة المبكرة، ولاسيما من خلال إتمام سنة واحدة على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي المجاني والإلزامي، مع إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ بين الجنسين وللفئات الأكثر تهميشا.

- **<u>التعليم الأساسي</u>**

الهدف 2: بحلول عام 2030، أن تتمكّن جميع الفتيات والفتيان من إتمام تعليم أساسي مجاني وإلزامي يتّسم بالجودة ويدوم 9 سنوات على الأقل ومن تحقيق نتائج التعلّم المرجوة، مع إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ بين الجنسين وللفئات الأكثر تهميشا.

- **<u>محو أمية الشباب والكبار</u>**

الهدف 3: بحلول عام 2030، أن يتمتع جميع الشباب ونسبةمعينة (x%)من الكبار على الأقل بما يكفي من مهارات القراءة والكتابة والحساب للمشاركة مشاركة تامة في المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء وللفئات الأكثر

- **<u>المهارات اللازمة من أجل العمل</u>**

الهدف 4: بحلول عام 2030، أن يتمتّع نسبة معينة (x%) من الشباب ونسبة معينة (y%)من الكبار بالمعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق والعيش حياة كريمة من خلال التعليم التقني والمهني، والتعليم في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، والتعليم العالي والتدريب، مع إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ بين الجنسين وللفئات الأكثر تهميشا.

❖ **المهارات اللازمة من أجل المواطنة والتنمية المستدامة**

الهدف 5: بحلول عام 2030، أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات والقيم والمواقف اللازمة لإرساء مجتمعات مستدامة وسلمية، ولاسيما من خلال التعليم من أجل المواطنة العالمية والتنمية المستدامة.

❖ **المعلّمون**

الهدف 6: بحلول عام 2030، أن تحرص جميع الحكومات على أن يدرس جميع المتعلّمين على أيدي معلّمين مؤهلين، ومدرَّبين تدريبا مهنيا، ومتحمّسين، ومدعومين دعما جيدا.

❖ **تمويل التعليم**

الهدف 7: بحلول عام 2030، أن تخصص جميع البلدان على الأقل نسبة 4 -6٪ من إجمالي الناتج المحلي أونسبة 15-20٪ من الإنفاق العام للتعليم، مع إعطاء الأولوية للمجموعات الأكثر فقرا؛ وأن تعزّز التعاون المالي من أجل التعليم، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأكثر فقرا.

الملاحق

ملحق 1 : توزيع الأميّين للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق في تونس حسب الجهات الكبرى والجنس والوسط لسنة 2011 131
ملحق 2 : توزيع الأميّين المشتغلين حسب الجهات الكبرى والجنس لسنة 2011 132
ملحق 3 :توزيع الأميين المشتغلين حسب أهمّ قطاعات النشاط الاقتصادي والجنس والوسط لسنة 2011 133
ملحق 4 : تطور وضع الأمية في تونس بين سنة 1999 وسنتي 2011و 2012 والمسافات الفاصلة لتحقيق أهداف عقد التربية للجميع 134
ملحق 5 : وضع الأمية في تونس بين سنة 1999 وسنة 2012 (للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق) 135

ملحق عدد 1 :

توزيع الأميين للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق حسب الجهات الكبرى والجنس والوسط سنة 2011

الجهات الكبرى	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الأمية	وسط بلدي	وسط غير بلدي
إقليم تونس	67759	170226	237985	11,2	209251	28734
الشمال الشرقي	76374	154844	231218	18,4	95407	135812
الشمال الغربي	100152	217444	317596	30,4	87754	229842
الوسط الشرقي	88470	216169	304639	14,8	176814	127825
الوسط الغربي	101157	251885	353042	30,4	73046	279995
الجنوب الشرقي	36048	91983	128031	15,7	77485	50545
الجنوب الغربي	27525	66836	94361	19,1	52448	41913
المجموع	**497485**	**1169388**	**1666873**	**18,6**	**772204**	**894667**

المصدر : المسح الوطني حول التشغيل للثلاثية الثانية لسنة 2011 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 19 أكتوبر 2011 . (إرتفاع نسبة الأميّة خاصّة بالشّمال والوسط الغربي).

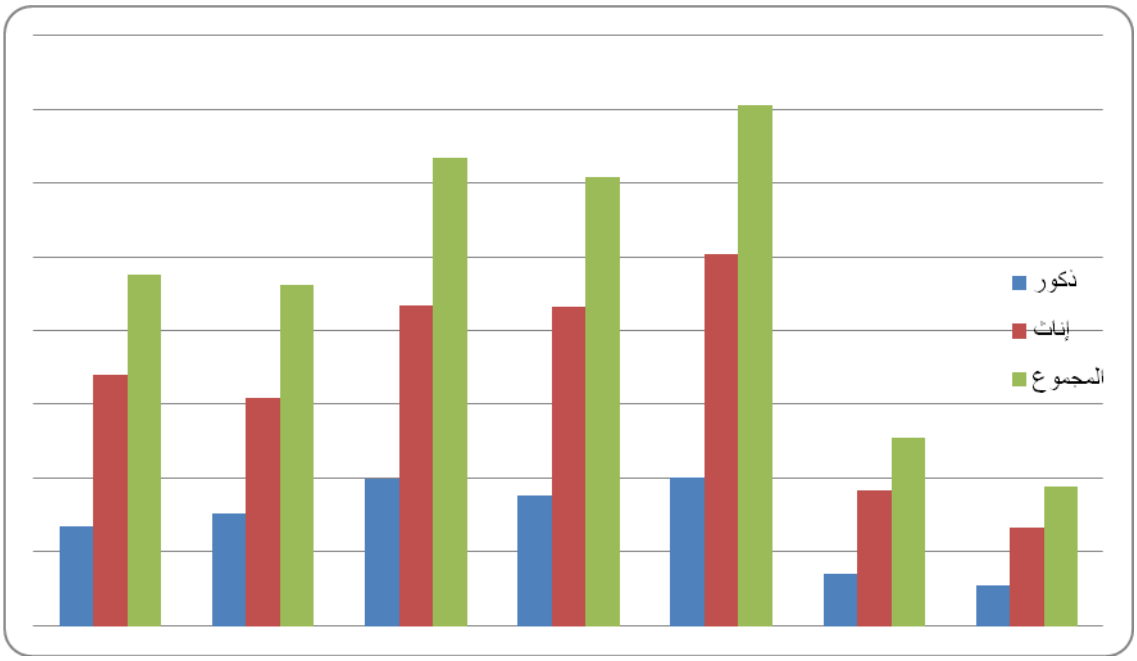

ملحق عدد 2 :

توزيع الأميّين المشتغلين حسب الجهات الكبرى والجنس لسنة 2011

الجهات الكبرى	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الذكور للجهة	نسبة الإناث للجهة	وسط بلدي	وسط غير بلدي
تونس الكبرى	22105	10341	32446	% 68	% 32	27434	5012
الشمال الشرقي	35499	17905	53403	% 66,5	% 33,5	13057	40347
الشمال الغربي	59015	28052	87067	% 67,8	% 32,2	17107	69960
الوسط الشرقي	33448	18489	51936	% 64	% 36	28323	23614
الوسط الغربي	55761	25002	80763	% 69	% 31	12622	68141
الجنوب الشرقي	13132	1350	14482	% 90,7	% 9,3	7798	6683
الجنوب الغربي	12016	2664	14680	% 81,8	% 18,2	4540	10139
المجموع	**230976**	**103802**	**334778**	**% 70**	**% 30**	**110881**	**223896**

المصدر : المسح الوطني حول التشغيل للثلاثية الثانية لسنة 2011 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 19 أكتوبر 2011. (إرتفاع نسبة الذّكور الأميّين المشتغلين مقارنة بنسبة الإناث المشتغلات).

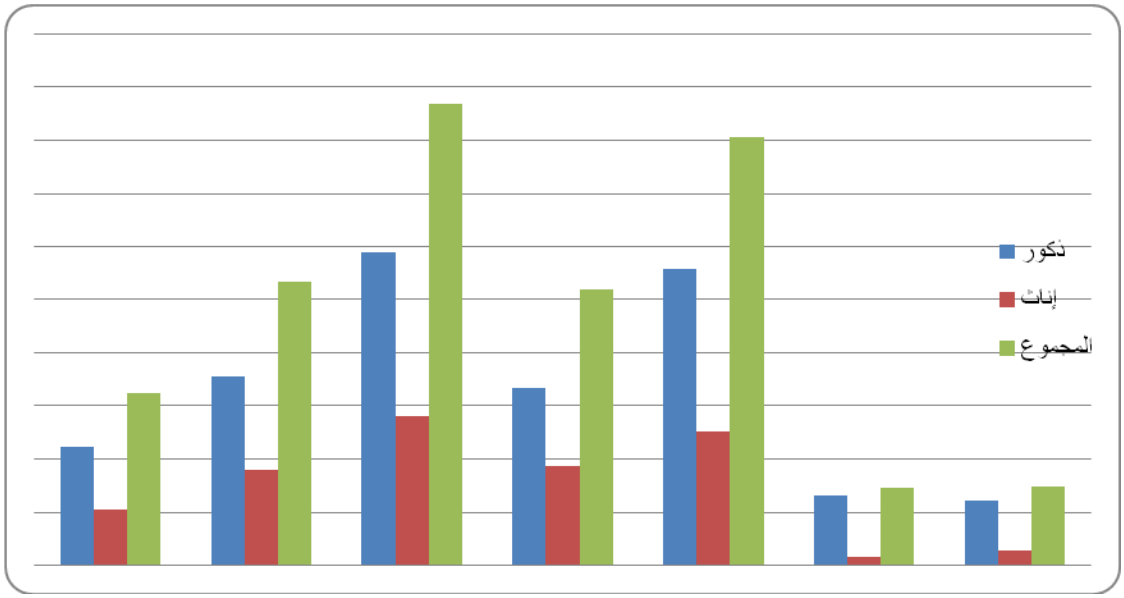

ملحق عدد 3 :

توزيع الأميّين المشتغلين حسب أهمّ قطاعات النشاط الاقتصادي والجنس والوسط لسنة 2011

قطاع النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الأمية حسب القطاعات	وسط بلدي	وسط غير بلدي
الفلاحة والصيد البحري	107437	68921	176358	% 53	18252	158105
الصناعات المعملية	10328	10904	21233	% 6,4	13179	8054
البناء والأشغال العامة	60281	340	60621	% 18,2	29344	31277
الخدمات (منها)	51301	23290	74591	% 22,4	49062	25529
خدمات اجتماعية وثقافية وتربوية وصحية وإدارية	18326	15332	33658	% 10,1	22442	11216
المجموع	**229347**	**103115**	**332803**	**% 100**	**109837**	**222965**

المصدر : المسح الوطني حول التشغيل للثلاثية الثانية لسنة 2011 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 19 أكتوبر 2011.(إرتفاع نسبةالأميّينالمشتغلين خاصّة بقطاع الفلاحة والصّيد البحري).

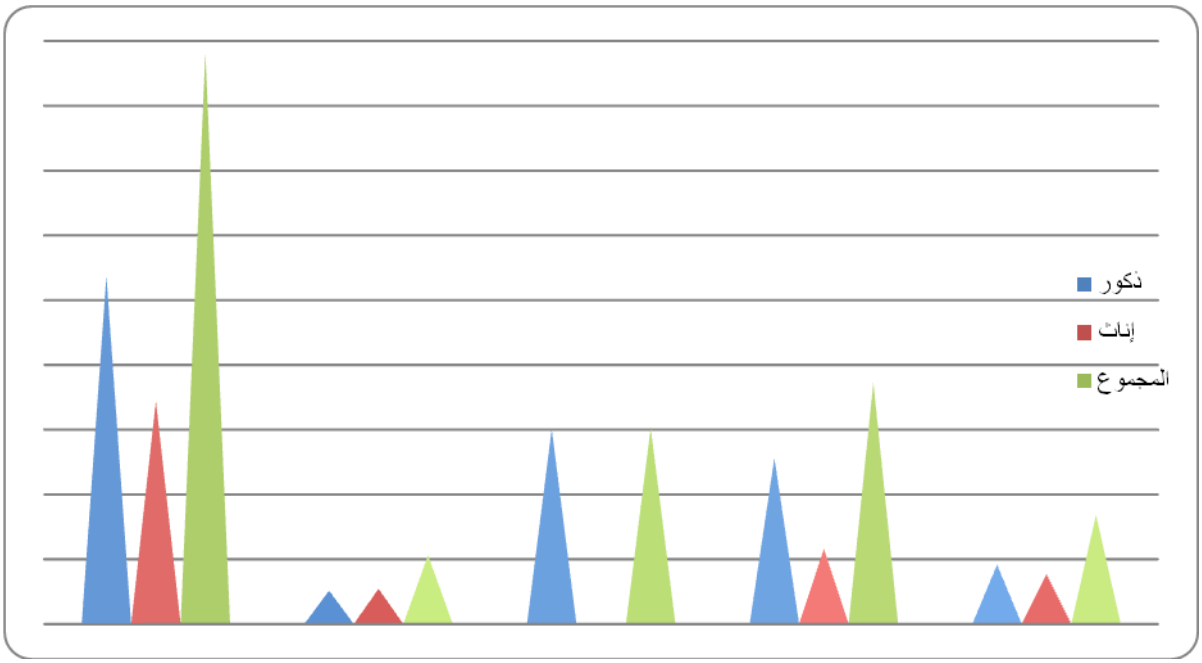

ملحق عدد 4 :

تطوّر وضع الأميّة في تونس بين سنة 1999 و سنتي 2011 و2012 والمسافات الفاصلة لتحقيق أهداف عقد التربية للجميع

بيان الفئات العمرية / الوسط	نسبة الأمية سنة 1999	نسبة الأمية سنة 2012/2011	أهداف عقد التربية للجميع 2012/2011
10الفئة العمرية سنوات فما فوق	27	18,1	16,2
الفئة العمرية 15 – 29 سنة	9,1	3,2	5,7
فئة الإناث	36,3	25,5	21,8
فئة الإناث بالوسط الريفي	53,2	40,1	33,7
الوسط الريفي	40,8	29,9	25,8

المصدر : المسح الوطني للسكان والسكنى لسنة 1999 (المعهد الوطني للإحصاء)
التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004 (المعهد الوطني للإحصاء)
المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012 (المعهد الوطني للإحصاء)

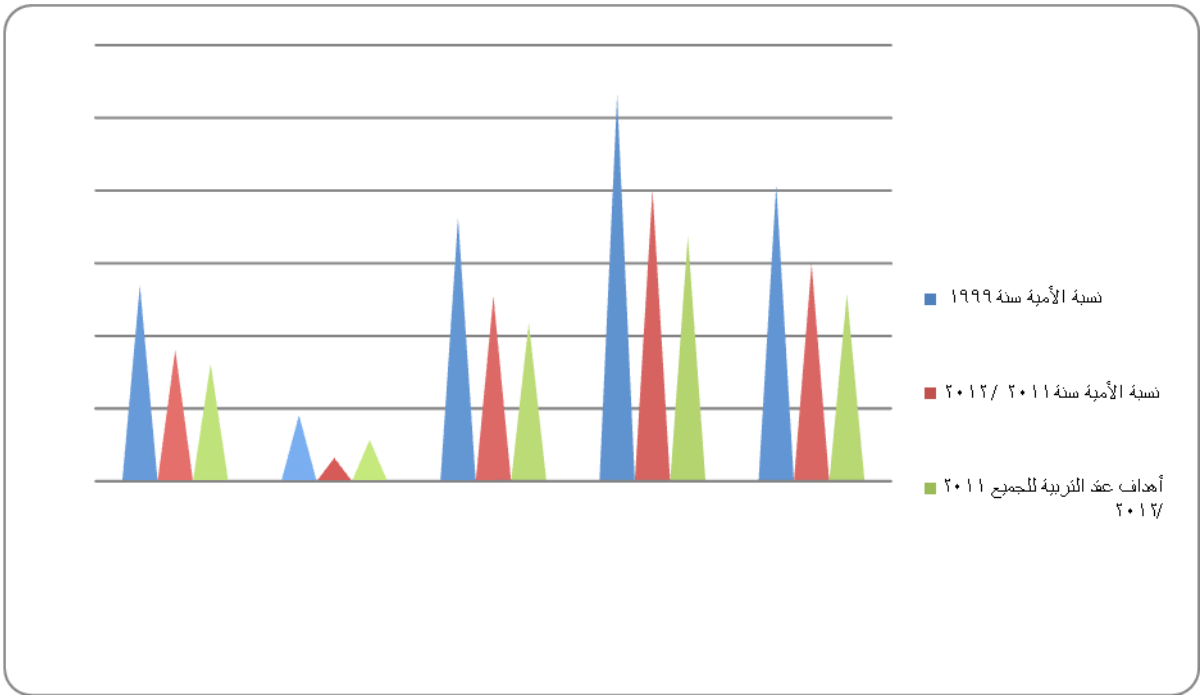

ملحق عدد 5 :

وضع الأميّة في تونس بين سنة 1999 وسنة 2012
(للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق)

الولاية	عدد الأميين 1999	النسبة	عدد الأميين 2004	النسبة	تقلص العدد المطلق للأميين بين 1999 و2004	عدد الأميين 2012	النسبة	تقلص العدد المطلق للأميين بين 2004 و2012	تقلص العدد المطلق للأميين بين 1999 و2012
تونس	122714	15,8	122371	14,5	343	93928	10,7	28443	28786
أريانة	107567	19,7	55792	15,7	+6321	51478	11,5	4314	5011
منوبة			58096	20,6		51069	15,7	7027	
بن عروس	56828	16,1	59782	14,1	+2954	55198	10,8	4584	1630
بنزرت	114086	27,1	106655	24,3	7431	84284	17,8	22371	29802
زغوان	44298	36,2	41034	30,7	3264	36932	25,6	4102	7366
نابل	118223	23,2	123943	21,5	+5720	106170	16,2	17773	12053
باجة	93279	35,6	82929	32,4	10350	76487	29,5	6442	16792
جندوبة	134572	40,1	120659	34,8	13913	115809	32,4	4850	18763
الكاف	72483	31,8	65462	30,1	7021	54946	25,2	10516	17537
سليانة	75153	37	60415	31,3	14738	56360	29,2	4055	18793
القصرين	136570	44	106481	32,6	30089	102479	29	4002	34091
القروان	193775	44,3	157350	35,7	36425	128825	28,1	28525	64950
سوسة	87242	22,3	83218	18,6	4024	69134	12,8	14084	18108

المنستير	60014	18,8	57389	15,5	2625	48338	10,8	9051	11676
المهدية	90426	32,4	85290	27,8	5136	66138	20,2	19152	24288
صفاقس	143189	22,1	143132	20,1	57	115945	14,6	27187	27244
سيدي بوزيد	117384	38,5	108106	33,7	9278	100948	29,7	7158	16436
قفصة	62692	24,1	59490	22,5	3139	58429	20,1	1061	4200
قبلي	25414	22,9	24571	20,8	843	25465	19,4	+894	+51
توزر	17512	23	15411	19,5	2101	12489	14	2922	5023
قابس	66358	25,4	60079	21,2	6279	51028	16,3	9051	15330
مدنين	81841	24,9	68686	19,4	13155	57842	14,9	10844	23999
تطاوين	28680	25,8	24415	21,1	4265	20427	16,7	3988	8253
المجموع	**2050361**	**27**	**1890757**	**23**	**159604**	**1640146**	**18,1**	**250611**	**410215**

المصدر : المسح الوطني للسكان والسكنى لسنة 1999 (المعهد الوطني للإحصاء)
التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004 (المعهد الوطني للإحصاء)
المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012 (المعهد الوطني للإحصاء)

أعضاء لجنة الصياغة

السيدات والسادة:

- ✓ **أحلام السلامي**
- ✓ **إلهام بربورة**
- ✓ **شهرزاد البرهومي**
- ✓ **بوزيد النصيري**
- ✓ **محسن العامري**
- ✓ **صلاح الدين بوزيان**
- ✓ **طارق الجبالي**
- ✓ **حسين العبيدي**